





# أوضاع المرأة المصرية بين الواقع والمأمول

أوراق ومداولات المؤتمر العلمي الثاني للمركز المصري لحقوق المرأة

تحرير
نهاد أبو القمصان
المحامية
مديرة المركز المصري لحقوق المرأة


The British Council
المؤتمر العلمى الثانى
للمركز المصرى لحقوق المرأة
حول
(أوضاع المرأة المصرية ما بين الواقع والمأمول)
٢٠٠٢



# أوضاع المرأة المصرية بين الواقع والمأمول

# المركز المصري لحقوق المرأة

# E.C.W.R

العنوان : ٨/١٠ شارع متحف المنيل الدور ١٣ شقة ٢٨منيل الروضة

القاهرة – مصر

تليفون : ٣٦٣٣٣٢٢ – ٢٠٢ فاكس : ٣٦٣٢٣٥٢ – ٢٠٢

E- Mail : ecwr@egyptonline.com

مديرة المركز

نهاد أبو القمصان

المحامية



أســـم الكتاب : مؤتمر أوضاع المرأة المصرية بين الواقع والمأمول

تحـــــريـــر : أ / نهاد أبو القمصان – المحامية ومديرة المركز المصري لحقوق المرأة

النـــــــاشر : المركز المصري لحقوق المرأة

رقـــم الإيــداع : ٨٧٣٢ / ٢٠٠٢

تصميم الغلاف وإخراج فني

محمود أبو سعدة

# مؤتمر أوضاع المرأة المصرية
# بين
# الواقع والمأمول

أوراق ومداولات المؤتمر العلمي الثاني للمركز المصري لحقوق المرأة

تحرير

الأستاذة/ نهاد أبو القمصان

المحامية

ومديرة المركز المصري لحقوق المرأة

# المقدمة

يأتي هذا الكتاب ضمن جهود المركز المصري لحقوق المرأة لتوثيق أعمالة في مجال دراسة أوضاع المرأة كمحاولة للوقوف علي مكامن الضعف ومواضع القوة كخطوات أساسية للعمل علي أرضية قوية حتى نستطيع تطوير أوضاع المرأة كجزء من بناء المجتمع المصري ككل

وقد عقد المركز هذا العام ٢٠٠٢ احتفالية بيوم المرأة العالمي.أذ تضمنت عدة أنشطة منها :

مؤتمر " أوضاع المرأة المصرية بين الواقع والمأمول " الذي يحتوي هذا الكتاب علي اوراقة ومداولاتة وذلك لمناقشة أوضاع المرأة في عدة محاور مع التركيز علي المرحلة الراهنة والاستعانة بالمؤشرات المتاحة خلال عام ٢٠٠١ ومن ثم بلورة رؤية علمية واضحة وواقعية حول الأوضاع الراهنة للمرأة بعيدا عن الخطاب الرسمي الذي يعكس تصورات حول المرأة يثبت الواقع عكسها.

فعلي الرغم مما يقال دائما من تقدم تم احرازه علي صعيد الدفاع عن حقوق المرأة. ألا أن الفجوة مازالت واسعة بين الواقع وما ينص علية الدستور المصري والاتفاقيات الدولية لمنع كافة أشكال التمييز ضد المرأة والتي صدقت عليها مصر. بل أن هذه الفجوة تزداد اتساعا إذا ما نظرنا إليها من منظور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة وبالطبع فأن المركز المصري يؤمن بأن الأوضاع المدنية

والسياسية والاقتصادية والاجتماعية تؤثر علي الرجال والنساء، ومع ذلك فثمة حقيقة تؤرق المعنيين بحقوق المرأة بان المرأة تتحمل أعباء تغير الأوضاع بصورة مضاعفة هذا فضلا عن أن منظومة القيم السائدة في مجتمعنا ما زالت تتضمن الكثير من القيم السلبية التي تنتقص من حقوق المرأة بل وتستهدف انتهاك هذه الحقوق في أحيان كثيرة.

لذا تضمن المؤتمر مناقشات لأوضاع المرأة من منظور شامل احتوي علي عدة محاور هي :

**محاور المؤتمر :**

1. **الحقوق السياسية والمدنية للمرأة .**

- اثر العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية في مشاركة المرأة في إدارة الشئون العامة للبلاد .
- تأثير الجهود الرسمية علي مشاركة المرأة المدنية والسياسية
- انتخابات البرلمان والشورى - نموذج .

2. **وضع المرأة علي المستوي التعليمي :**

- **صورة المرأة في مناهج التعليم في مصر**
- نسبة تسرب الإناث من التعليم
- إسهام التعليم الغير نظامي في الحد من أمية النساء
- دور الثقافة السائدة في تحديد اختيارات الفتيات في مجال التعليم الجامعي.

### ٣. حق المرأة في الرعاية الصحية :

- خصخصة الخدمات الصحية أثرها علي صحة المرأة
- تقييم وتلبية احتياجات المرأة الصحية في مراحل الطفولة إلى الشيخوخة في ضوء التركيز علي برامج الصحة الإنجابية للمرأة المنجبة فقط.
- التلوث البيئي وأثرة علي صحة المرأة
- تقييم دور المجتمع المدني في الدفاع عن حق المرأة في الرعاية الصحية .

### ٤. تأنيث الفقر :

- تأثير سياسة التكيف الهيكلي علي أوضاع المرأة في ريف وحضر مصر.
- قضية المعاش المبكر أثرها علي مستقبل المرأة والأجيال الجديدة.
- تقييم دور مشروعات القروض الصغيرة في توفير حلول لمشاكل وأعباء المرأة الاقتصادية .
- تأثير المرأة في صناعة القرار الاقتصادي .

ويعد هذا المؤتمر بأوراقة ومناقشاته بمثابة تقرير شامل عن أوضاع المرأة نأمل أن يكون إضافة لكافة المعنيين ليس فقط بحقوق المرأة وإنما بحقوق الشعب المصري كله .

**مع خالص تحياتنا**

**المركز المصري لحقوق المرأة**

## دعوة

يسعد كلا من المركز المصري لحقوق المرأة والمجلس الثقافي البريطاني بالقاهرة دعوة سيادتكم لحضور احتفالية يوم المرأة لهذا العام والتي ستعقد يوم الخميس الموافق ٧ مارس ٢٠٠٢ بفنـــدق كايروتيـــل المعادي

**تتضمن الاحتفالية العديد من الأنشطة**

حيث تتضمن :

- عقد مؤتمر موسع لمناقشة أوضاع المرأة في مصر علي مستوي أربعة محاور– المشاركة السياسية، الصحة، التعليم، العمل .

يتضمن المؤتمر مناقشة عدد من الأوراق والمداخلات لخبيرات وخبراء في كل محور "مرفق ورقة خلفية عن المؤتمر"

- عروض فنية حية وعروض أفلام حول حقوق المرأة
- معرض للجمعيات الأهلية العاملة في مجـــال حقـــوق المـــرأة وحقوق الإنسان للوقوف علي مدي مساهمة هذه المؤسسات في دعم مسيرة المرأة المصرية فضلا عن تبادل البرامج فيما بينها.

**وبهذه المناسبة يسعدنا مشاركة سيادتكم في هذه الاحتفالية وتقديم إسهاماتكم القيمة علي كافة المستويات**

**وكل عام وانتم بخير**

# مــؤتمــر

## أوضاع المرأة المصرية بين الواقع والمأمول

### برنامج عمل المؤتمر العلمي الثاني للمركز المصري لحقوق المرأة

٩ر٣٠ : ١٠ر٣٠ تسجيل وافتتاح

١٠ر٣٠ : ١١ر٤٥ الجلسة الأولي : ورقة بحثية لمناقشة

" الحقوق السياسية والمدنية للمرأة "

أ.د عزة وهبـــي مـــدير الإدارة العامـــة للمؤتمرات البرلمانية

رئيس الجلسة :

ا.د سلوى شعراوى جمعةمـــدير مركـــز دراسات الإدارة العامة

التعقيب :

أ. نجاد البرعي محامي بالنقض

أ.د نيفين مسعد أســـتاذ بكليـــة الاقتصـــاد العلوم السياسية

١١ر٤٥ : ١٢ر١٥ راحــــــــــــــة

١٢ر١٥ : ١ر٣٠ الجلسة الثانية : ورقـــة بحثيـــة لمناقشـــة" الأوضاع التعليمية للمرأة المصرية

أ. سهام نجم رئيس عام الشـــبكة العربيـــة لمحو الأمية وتعليم الكبار

**رئيس الجلسة :**

أ.د هدى ذكريا أستاذ علم الاجتماع السياسي جامعة الزقازيق

**التعقيب :**

أ.د إبراهيم محمد إبراهيم مدير مركز تعليم الكبار بجامعة عين شمس

أ.د الهام عبد الحميد مدير مركز الخدمات التربوية جامعة القاهرة

١ر٣٠ : ٢ر٣٠ **غداء**

٢ر٣٠ : ٣ر٤٥ **الجلسة الثالثة : ورقة بحثية لمناقشة " حق المرأة في الرعاية الصحية " .**

أ.د سلمي جلال أستاذة صحة عامة كلية طب جامعة القاهرة.

**رئيس الجلسة :**

أ.د سمير واصف أستاذ صحة عامة كلية الطب جامعة الزقازيق

**التعقيب :**

أ.د اميمة أبو شادي رئيس الجمعية الطبية النسائية

أ.د عزة النعمان أستاذ صحة عامة كلية الطب جامعة القاهرة

**٣٫٤٥ : - ٥٫ الجلسة الرابعة : ورقة بحثية لمناقشة " تأنيث الفقر".**

أ.د حمدي عبد العظيم نائب رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

أ. أمينة شفيق الكاتبة الصحفية

**رئيس الجلسة :**

أ.د فائقة الرفاعي عضو مجلس الشعب

**التعقيب :**

أ.د يمني الحماقي رئيس قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة عين شمس

## أسماء المؤسسات الأهلية المشاركة في
## معرض اسهامات المجتمع المدني

١. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان٠

٢. المنظمة المصرية لحقوق الإنسان٠

٣. مركز بشاير للتنمية البشرية٠

٤.مركز قضايا المرأة المصرية٠

٥.مركز مساعدة السجناء٠

٦.جمعية الممارسات الضارة ضد المرأة و الطفل٠

٧.مركز دراسات المعلومات القانونية٠

٨. منظمة تضامن الشعوب الافرواسيوية٠

٩.المركز الوطني لمساندة الجمعيات الأهلية٠

١٠. فريد ريش أبرت٠

١١. هيئة إنقاذ الطفولة الأمريكية٠

١٢. مركز التنمية البديلة٠

١٣. مجلس السكان الدولي٠

١٤. ملتقى الهيئات لتنمية المرأة.

١٥. جمعية أصدقاء التربية الخاصة.

ملحوظة : ترتيب المؤسسات طبقا لسبق التأكيد علي المشـاركة ولـيس لـه أي دلالات اخري

# الجلسة الأفتتاحية

# المــؤتمر العلمــي الثــاني للمركز المصــري لحقــوق

## الجلسة الافتتاحية

## الجلسة الافتتاحية

- **كلمة الأستاذة / نهـــاد أبو القمصـــان.**

مدير المركز المصري لحقوق المرأة.

- **كلمة الأستاذة / دونا ماكجولين.**

مدير قسم التنمية ــ المجلس الثقافي البريطـــاني بالقاهرة.

## وقـــائع الجلسة

**كلمة الأستاذة / نهاد أبو القمصان (مديرة المركز المصري لحقـــوق المرأة):**

صباح الخير وكل عام وانتم بخير سيدات ورجال مصـــر كـــل عام ومصر بخير ومن أفضل إلي أفضل.

في الحقيقة دائما ما أقوم بتحضير كلمـــات لبدايـــة مثـــل هـــذه المؤتمرات ولكن معظمها لا تقال وتلغي من فرط الإحساس بالســـعادة وعدم قدرة الكلمات على التعبير لأن هذا الجمع الكبير لا يدل إلا علي حب وتواصل وثقة متبادلة فشكرا علي حضوركم فعاليات هذا المؤتمر والذي يواكب احتفالات العالم باليوم العالمي للمرأة وقد اخترنـــا هـــذا اليوم لان المرأة المصرية هي جزء من العالم تتأثر قطعاً بما يحـــدث فيه من أحداث وما يطرأ عليه من تغيرات

هذا اليوم كتب بدماء نساء هبت للمطالبة بحقوق كل النساء ليس على المستوى المحلي وإنما على مستوى العالم. حيث طالبن بالعدالة والحرية والكرامة والمساواة لكل النساء على وجه الأرض وهو مؤشر قاطع على أن ما تصل إليه النساء من بعض حقوق لا يتعادل بأي حال من الأحوال مع بذل من دماء.

فيوم ٨ مارس هو تخليد لذكرى عاملات النسيج في أوروبا اللاتي رفضن التميز ضدهن وقمن بمسيرات تطالب بظروف عمل أفضل وتساوي في الأجر مع الرجال.

وعلى الرغم من بساطة المطلب واتساقه مع أبسط القيم الإنسانية إلا وهو المساواة. إلا أن هذه المسيرات لم تنتهي سلمية حيث سقط العديد من النساء شهيدات كتبن تاريخ هذا اليوم بدمائهن.

وهو لا يختلف كثيراً عن يوم المرأة المصرية ١٦ مارس الذي هبت للمطالبة بكرامة واستقلال هذا الوطن وسقط أيضاً منهن العديد من الشهيدات فتاريخ نضال النساء لا يختلف عن نضال الشعوب دائماً ما يكتب بالدم. وإن كان الفرق أن النساء لسن هن اللاتي يجنين ثمرة نضالهن.

دعوني أتحدث معكم سريعا عن فعاليات هذا المؤتمر وهو جزء من الاحتفالية باليوم العالمي للمرأة وقد عقدنا العزم على أن تكون مختلفة عن العام الماضي فلم نكتفي بعقد مؤتمر عن المشاركة السياسية

للمرأة ولكن فضلنا أن ننظر إلى أوضاع المرأة المصرية هذا العام من مختلف الزوايا والقضايا (الصحة - التعليم - المشاركة السياسية - العمل) وعندما نتكلم عن المرأة المصرية نتحدث عن المرأة كانعكاس للمجتمع كله وليست عن المرأة المنعزلة في جزيرة بمفردها فهي صحة الأسرة وصحة المجتمع فكما قيل من قبل الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعبا طيب الأعراق فهي نصف تعداد المجتمع عددياً وفعليا دورها يتعدى هذا النصف ومن هنا ركزنا علي أوضاع المرأة وبالطبع لن تجدي هذه الدراسة دون مشاركة الرجال بأفكارهم وآرائهم حتى نبني مجتمع صحي قائم على المشاركة واحترام الآخر لذا دعوني أتحدث قليلاً عن هذه الاحتفالية.

**هناك مستويات متعددة من العمل :**

١. المؤتمر وسأتحدث عنه بعد قليل.
٢. معرض للجمعيات الأهلية ومؤسسات حقوق الإنسان التي تعمل بالمجتمع المصري لبيان مدي أهميتهما في بناء المجتمع المدني.
٣. عروض فيديو لأفلام عربية وأجنبية تناقش أوضاع المرأة في مصر والعالم والمشاكل التي تواجهها.
٤. عرض مسرحي بعنوان رسالة إلى أبي لن أتحدث عنه حتى لا أسقط أفكاري عليكم ولأترك لخيالكم العنان على أمل أن تستمتعوا به وهو تأليف وتمثيل وإخراج الفنانة نورا أمين.
٥. عرض قالت الراوية الذي تقدمه جمعية ملتقى المرأة والذاكرة واللاتي يحاولن فيه قراءة التاريخ بعيون نسائية.

أعود مرة أخرى للمؤتمر والذي يناقش أوضاع المرأة من خلال عدة محاور السياسي، التعليمي، الصحي، الاقتصادي، وذلك لأنه بالرغم من التقدم الذي يتم علي مستوي العمل الميداني وتوافر العديد من خبرات إلا أن النجاحات التي تم إحرازها محدودة للغاية الجهود التي تبذلها الدولة وذلك من خلال المجلس القومي للمرأة إلا أن النتائج عند الرصد متواضعة للغاية.

المؤتمر سوف يركز علي أوضاع المرأة من خلال أربع محاور كما نكرتهم مع التركيز على ما قد يكون طرأ في العامين الأخرين والذي بدأ فيها نشاط إعلامي كبير وتحرك سياسي لدفع المرأة لذا فنحن نحتاج لمناقشة ما تم تطويره ونبتعد عن فكرة جلد الذات بمعني أننا طول الوقت مخطئين فان كان كذلك يجب أن نستفيد من هذه الأخطاء ونتجاوزها لوضع حلول خطط عمل مستقبلية تتفادى ما قد نكون وقعنا فيه من أخطاء وأمام هذا الجمع لا تسعفني الكلمات للتعبير عن الامتنان والشكر.

وأرجو لحضرتكم كل الاستفادة سواء من المؤتمر أو من المعرض أو عروض الفيديو فمن يشعر بالتعب أو الإرهاق من مناقشات المؤتمر فليتفضل لزيارة المعرض أو مشاهدة عروض الفيديو وذلك لتبادل الخبرات المصرية والعربية والأجنبية والاستفادة من هذه الخبرات على أمل أن يكون هذا اليوم يوم ثقافي عام أشكركم مرة أخرى علي ثقتكم فينا ونرجو أن نكون آهلا لهذه الثقة.

**كلمة الأستاذة / دونا ماكجولين ( ممثلة المركز الثقافي البريطاني) :**

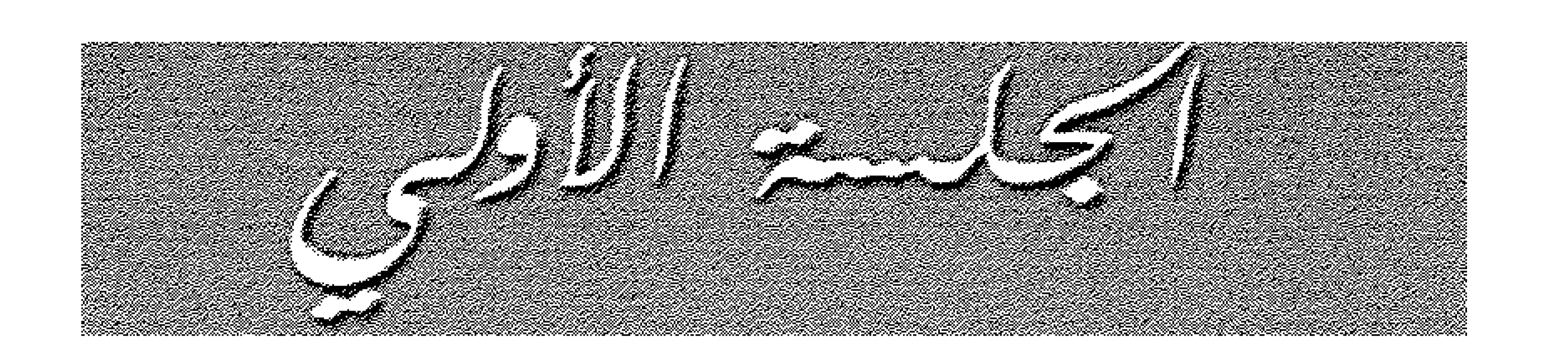
باسم المجلس الثقافي البريطاني أود أن أرحب بحضراتكم جميعا في احتفالية اليوم العالمي للمرأة بالتعاون مع المركز المصري لحقوق المرأة كما أود أن اشكر المركز المصري لحقوق المرأة علي تنظيمه لهذه الاحتفالية وهذا الحدث الكبير نحن نعتبر هذا اليوم وهو اليوم العالمي للمرأة هو يوم الإنجازات المرأة وهو مناسبة نؤكد فيها علي حقوقها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كما هو مناسبة نقيم فيها مدي التقدم التي أحرزته المرأة مع التعرف علي ما يزال يجب علينا عمله وإنجازه.

برنامج اليوم باختصار شديد سيركز علي وضع المرأة من خلال أربع محاور : التعليم، الحقوق السياسية والمدنية للمرأة ، تأنيث الفقر وحق المرأة في الرعاية الصحية ونحن نشكر كل الحاضرات والحاضرين على ثقة أن حضوركم سيكون له عظيم التأثير في إثارة الحوار والنقاش وكما أوضحت أو نهاد سيتخلل المؤتمر عدة أنشطة منها معرض لخمسة عشر جمعية من الجمعيات الأهلية كما سيتم عرض أفلام قصيرة لوضع المرأة من عدة اتجاهات بالمجتمع المصري نرجو زيارة هذا المعرض ومشاهدة العروض للتعرف علي أعمال الجمعيات.

وبعد انتهاء المؤتمر سوف تمتعنا الكاتبة والممثلة والمخرجة نورا أمين برواية " رسالة إلي أبي " فأرجو أن يتمكن عدد كبير من حضراتكم من الحضور والمشاهدة يليه عرض روايات شعبية من منظور المرأة من ملتقى المرأة والذاكرة.

أيضا أود أن الفت انتباه حضراتكم إلي أن اليوم معنا ١٥ صحفي وصحفية وإعلاميا يقومون ببرنامج تدريبي ينظمه المجلس الثقافي البريطاني بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت لتغطية القضايا الأكثر أهمية مثل الجندر، السيداو وهم سيقومون بأجراء حوارات مع بعض من حضراتكم أثناء الاستراحات.

**وأخيراً أتوجه لكم بالشكر علي حضوركم وإسهاماتكم وأرجو الاستفادة لكم والاستمتاع**


الجلسة الأولي

# المؤتمر العلمي الثاني للمركز المصري لحقوق

## الجلسة الأولى

### الحقوق السياسية والمدنية للمرأة

# الجلسة الأولى

## ( الحقوق السياسية والمدنية للمرأة )

رئيسة الجلسة الدكتورة / سلوى شعراوي جمعة.

مدير مركز دراسات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

المتحدثة الرئيسية الدكتورة / عزة وهبي :

مدير الإدارة العامة للمؤتمرات البرلمانية بمجلس الشعب.

المعقبين :

الأستاذة / نيفين مسعد :

الأستاذة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

الأستاذ / نجاد البرعي :

المحامي بالنقد والمدير العام السابق لجماعة تنمية الديمقراطية.

# وقائع الجلسة

**الأستاذة الدكتورة / سلوى شعراوي جمعـــة :**

صباح الخير اسمحوا لي أبدي سعادتي الكبيرة لاشتراكي فـــي المؤتمر العلمي الثاني للمركز المصري لحقوق المرأة والـــذي يـــدور حول أوضاع المرأة بين الواقع والمأمول موضوع هام وأنا سعيدة بهذا الحضور الرائع وهذا دليل علي أن المرأة المصـــرية بخيـــر ومهتمـــة بمناقشة أوضاعها في المجتمع يسعدني وجود الأستاذة الدكتورة/ عزة وهبي وهي مقدمة الورقة الرئيسية والأستاذة الدكتورة / نيفين مســـعد والأستاذ / نجاد البرعي وهو يمثل العنصر الأخر في المجتمع والآن أدعو الدكتورة / عزة وهبي لتتفضل بعرض ورقتها.

**حديث الأستاذة الدكتورة / عزة وهبي**

عندما كلفت من قبل المركز المصري لحقوق المـــرأة بإعـــداد ورقة عمل حول الحقوق السياسية والمدنية للمرأة المصرية تســـاءلت هل بإمكاني أن أضيف جديدًا إلى هذا الموضوع المهم الذي قتل بحثا، ونوقش في عديد من الندوات والملتقيات، وطـــرح فـــي كثيـــر مـــن الدراسات والأوراق العلمية التي تناولته - مع غيره - حول مختلـــف الجوانب المتعلقة بقضية المرأة المصرية ومستوى مشاركتها المجتمعية في الآونة الراهنة.

على أنني وجدت أن أهمية القضية – تقتضي التأكيد دومًا على عدد من النقاط المحورية المتصلة بها، كما أنها تقتضي أيضًا المراجعة المستمرة والتقويم الدائم لمسيرة المرأة المصرية لتحديد ما أنجز من إيجابيات قياسًا بالأهداف المأمول تحقيقها، وللتعرف على الإمكانيات المتاحة لدعم وتعزيز الجهود المبذولة لدعم قضية المرأة وتفعيل مشاركتها المجتمعية على أوسع نطاق.

**وفي هذا الإطار السابق أود التأكيد على عدد من النقاط :**

١. أن الحديث عن الحقوق السياسية والمدنية للمرأة يتصل اتصالاً وثيقًا بالتنمية السياسية للمرأة – باعتبارها إحدى مكونات التنمية المجتمعية – التي لا يمكن أن تتحقق بدون وجود دور سياسي فاعل للمرأة باعتبارها نصف المجتمع. وفي نفس الوقت فإنه بدون مشاركة المرأة في العملية السياسية يصبح الحديث عن الممارسة الديمقراطية السليمة حديثًا منقوصًا؛ لأن العملية الديمقراطية تفتقد – بغياب المرأة – جزءًا كبيرًا من محتواها وفاعليتها.

فالمشاركة السياسية هي جوهر العملية الديمقراطية، وإحدى الدعامات الرئيسية لعملية التنمية الشاملة في أي مجتمع. وتعتبر ــ بهذا المعنى ــ من أهم وأدق القضايا التي تواجه تطور المجتمعات بصفة عامة، وحركة النهوض بالمرأة بصفة خاصة.

٢. أننا في حاجة لإجراء مراجعة جادة وشاملة لمسيرة المرأة المصرية منذ حصلت على حقوقها السياسية الكاملة في عام ١٩٥٦ نحاول فيها الإجابة على عدد من الأسئلة الجوهرية في مقدمتها لماذا – بالرغم من تحقق المساواة الدستورية والقانونية بين الرجل والمرأة منذ عقد الخمسينات – مازالت المرأة المصرية من الناحية الفعلية في وضع أدنى كثيرًا من الرجل. بعبارة أخرى ما سبب الفجوة الواسعة بين حقوق المرأة على المستوى النظري وبين الواقع العملي والمعاش للمرأة، ألا يعني هذا الحاجة إلى المراجعة وإلى مزيد من التحرك من قبل القوى القادرة على تغيير هذا الواقع في اتجاه المساواة التي كفلها التشريع ؟(١)

٣. إذا كانت مختلف المؤشرات والتحليلات مازالت تشير إلى ضعف مستوى مشاركة المرأة المصرية في الشئون العامة وعلى صعيد المشاركة السياسية على نحو خاص، ألا يعكس هذا الأزمة العامة للمشاركة السياسية في المجتمع بشكل عام؟ وهي الأزمة التي تلقي بظلالها على الرجال والنساء في نفس الوقت، وتعبر عنها مؤشرات كمية تتمثل في عدد المشاركين في الانتخابات التشريعية، وفي ضعف الإقبال على القيد في جداول الانتخاب. وهل يمكن في ظل هذه الأوضاع الحديث عن مشاركة واسعة وفعالة للمرأة، سواء

في الحياة السياسية أو في مراكز صنع القرار استقلالاً عن الأوضاع العامة في المجتمع؟

٤. ما موقع الوضع الراهن للمرأة المصرية مقارنة بأوضاع المرأة في بلدان العالم المختلفة، وهل يتناسب بشكل عام مع ثقلها المجتمعي، ومع مساهمتها في عملية التنمية؟

٥. إذا كان إنشاء المجلس القومي للمرأة قد مثل نقطة تحول بالغة الأهمية في مسيرة المرأة المصرية. فكيف يمكن إجراء التقويم العلمي الدائم لعمله بما يضمن فاعليته الدائمة في التصدي للمشكلات الخاصة بالمرأة المصرية وتغيير واقعها الراهن إلى مستقبل أفضل.

وإذا انتقلنا من الملاحظات العامة السابقة إلى تناول العوامل المؤثرة على مشاركة المرأة المصرية وممارستها لحقوقها المدنية والسياسية، فسوف نجد مجموعة متشابكة من العوامل الاجتماعية في مقدمتها ما يتعلق بأثر التنشئة الاجتماعية على سلوك المرأة والدور الذي تضطلع به على الصعيد المجتمعي. وعلى تنمية قدرات المرأة وطاقاتها الإنتاجية والإبداعية، وكذا على تشكيل سلوكها الاجتماعي والسياسي. خاصة وقد أثبتت الدراسات أن قدرات المرأة تتقلص بعد مرحلة البلوغ، بسبب حرمانها من التشجيع الذي يدفعها للتفوق والمنافسة، وحيث يتم التركيز فقط على الدور التقليدي الذي تضطلع به داخل البيت كزوجة وأم.

يضاف إلى ذلك أنه من خلال التنشئة الاجتماعية وما تقدمه وسائل الاتصال والوسائط الثقافية المختلفة، ومن خلال الأثر الذي تلعبه الأيديولوجيات الفكرية السائدة يرسم المجتمع للمرأة صورة نمطية يصعب الخروج من أسرها ويحصر المرأة في أدوار محددة لا تخرج عنها تتم عادة داخل البيت وليس خارج(٢) .

ومن الملفت للنظر أن أثر عامل التنشئة الاجتماعية على سلوك المرأة المصرية الاجتماعي والسياسي مازال بالغًا على الرغم من الخطاب السائد بتشجيع المرأة والنهوض بأوضاعها ومواجهة مشكلاتها الاجتماعية والصحية، وبالرغم من الدور الذي يضطلع به المجلس القومي منذ إنشائه، وكذا بالرغم من الجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني في التعامل مع قضايا المرأة. الأمر الذي يطرح عديدًا من التساؤلات حول كيفية تعظيم مردود كل هذه الجهود والعوامل السابقة على وضع المرأة خاصة في الريف، حيث يحتل عامل التنشئة الاجتماعية المرتبة الأولى في أسباب عزوف المرأة عن المشاركة في العمل العام والعمل السياسي، متقدمًا على العوامل الاقتصادية وعلى التأثيرات المرتبة عن ظاهرة الأمية(٣).

### ٢. الأثر الناجم عن الموروثات الثقافية :

تؤكد كثير من الدراسات التي تتناول بالتحليل أوضاع المرأة المصرية في الآونة الراهنة أن كثيرًا من المشكلات التي تعاني منها

يمكن ردها إلى استمرار موروثات ثقافية تقليدية جامدة مازالت تنظر إلى المرأة باعتبارها ناقصة عقل ودين، وعلى أنها في مرتبة أدنى من الرجل، بالإضافة إلى ما تعيد الثقافة السائدة إنتاجه من موروثات اجتماعية لا تزال تفرض التمييز بين الرجل والمرأة في المكانة الاجتماعية، وهى المسئولة ولا شك عن استمرار تأثر الوعي الاجتماعي العام بها ورفضه النظر إلى المرأة كشريك مساوٍ للرجل بل كعضو أدنى مرتبة وأقل مكانة. وتزداد خطورة هذه الموروثات الثقافية السلبية مع استمرار الأنظمة التعليمية في بعض مجالاتها على الأقل في تكريس التمييز بين الرجل والمرأة وتأكيد الموروثات التقليدية الجامدة التي تسهم في إشاعتها أجهزة الإعلام أو بعض أدوات الاتصال الجماهيري.

كما تزداد خطورة أثر هذه الموروثات الثقافية أيضًا، من جراء ما تقوم به المرأة نفسها من إعادة إنتاج الثقافة التي تقوم بقمعها والتقليل من شأنها، وفي التمسك بالقيم الجامدة والعادات والتقاليد البالية.

### ٣. مشكلة الأمية :

مازالت مشكلة الأمية تأتي في مقدمة التحديات التي تواجهها المرأة المصرية بالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة، وبالرغم من الدور الرائد الذي تضطلع به السيدة سوزان مبارك في هذا الشأن. والذي سيكون بلا شك موضوعًا

للمناقشة في المحور الخاص بالتعليم، إلا أنني أود فقط أن أشير إلى أهم ما تتسم به مشكلة أمية النساء في مصر من تركز النسبة العليا من الأمية بين نساء الريف (٧٧% مقارنة بـ ٤٥,١% في الحضر)[٣]. وهو ما يعني - أنه بالرغم من كل ما يبذل من جهود - مازال الريف يفتقر إلى الخدمات التعليمية الكافية لتحجيم ظاهرة الأمية، خاصة إذا اقترنت بالتأثيرات الناجمة عن التنشئة الاجتماعية والموروثات الثقافية على وعي المرأة وسلوكها المجتمعي[٤].

**٤. دور بعض التيارات الفكرية في طرح فهم خاطئ للإسلام، وفي رفع شعارات تدعو لعزل المرأة المصرية وتهميش دورها :**

إن الفهم الصحيح لجوهر الإسلام وللنصوص العامة والقطعية في القرآن والسنة يشير بلا أدنى شك إلى أنها تؤكد مبدأ المساواة بين المرأة والرجل كأصل لا يمكن إنكاره أو الانتقاص منه. على أن الخصوصية الإسلامية في قضية المرأة قد تعرضت لسوء الفهم والخطأ في التأويل، الأمر الذي كان له أثره في إلقاء ظلال من الشك على الموقف الحقيقي للإسلام من المرأة[٥]، خاصة وقد اقترن ذلك بمحاولة بعض التيارات الفكرية الرجعية أن تكرس مفاهيم عزل المرأة وتحجيم دورها على صعيد المجتمع، وإلصاق مفاهيمها وخلافاتها الفقهية - بصدد بعض القضايا الفرعية - بجوهر الإسلام وتعاليمه. وخطورة مثل هذه التيارات أنها تحاول طمس كل ما حققته المرأة المصرية من

منجزات عبر مسيرتها النضالية الطويلة منذ بداية القرن الماضي، أي أنها تمثل ردة فكرية ومجتمعية بالغة الخطورة، خاصة وأن تأثيراتها أصبحت تمتد إلى الأجيال الجديدة من الشباب من الجنسين فتشكل مفاهيمهم عن العمل والمساواة وحق المجتمع على نحو خاطئ سيكون له دون شك - ما لم يواجه بفعالية - مردوده السلبي لا على حياة ومستقبل المرأة المصرية وحدها، بل على المجتمع ككل(٦).

### ٥. دور الإعلام :

يتبين من خلال العديد من البحوث والدراسات التي أجريت عن صورة المرأة المصرية في وسائل الإعلام، أن هذه الوسائل لم تلعب دورًا فعالاً في حركة تطوير المرأة المصرية ودمجها في المجتمع، بالشكل المطلوب والمتوقع منها. وإن كان هذا القصور في أداء وسائل الإعلام لا يمكن رده فقط إلى القائمين على تلك الوسائل، ولكن يرجع أيضًا إلى الصورة السائدة عن المرأة في المجتمع، والتي شكلتها اعتبارات ثقافية وموروثات تقليدية صعبة التغيير.

وإذا كانت الموضوعية تقتضي الإشارة إلى تصاعد الاهتمام الإعلامي بمختلف جوانب قضية المرأة، إلا أن هذا الاهتمام لكي يؤتي ثماره مطالب بأن يبتعد عن نمطية المعالجة وتقليدية التناول لقضايا المرأة، والتي تنعكس في مظاهر عديدة لعل في مقدمتها التركيز على بعض القضايا الثانوية أو الفرعية، ودون الخوض في جوهر هذه

القضايا، والبحث عن الأسباب المجتمعية للمشاكل والعقبات الرئيسية التي تواجه المرأة، بالإضافة إلى أهمية الأثر المترتب على تزايد الإعلام الاستهلاكي وتوظيفه السلبي للمرأة كسلعة في الإعلانات(٧).

ويشير حصاد بعض الدراسات التي أجريت عن مواقف الإعلام المقروء والمرئي والمسموع من قضايا المرأة إلى عدد من الحقائق المهمة منها :

- تركيز وسائل الإعلام على مجموعة من القيم التراثية التي تؤكد على مشروعية التمايز الاجتماعي والثقافي بين الجنسين باعتباره من الأمور الطبيعية التي لا تقبل الجدل، وانحياز الإعلام للصورة والأدوار التقليدية للمرأة، وانحيازه للطبقات الغنية والشرائح العليا من الطبقة الوسطى من سكان المدن، وتجاهله لمشاكل نساء الريف والمناطق الفقيرة والعشوائية.
- تركيز الإعلام على مراحل معينة في حياة المرأة (من سن ٢٠-٤٠ عامًا) أي في مرحلة الخصوبة دون أن يولى نفس الاهتمام للمراحل العمرية الأخرى.

- اتسام السياسات الإعلامية بالانتقائية والتحيز ضد الإناث، وطرحه في كثير من الأحيان لرؤية غير متوازنة لأدوار ووظائف ومسئوليات وحقوق المرأة والطفل والرجل داخل الأسرة. والخطير في هذا الأمر هو توظيف الدراما في طرح

مفاهيم وقيم مرفوضة اجتماعيًا لكنها تلقـــي قبـــولاً جماهيريًـــا واسعـــاً، لما تتسم به من جاذبية فنية وتقنية عالية.

والواقع أن المسئولية الاجتماعية التي تقع على عـــاتق وســـائل الإعلام – في تغيير الصورة السلبية للمرأة وتقديم النمـــاذج الإيجابيـــة للمرأة المصرية العاملة في مختلف جوانب الحياة المصرية – تـــزداد في ضوء حقيقة الوجود المكثف للمرأة في المواقـــع القياديـــة بجهـــاز الإعلام المصري سواء المسموع أو المقروء(٨).

- **أثر العوامل السياسيـــة على مشاركة المرأة المصرية في الشأن العام :**

مما لا شك فيه أن نجاح التجربة الديمقراطية يرتبط ارتباطـــاً وثيقـــاً بالتنشئة السياسية السليمة لأفراد المجتمع من قبـــل المؤسســـات والهيئات التي تضطلع بعملية التنشئة. والتي تأتي في مقدمتها الأحزاب السياسية.

وعلى ذلك فإن ظاهرة ضعف المشاركة السياسية للمـــرأة فـــي مصر – وإن كانت تعد محصلة لعدد من العوامل المتداخلة – إلا أنـــه يأتي في مقدمة هذه العوامل الموقف الذي تتخذه الأحزاب السياسية من قضية المرأة، ومدى ما تتيحه لها مـــن فـــرص لممارســـة الأنشـــطة الحزبية، ولتنمية قدراتها ومهاراتها التنظيمية التي تؤهلها للقيام بـــدور حزبي وسياسي فعال.

ويبين تحليل وضع المرأة في داخل الأحزاب السياسية في مصر - سواء على مستوى القاعدة أو في المراكز القيادية - الانخفاض الكبير لنسبة مشاركة المرأة - وهي حقيقة أكدتها العديد من الدراسات العلمية، حيث أشارت إلى عجز هذه الأحزاب عن أن تكون مدارس سياسية لتخريج الكوادر الحزبية، وأن نقاط ضعف هذه الأحزاب قد برزت كأوضح ما تكون في قطاعي الشباب والمرأة. وسوف نعرض تفصيلاً لموقف الأحزاب السياسية من قضية المرأة في إطار تعرضنا للانتخابات الأخيرة لمجلسي الشعب والشورى.

أما فيما يتعلق بمضمون وتوجهات الخطاب السياسي الرسمي من المرأة المصرية وقضاياها، فمما لا شك فيه أن تحليل هذا الخطاب يبين من ناحية الحرص على تمثيل الأجيال المختلفة في الحياة السياسية والعامة، كما يؤكد الالتزام السياسي بعدالة قضية المرأة وأهميتها للمجتمع. وهو الأمر الذي انعكس في اهتمام القيادة السياسية بالمجلس القومي للمرأة ودعمه وتعزيزه خاصة بالنظر لتبعيته لرئيس الجمهورية، بالإضافة للدور بالغ الأهمية الذي تضطلع به السيدة سوزان مبارك - بوصفها رئيس المجلس القومي للمرأة تجاه قضايا المرأة والسعي لدعم تواجدها في مختلف مراكز صنع القرار.

## تأثير الجهود الرسمية على مشاركة المرأة المدنية والسياسية ـ انتخابات مجلسي الشعب والشورى كنموذج

تمثل العملية الانتخابية الميدان الرئيسي لممارسة الحقوق السياسية في الانتخاب والترشيح. ومما لاشك فيه أن هذه الممارسة تتحدد بالإطار التشريعي المنظم لهذه العملية، وبما يتخذ من إجراءات رسمية تتعلق بأي جانب من جوانب العملية الانتخابية (كالجداول الانتخابية، المقار الانتخابية، الإجراءات الأمنية... الخ).

وفي هذا الإطار، يأتي موقف الرئيس مبارك - بموجب القرار الجمهوري رقم١٦٧ لسنة٢٠٠٠ بالإشراف القضائي الكامل على مجمل العملية الانتخابية، بحيث لا يتضمن اللجان العامة فقط بل يمتد إلى اللجان الفرعية، تأكيدًا لاحترام القيادة السياسية لقرار المحكمة الدستورية العليا في يوليو ٢٠٠٠، ولحرصها على نزاهة وسلامة الانتخابات[٩].

وعلى الرغم من الترحيب الكبير بمد الإشراف القضائي على عملية الانتخاب بكاملها باعتبارها خطوة مهمة على طريق الإصلاح السياسي، توجت سلسلة من أحكام المحكمة الدستورية العليا والقضاء الإداري والقضاء العادي التي تقف في صف حماية الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان في مصر. إلا أن متابعة مجريات العملية الانتخابية بينت أن هذا الإشراف القضائي لم يكن كافيًا لضمان

انتخابات حرة ونزيهة تمامًا؛ ذلك أنه – رغم ما مثله من أهمية غير مسبوقة في التطور السياسي في مصر – كان قاصرًا على اللجان الانتخابية فلم يمتد خارجها حيث حدثت كثير من الثغرات والتجاوزات التي عرقلت ممارسة الناخبين – وخاصة من النساء لحقوقهم الانتخابية على نحو سنعرض له تفصيلاً فيما بعد.

من ناحية أخرى، فلم يكن تنفيذ قرار مد الإشراف القضائي على مجمل العملية الانتخابية سهلاً، بل واجهته صعوبة عملية تمثلت في قلة عدد أعضاء الهيئات القضائية مجتمعة عن عدد الدوائر الانتخابية التي تجاوز عددها خمسة وثلاثين ألف لجنة، في حين لا يتجاوز عدد رجال القضاء سبعة آلاف عضو بعضهم محظور عليهم المشاركة في العملية الإشرافية على الانتخابات (كمستشاري محكمة القضاء الإداري وأعضاء محكمة النقض). ولمواجهة هذا الوضع فقد تقرر دمج اللجان الانتخابية لتتناسب مع عدد القضاة، فبلغ عددها بعد الدمج حوالي١٥٢٥١. إلا أن ذلك شكل عبئًا وصعوبة شديدة في عملية التصويت. واستلزمت إجراء عملية الانتخاب على ثلاث مراحل[١٠].

وقد أوضحت التجربة العملية للإشراف القضائي على العملية الانتخابية بعض الظواهر الفرعية التي أثرت على ممارسة المواطنين لحقوقهم الانتخابية والتي تستوجب مزيدًا من الدراسة، منها على سبيل المثال ظاهرة البطء في الإدلاء بالصوت في الانتخابات، بسبب التزام

القاضي بالتأكد من سلامة البطاقة الانتخابية ومن قيد الناخب في سجل الانتخاب، بالإضافة لعدم دقة الجداول الانتخابية، وإشكالية تأمين مقار اللجان الانتخابية، وحدوث مصادمات عديدة بين رجال الأمن والناخبين في عديد من اللجان[١١].

وعلى ذلك فقد نظرت بعض التحليلات إلى إشراف القضاء على عملية الانتخاب كظاهرة إيجابية ولكنها غير كافية لضمان نزاهة مجمل العملية الانتخابية؛ لأنها لم تشمل سوى مرحلة التصويت فقط دون المرحلة السابقة واللاحقة لها. التي حدثت فيها تدخلات إدارية وأمنية، فضلاً عن استمرار العمل بقانون الطوارئ الذي تراه يشكل عائقاً رئيسياً يهدد نزاهة العملية الانتخابية، وخاصة بما يتضمنه من قيود واسعة[١٢].

- **المرأة المصرية وانتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠:**

تتسم انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠ بأهمية خاصة مردها أنها تمت في ظل الإشراف القضائي على كافة مراحلها، ولأن آمالاً كبيرة علقت عليها في أن تمثل دفعة لتطور النظام السياسي في مصر نحو مزيد من الديمقراطية. أما بالنسبة للمرأة فقد كانت هذه أول انتخابات تجرى في ظل وجود المجلس القومي للمرأة، وفي ظل خطاب رسمي ومناخ داعم لتفعيل دور المرأة السياسي والمجتمعي. وعلى ذلك فقد

كانت هناك توقعات وطموحات بأن تسفر الانتخابات عن تمثيل أوسع للمرأة المصرية في المجلس النيابي وهو الأمر الذي لم يتحقق.

وسوف نعرض فيما يلي تحليلاً لنوعية المرشحات في انتخابات ٢٠٠٠ وعددهن مقارنة بالانتخابات السابقة عام١٩٩٥، وأهم ما تضمنته برامجهن الانتخابية، وتوزيعهن على المحافظات المختلفة، كما نعرض لموقف الأحزاب من قضية تمثيل المرأة، وأهم المشكلات التي واجهتها المرشحات، وأخيرًا الدور الذي اضطلع به المجلس القومي في دعم المرشحات.

## ١. عدد المرشحات ونوعياتهن :

يلفت النظر في الكتابات التي تناولت المرشحات لخوض المعركة الانتخابية لعام٢٠٠٠ عدم تطابق الأرقام الخاصة بعدد المرشحات، فعلى حين حدد أحد المصادر هذا العدد بـ١٠٩ سيدة من إجمالي٤٢٥٠ مرشحًا بنسبة ٢,٥٦%، وهي نسبة مرتفعة عن مثيلتها في عام١٩٩٥ حيث رشحت ٨٧ سيدة من إجمالي ٣٩٨٠ مرشحًا بنسبة ٢,١%، يذكر مصدر آخر أن من بين ٣٩٥٧ مرشحًا خاضوا انتخابات ٢٠٠٠ كان هناك ١١٤ مرشحة بنسبة ٢,٩% من المرشحين، وعلى الرغم من عدم التطابق في الأرقام فإنه يمكن القول أن دلالتها تبقى واحدة في الإشارة إلى ضعف المشاركة السياسية للمرأة في هذه الانتخابات.

أما إذا تناولنا تحليل نوعية المرشحات فسوف نجد أن المرشحات ضمن فئة (المستقل - وطني) قد سجلن أكبر عدد من المرشحات حيث بلغ عددهن (٤٨) مرشحة خاض الانتخابات منهن (٤٧) مرشحة، يلي ذلك المرشحات المستقلات اللاتي بلغ عددهن (٣٩) مرشحة خاض الانتخابات منهن (٣٥) مرشحة، ثم تأتي المرشحات على قوائم الحزب الوطني في المرتبة الثالثة من حيث العدد، حيث بلغ عددهن (١١) مرشحة خضن الانتخابات جميعًا، ثم المرشحات على قوائم حزب الوفد اللاتي بلغ عددهن (١٧) خضن الانتخابات جميعًا، وهو نفس عدد المرشحات لحزب الأحرار (إلا أن خمس منهن فقط خضن الانتخابات). أما باقي المرشحات فقد توزعن كالآتي (٣) على قوائم حزب التجمع، (٢) ضمن قوائم حزب العدالة الاجتماعية، مرشحة واحدة ضمن قوائم كل من أحزاب العمل، الخضر، التكافل وجماعة الإخوان المحظورة. بينما خلت قوائم أحزاب الأمة، والناصري، والوفاق من أية مرشحة[١٣].

من ناحية أخرى فقد شاركت بعض المرشحات القبطيات في الانتخابات، مما يعد ظاهرة إيجابية بالنظر لما يكتنف ترشيح الأقباط عمومًا ناهيك عن النساء منهن من صعوبات.

وقد كشفت الانتخابات أيضًا عن ضعف تأييد المواطنين عمومًا للمرشحات من النساء، الأمر الذي أكدته نتائج الانتخابات

بفوز (٧) سيدات فقط من إجمالي ١٠٩ مرشحة بنسبة ٦,٤% والـــذي يعود إلى ثقافة سياسية سائدة لا تحبذ وجودهم كقوى فاعلة في الحيـــاة العامة في مصر.

أما بالنسبة لتوزيع المرشحات على المحافظات المختلفة فيلاحظ أنه في انتخابات عام١٩٩٥ رشحت النساء عن ٢٣ محافظة زاد عددها في عام٢٠٠٠ ليصل إلى ٢٥ محافظة، منها محافظات لم ترشح فيهـــا المرأة من قبل مثل سوهاج والوادي الجديد. وقد تركزت المرشـــحات في محافظة القاهرة في المقام الأول، تلتهـــا الإســـكندرية فالدقهليـــة، فالجيزة، فالشرقية، فكفر الشيخ، فشمال ســـيناء، فالغربيـــة، وأخيـــرًا القليوبيـــة.

وقد رشحت معظم السيدات عن مقعد العمال (المرتبة الأولـــى)، ثم الفئات (المرتبة الثانية) بينما رشحت فلاحة لأول مرة عـــن حـــزب الوفد[١٤].

ويبين تحليل البرامج الانتخابية للمرشحات أنها جاءت – شـــأنها شأن برامج المرشحين – فضفاضة وتتسم بالعمومية في تناولها لقضايا مثل البطالة، الإسكان، المواصلات، التعليم، التأمينات... الـــخ)، هـــذا بالإضافة لطرحهن لقضايا متصـــلة بالأمومـــة والطفولـــة( كأطفـــال الشوارع، الأحداث، المعاقين، المسنين... الخ)[١٥].

**المشكلات التي واجهت المرأة ـ كمرشحة وناخبة في المعركة الانتخابية لعام ٢٠٠٠ :**

رصدت التحليلات التي تناولت انتخابات ٢٠٠٠ عديدًا من المشكلات التي واجهت المرأة المصرية وهي تمارس حقوقها السياسية، سواء كمرشحة أو ناخبة. وقد قدمت الأستاذة أمينة شفيق بالتفصيل تجربتها في خوض المعركة الانتخابية لمجلس الشعب، وما تعرضت له من صعوبات ومعوقات ومضايقات وصلت إلى حد التشكيك في انتمائها الديني والتزامها الأخلاقي.

بالإضافة لذلك فقد تناولت كثير من الكتابات التي تابعت المعركة الانتخابية عديداً من الثغرات التي شابت عملية الانتخاب وعرقلت أداء الناخبين. منها أن الجداول الانتخابية كانت في كثير من الأحيان لا تعكس هيئة الناخبين[١٥] لأن الأسماء فيها كثيرًا ما كانت مغلوطة أو ناقصة، بالإضافة إلى انتشار مظاهر العنف والبلطجة لتخويف الناخبين، كما كان دور أجهزة الأمن محلاً لانتقاد واسع من قبل قوى المعارضة، بل ومن داخل مرشحات منتميات للحزب الوطني نفسه. ولقد تضمنت الشهادات الواقعية لعدد من المرشحات صورة دقيقة لما تعرضن له من مضايقات وصعوبات إبان المعركة الانتخابية، بما في ذلك استخدام سلاح المال وتوظيف الدين في المعركة ضد المرشحات والتي كان وراءها في كثير من الأحيان قيادات منتمية لحزب الأغلبية نفسه[١٦].

**المجلس القومي للمرأة ودعم المرشحات في انتخابات مجلس الشعب عام٢٠٠٠ :**

تعامل المجلس القومي للمرأة مع انتخابات ٢٠٠٠ وفق خطة دقيقة متتابعة الحلقات كان فيها معبرًا بحق عن تمثيله للمرأة المصرية بشكل عام بمختلف انتماءاتها ومواقعها. وقد امتد نشاط المجلس من تلقي طلبات الترشيح من الراغبات في خوض الانتخابات، إلى عقد جلسات استماع لهن، إلى إجراء اتصالات ولقاءات مكثفة بالمحافظين وبقيادات الأحزاب المختلفة لدعم المرشحات ووضعهن على قوائم الأحزاب.

إضافة لذلك فقد قام المجلس بإنشاء غرفة عمليات مركزية بدأت عملها قبل الانتخابات واستهدفت إيجاد همزة وصل بين المرشحات والمسئولين، كما بذل المجلس جهدًا كبيرًا في دعم الحملة الانتخابية للمرشحات من خلال أجهزة الإعلام ومن خلال مطبوعات المجلس(١٧).

وإذا كان هذا المجهود المكثف لم ينعكس على النتائج التي أسفرت عنها انتخابات ٢٠٠٠ بالنسبة للمرأة حيث نجحت فقط سبع مرشحات (بزيادة اثنين عن انتخابات ١٩٩٥). إلا أنه كان من الأمور الملفتة للنظر أن غالبية الناجحات كن عن دوائر انتخابية تنتمي للصعيد(١٨).

وقد كان هذا النشاط المكثف للمجلس القومي إبان الانتخابات محلاً لتحليلات وتعليقات متعددة منها على سبيل المثال وجهة نظر كانت ترى أنه بدلاً من التحرك الفوقي للمجلس في الإعداد للانتخابات، كان الأمر يتطلب انتهاج أساليب العمل المباشر مع القواعد والتجمعات الشعبية قبل الانتخابات بفترة كافية عن طريق تشكيل لجان للعمل تساند المرأة محلياً في القرى والمراكز والمحافظات وتوجه اهتمامها للناخبات اللاتي يمثلن كتلة تصويتيه قدرت بنحو ٣,٥٣ مليون ناخبة، ليس فقط لتحريضهن على المشاركة في الإدلاء بأصواتهن، بل للمشاركة في العمل السياسي بصفة عامة.

**المرأة وانتخابات مجلس الشورى :**

شاركت المرأة المصرية في أعمال مجلس الشورى منذ إنشائه عام١٩٨٠. ولقد ازداد عدد عضوات المجلس من ٧ عضوات في عام١٩٨٠ بواقع ٣,٣% من إجمالي الأعضاء إلى ١٢ عضوه في عام١٩٩٢بواقع ٤,٧% ليصل إلى ١٥ عضوه في المجلس الحالي الذي يتكون من ٢٦٤ عضواً أي بنسبة ٥,٦% .

وتجدر الإشارة إلى أنه على امتداد عمر المجلس (من ١٩٨٠ وحتى الآن) لم تصل إلى عضوية المجلس عن طريق الانتخاب إلا عضوتين فقط هما د. شفيقة ناصر ود. نبيلة الإبراشي. أما باقي العضوات فقد تم تعيينهن من قبل رئيس الجمهورية. ويرجع السبب في

قلة عدد المنتخبات في مجلس الشورى لصعوبة أو استحالة خوض المعركة الانتخابية بسبب الاتساع البالغ للدوائر الانتخابية لمجلس الشورى، مقارنة بحجم الدوائر الانتخابية لمجلس الشعب، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار تأثير عوامل مثل استخدام البلطجة والعنف في هذه المعركة وتوظيف سلاح المال للتأثير على توجهات الناخبين وسلوكهم الانتخابي.

**ويبين تحليل انتخابات مجلس الشورى الأخيرة عددًا من الحقائق من أهمها :**

- قلة الإقبال الجماهيري على الانتخابات إلى الحد الذي قدرته بعض الآراء بـ٣% فقط وقد أرجعت هذا الموقف إلى عدم اقتناع الجماهير بالدور الذي يضطلع به المجلس، ومطالبه الكثيرين بإعطائه اختصاصات تشريعية ورقابية كاملة.
- أن معظم التغطية الإعلامية لمعركة انتخابات التجديد النصفي للشورى في الصحف لم تتضمن تنويها كافياً بالمرشحات اللائي خضن هذه المعركة، أو برامجهن الانتخابية أو انتماءاتهن الحزبية. هذا على الرغم من أن بيان وزير الداخلية عن نتائج الانتخابات قد تضمن الإشارة لوجود ٣٥ مرشحة لهذه الانتخابات.
- قام المجلس القومي بجهود كبيرة في تشجيع السيدات على خوض المعركة الانتخابية لمجلس الشورى، وقام بدعم المرشحات من

خلال المشاركة في المؤتمرات والندوات الانتخابية التي عقدت في مختلف المحافظات.

- واجهت الناخبات عديدًا من المشكلات الإجرائية والتنظيمية وهن بصدد ممارسة حقوقهن السياسية في الانتخاب والترشيح. سواء بسبب ضم اللجان الانتخابية دون إتباع نظام جيد في هذا الترتيب، أو بسبب فوضى الأسماء في الجداول الانتخابية أو بسبب سلوك الأمن، أو استخدام سلاح البلطجة والعنف للتأثير على الناخبين، وكذا توظيف المال على نطاق واسع لشراء الصوت الانتخابي(١٩).

## التوصيات

نعرض في هذا الجزء للتوصيات والمقترحات التي طرحت بشأن تفعيل الدور المجتمعي للمرأة من خلال رفع وعيها بحقوقها المدنية والسياسية وممارستها السليمة لهذه الحقوق. وسوف يكون هذا العرض من خلال جزئين نعرض في الأول منهما للمقترحات والتوصيات المتصلة بتجربة الانتخابات الأخيرة لمجلسي الشعب والشورى، بالإضافة إلى عدد من التوصيات العامة بعضها طويل المدى، ونعرض في الجزء الثاني لبعض الآليات المحددة الخاصة بتعزيز مساهمة المرأة المصرية في إدارة شئون الدولة والمجتمع.

## ١. توصيات ومقترحات مستقاة من خبرة الانتخابات الأخيرة لمجلسي الشعب والشورى:

بداية يجب التسليم بأنه لا يوجد حل واحد جاهز وكامل يمكن اقتراحه لضمان سلامة وكفاءة العملية الانتخابية، ومن ثم قدرة الناخبين - والنساء على وجه خاص - على ممارسة حقهن الانتخابي بيسر وحرية، ذلك أن الأمر يتحدد في الواقع بنوعية الضوابط التي تحكم عملية الانتخاب، ومدى احترامها، بالإضافة لما تمليه العديد من الاعتبارات العملية والواقعية.. الخ.

ويمكن من تحليل معظم ما كتب في متابعة الانتخابات الأخيرة لمجلسي الشعب والشورى أن نرصد عددًا من التوصيات منها :

- ضرورة تنظيم الإنفاق المالي في المعركة الانتخابية، بتحديد سقف هذا الإنفاق لكل المرشحين على قدم المساواة، على أن توجد الدولة الآلية التنظيمية والمتمتعة بسلطة حقيقية لمراقبة هذا الإنفاق وضمان عدم الخروج عليه من قبل أي مرشح، خاصة وأن هذا منصوص عليه بمقتضى القانون. على أن يقترن ذلك بالنص صراحة على تجريم تبرع المرشحين العيني أو النقدي لدوائرهم أثناء المعركة الانتخابية لكي لا تتحول إلى مزايدة ممقوتة للتأثير على أصوات الناخبين[٢٠].

- المطالبة بنقل جداول الانتخابات إلى وزارة العدل، وإنشاء إدارة للانتخابات تعهد إلى هيئة قضائية يرأسها أحد مساعدي وزير العدل تقوم بمراجعة هذه الجداول بالاستعانة بكل التقنيات الحديثة وباستخدام الرقم القومي. مع إجراء التعديلات القانونية والإجرائية المطلوبة لتقليل فترة التسجيل وتيسير منافذ التقدم لتسلم البطاقات الانتخابية تيسيرًا على الناخبين والمرشحين.
- اقتراح استخدام صناديق اقتراع شفافة، واستحداث نوعية جديدة من البطاقات الانتخابية تضمن السرية، وتمكن الجهات القضائية من الرجوع إليها في حالة المنازعات الانتخابية[٢١].
- ضرورة الاستفادة من توصيات عديد من الورش والندوات التي تناولت سبل تفعيل المشاركة السياسية للمرأة، وتحقيق التكامل بين الجهود المبذولة في مختلف مجالات التعامل مع المرأة (على سبيل المثال التوصية بالربط بين منح القروض لتشجيع النساء على إقامة صناعات ومشروعات إنتاجية صغيرة وبين إقبالهن على القيد في جداول الانتخاب) على أن يرتبط بذلك إعداد حصر دقيق لمن ليس لديهن بطاقات انتخابية وقيام المجلس القومي للمرأة من خلال فروعه في المحافظات بالاستمرار في الجهود التي يبذلها في هذا الصدد. مع اقتراح مد فترة السماح باستخراج البطاقات الانتخابية لمدة أطول من الشهور الثلاثة المسموح بها الآن، إضافة إلى دعم الجهود لمساعدة النساء على

استخراج البطاقات الشخصية لمن ليس لديهن بطاقات وإعفائهن من الرسوم المقررة لذلك بالنسبة لغير القادرات[٢٢].

- إنشاء نظام للشرطة القضائية يتبع وزارة العدل، إسوة بالمطبق في كثير من دول العالم.
- أن تكون هناك فترة كافية بين الإعلان عن فتح باب الترشيح وتحديد موعد الانتخاب، بحيث يتم خلال هذه الفترة تحديد المراكز القانونية للمرشحين وتوافر شروط الترشيح في عملية الاقتراع، بحيث يتم الانتهاء من فحص جميع الطعون الموجهة للمرشحين والفصل فيها من قبل اللجان الإدارية والقضاء الإداري قبل عملية الاقتراح. مما يقلل من حجم الطعون التي ينظرها مجلس الشعب ومحكمة النقض[٢٣].
- المطالبة بأن يراعى ـ في أية دراسة مستقبلية للانتخابات ـ ما انتهت إليه الدراسات الميدانية في بعض دراسات الحالة وخصوصًا في مجال استطلاع توجهات الرأي العام في قطاع المرأة بما يمكن من وضع خطط عملية للتعامل مع هذا القطاع بفاعلية. من ناحية أخرى تضمنت التوصيات اقتراح دراسة الفترة التالية مباشرة للانتخابات (ولو في غضون شهر أو شهرين) لمعرفة طبيعة العلاقة بين الفائزين في الانتخابات رجالاً ونساء وبين المواطن المحلي وكيفية استمرار وتوطيد هذه العلاقة. وأخيرًا فإن السعي للربط بين الدراسات التطبيقية وبين الانتخابات

في هذه الدوائر يمكن أن يفضي إلى نتائج إيجابية تنعكس على العملية الانتخابية في هذه الدوائر وخاصة فيما يتعلق بالتخطيط للتعامل مع المرأة كناخبة ومرشحة.

- ضرورة إعادة النظر في طريقة تسمية الأحزاب لمرشحيها بحيث لا تنفرد القيادات بهذه المهمة دون الرجوع لقواعدها لتحديد المرشحين بالطريقة الديمقراطية[٢٤]، خاصة وأن نتائج انتخابات ٢٠٠٠ ــ بالنسبة للحزب الوطني تحديداً ــ وسقوط عدد كبير من قياداته في المعركة الانتخابية، قد أكدت سوء اختيار مرشحي الحزب وتغليب الاعتبارات الشخصية والحزبية الضيقة على المصلحة العامة. وهو الأمر الذي تمثل أيضًا في موقف الأحزاب من تضمين قوائمها في الانتخابات مرشحات من النساء، وفي إثارة حملة ضارية ضدهن بالمخالفة للتوجه العام للدولة ولخطاب القيادة السياسية في دعم وتعزيز دور المرأة السياسي.
- تناولت كثير من التوصيات ضرورة تنظيم مقار اللجان الانتخابية بما في ذلك اقتراح إصدار تشريع أو لائحة عامة توضح واجبات ومهام رجال الشرطة في تأمين مقار اللجان الانتخابية وتضمن حماية وسلامة هذه المقار لتمكين الناخبين من أداء واجبهم الانتخابي في يسر ودون خوف. وطالبت كثير من التوصيات بمراعاة قرب المقار الانتخابية من الدوائر، وعدم إقامتها في أقسام البوليس لتشجيع الناخبات على الإدلاء بأصواتهن.

- ضرورة الاستفادة من تجارب الرائدات والعضوات اللائي خضن معارك انتخابية سابقة، والعمل على تحليل وتقنين هذه التجارب للاستفادة منها، سواء من خلال عرضها في وسائل الإعلام المقروء والمسموع أو من خلال مجلة شهرية يصدرها المجلس، وتتضمن مثل هذه الخبرات المتميزة وتوزع على فروع المجلس القومي بالمحافظات.
- ركزت كثير من التوصيات على ضرورة تعزيز تجربة الانتخابات الطلابية في المدارس والجامعات على نحو خاص، وكذا الانتخابات العمالية والمهنية، باعتبارها فرصة للتدريب وكوسيلة لاكتشاف العناصر القيادية من الفتيات والنساء القادرات على المساهمة في العمل العام.
- المطالبة بإصدار قانون يحول دون تغيير الصفة التي يتقدم على أساسها المرشح للانتخاب إلا بعد مرور فصل تشريعي كامل.
- أن تدفع الدولة كل الأحزاب المتواجدة على الساحة المصرية للاتفاق على ميثاق أخلاقي لكيفية التعامل مع النساء المرشحات بشكل متحضر، وإيجاد الآلية التنظيمية التي تحاسب كل من يخرج على هذا الميثاق، وتوفير الأداة التي تساعد الدولة على اتخاذ الخطوات العقابية اللازمة في حالة الخروج عليه.
- طرحت الخبرة السلبية لانتخابات مجلسي الشعب والشورى – بالنسبة للمرأة – من جديد قضية الأخذ بنظام الحصة الذي مازال

يثير جدلاً واسعًا لا على مستوى مصر والبلدان العربية والنامية فقط بل على مستوى العالم. وتجنبًا لشبهة عدم الدستورية فإن ثمة آراء تطرح الآن للضغط على الأحزاب لتطبيق نظام الحصة بالنسبة للنساء في قوائمها الانتخابية.

- وإن كان سلوك الأحزاب في الانتخابات الأخيرة تجاه المرأة لا يوحي بإمكانية تحقيق نتائج إيجابية في هذا الصدد.
- هناك طرح متزايد لفكرة تغيير النظام الانتخابي الفردي، والعودة لنظام القائمة وثمة مناقشات واسعة في هذا الصدد. ومما لاشك فيه أن نظام القائمة يتيح الفرصة لتمثيل الكفاءات والكوادر النسائية في المجلس النيابي ممن يصعب عليهن خوض المعارك الانتخابية في ظل النظام الفردي.
- طرحت التوصيات الحاجة إلى تبني أساليب وأنماط جديدة في التربية وبرامج التثقيف ومناهج التعليم، وفي دور وسائل الإعلام أي في الدور الذي تضطلع به مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية ليمكن تغيير الواقع الحالي للمرأة وتفعيل دورها المجتمعي. وركزت بعض الآراء على أهمية الدور الذي تضطلع به النخب السياسية النسائية في مواقع صنع القرار في مد يد العون للقاعدة النسائية العريضة والمساهمة في اكتشاف وتكوين صف ثان من القيادات النسائية القادرة على ممارسة الشأن العام.

**٢. أما النوع الثاني من المقترحات فيتعلق بآليات تعزيز مساهمة المرأة المصرية في إدارة شئون الدولة والمجتمع :**

وهنا يمكن رصد مجموعة من الآليات الأساسية التي يتعلق أولها ببناء قدرات المرأة وإكسابها مهارات سلوكية وإدارية متعلقة بالعمل العام، كالقدرة على الاتصال الجيد واتخاذ القرار والتفاوض والتفكير الابتكاري. وثانيها بإكسابها مهارات خاصة بالعمل السياسي من أهمها تدريبها على كيفية خوض المعركة الانتخابية وبناء التحالفات المؤيدة لها، وطرح برامج انتخابية ناجحة، وكيفية اختيار المرشحين الأكفاء وفقاً لمعايير واضحة ... الخ.

ويبقى في النهاية أن نشير إلى أن تفعيل دور المرأة المصرية على الصعيد المجتمعي ورفع وعيها بحقوقها وواجباتها السياسية والمدنية، لا يمكن أن يؤتي ثماره إلا في إطار سياسات مخططة تراعي اهتمامات واحتياجات مختلف الشرائح النسائية وترتكز على التنسيق بين كافة جهود المؤسسات الرسمية والتطوعية العاملة في قطاع المرأة لكي يكون لهذه الجهود مردودها الإيجابي على دور المرأة المصرية وعلى مسيرة التنمية الشاملة بشكل عام.

# المراجـــع

(١) **د. محمد فتحي نجيب**، المقومات التشريعية لتنمية المرأة فـي : المؤتمر القومي الثاني للمرأة المصرية، (سياسات تنمية المرأة للنهوض بالمجتمع) ، ٢١-٢٢ أبريل١٩٩٦، ص ٧٦.

(٢) **د. ناهد رمزي**، سياسات تنمية المرأة اجتماعيًا فـي (المـؤتمر القومي الثاني للمـرأة المصـرية)، المرجـع السـابق، ص١٤١.

(٣) **أنظر د. ضحى المغازي**، الثقافة السياسية للمرأة الريفية، دراسة انثروبولوجية ، نقلاً عن د. علا أبوزيد (محرر)، المرأة المصرية والعمل العام : رؤية مستقبلية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥، ص٦٤.

(٤) **انظر التحليل الممتاز للمشكلات الثقافية** التي تعانيهـا المـرأة العربية المعاصرة، في : د. جابر عصـفور، المـؤتمر الأول لقمة المـرأة العربيـة (١٨-٢٠ نـوفمبر ٢٠٠٠، المحاور الفكرية)، ص ١٠-١٤.

(٥) **د. ناهد رمزي**، المسئولية الاجتماعية لوسائل الاتصـال مـن خلال منهاج عمل بكين واستراتيجيات نيروي التطلعيـة في : المجلس القومي للمرأة، المنتـدى الفكـري الأول، المرأة والإعلام، مايو ٢٠٠٠، ص٢٩.

(٦) **تنمية المرأة كمدخل للتنمية الشاملة**، سلسلة تقارير مجلس الشورى، لجنة الخدمات، التقرير(٤). ومن البديهي أن الإشارة للأمية هنا لا تعني الأمية الأبجدية وحدها، بل تعني الأمية بمعناها الحضاري الشامل.

(٧) **انظر : المستشار جمال الدين محمود**، الخصوصية الحضارية في دور المرأة في :الأهرام، ٢٠٠٠/٩/٧، ص١٠.

(٨) **انظر وجهة نظر تفصيلية في هذا الصدد في** : ناهد رمزي، المسئولية الاجتماعية لوسائل الاتصال من خلال منهاج عمل بكين واستراتيجيات نيروبي التطلعية، مرجع سابق، ص٢٩.

(٩) **قدمت الدراما التليفزيونية** في مسلسلات شهر رمضان الماضي، أمثلة بالغة الوضوح على هذا التأثير. انظر: د. منى الحديدي، الإعلام المصري وقضايا المرأة، في. المنتدى الفكري الأول، المرأة والإعلام، مرجع سابق، ص ٣٧،٣٨، وانظر أيضًا: د. عواطف عبد الرحمن، المرأة العربية والإعلام في مواجهة تحديات العصر، في: المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية، مرجع سابق، ص٢١.

(١٠) **انظر التفصيلات في** : د. عزة وهبي، المرأة المصرية والمشاركة في صنع القرار، دراسة غير منشورة بمركز المرأة العربية للتدريب والبحوث بتونس، القاهرة. ديسمبر١٩٩٧، ص٤٨،٤٩. وقد انعكس هذا الاهتمام بصورة المرأة في الإعلام من قبل المجلس القومي

للمرأة في تنظيمه في الفترة الأخيرة وبالتعاون مع الأمم المتحدة ٢٧ ورشة عمل مع الإعلاميين في مختلف محافظات مصر.

(١١) **د. مصطفى الفقي**، آليات تنمية المرأة سياسياً، المؤتمر القومي الثاني للمرأة، مرجع سابق، ص٨٣.

(١٢) **كانت المحكمة الدستورية** قد قضت بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة٢٤ من القانون رقم٧٣ لسنة١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية قبل تعديله بالقانون رقم١٣ لسنة٢٠٠٠ فيما تضمنه من جواز تعيين رؤساء اللجان الفرعية من غير أعضاء الهيئات القضائية، مما يعني أن المشرع الدستوري رأى أن عملية الاقتراع - بوصفها جوهر حق الانتخاب - يجب أن تخضع لإشراف أعضاء من هيئة قضائية ضماناً لمصداقيتها.

انظر : التفصيلات في د. محمد ظهري، الأبعاد الدستورية والقانونية لانتخابات ٢٠٠٠، في انتخابات مجلس الشعب٢٠٠٠، تحرير د.هالة مصطفى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة٢٠٠١، ص٣١-٣٤.

(١٣) **المرجع السابق**، ص ٣٥،٣٦.

(١٤) د. **محمد سعد أبو عامود**، دور جديد للقضاء، في : الأهرام، ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٠، ص٣٠.

(١٥) **انظر وجهة نظر تفصيلية** في هذا الشأن في : المشاركة السياسية للمرأة في انتخابات مجلس الشعب٢٠٠٠-

٢٠٠٥، متابعة ميدانية لأداء المـرأة فـي الانتخابـات البرلمانية، المركز المصري لحقوق المرأة، ص٤،٣ .

(١٦) **انظر : ناهد المنشاوي، عبد الجواد أبو كبة،** المرأة وانتخابات ٢٠٠٠، المجلس القومي للمرأة، ص٨.

(١٧) **محمد أبو ريدة، محمد بدري عيد، هبة قاسم،** التركيبة السياسية والاجتماعية لمجلس الشعب فـي : انتخابـات مجلـس الشعب٢٠٠٠، تحرير د. هالة مصطفى، مرجع سـابق، ص ٣٢٦.

(١٨) **المرجع السابق،** ص ٣٢٧.

(١٩) **انظر تحليل نتائج انتخابات مجلس الشعب** في أكتوبر ونوفمبر سـنة٢٠٠٠، تقريـر التنميـة البشـرية فـي مصر(٩٩/٢٠٠٠)، مركز دراسـات وبحـوث الـدول النامية بكلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ص٢٦.

(٢٠) **هبة قاسم ،** المرأة في الانتخابات، قضـايا برلمانيـة، السـنة الرابعة، العدد٤٤، نوفمبر ٢٠٠٠، ص١٥،١٤.

(٢١) **المرجع السابق،** وقد مثل هذا الطرح لقضايا المرأة سمة مميزة لهذه الانتخابات عن انتخابات١٩٩٥.

(٢٢) **على سبيل المثال** يذكر الأستاذ خالـد محـي الـدين، تجربـة شخصية في دائرته عندما لم تتمكن سـوى ٨٠٠ سـيدة فقط من التصويت لوجود خطأ في اسـمائهن الـواردة بالكشوف. انظر خالد محي الدين، ضمان نزاهة صندوق

الاقتراع ليس كل العملية الانتخابية في : الأهالي، ١٢/٦/العدد ١٠٠٣، ص٥.

(٢٣) **انظر شهادات النجاح وتجارب صعبة في** : د. ناهد المنشاوي، عبد الجواد أبو كب، المرأة وانتخابات٢٠٠٠، مرجع سابق ، ص

(٢٤) **المرجع السابق**، ص ٤٢- ٤٤.

(٢٥) **الأمر الذي فسر من قبل بعض التحليلات** على أن المرأة لا تفتقد المقدرة على التعامل مع المؤثرات التقليدية الحاكمة في الانتخابات وخاصة في جنوب مصر وأن توظفها لصالحها، وأن نجاح المرأة في الصعيد يعني وجود عناصر تحديث كامنة في قلب البنية الاجتماعية والثقافية هناك. انظر، انتخابات٢٠٠٠، مؤشرات عامة، في : انتخابات مجلس الشعب٢٠٠٠، تحرير هالة مصطفى، مرجع سابق، ص١٣.

(٢٦) **انظر** : **سلامة أحمد سلامة**، المرأة في الانتخابات، في : الأهرام ٢٠٠٠/٩/٧، ص ١٠.

(٢٧) **انظر في تفصيل ذلك** : **أمينة شفيق** ، معركة التصويت في انتخابات مجلس الشورى ، الأهرام ، ٢٠٠٠/٦/٢٤ .

(٢٨) **انظر** : **أمينة شفيق**، مرأة عاملة في الانتخابات، مرجع سابق، ص ١٧٢،١٧٣.

(٢٩) **د. السيد المحجوب**، ضمانات لنزاهة الانتخابات، الأخبار، ٢٠٠١/١١/٢٦.

(٣٠) **تجدر الإشارة إلى أن الأستاذ خالد محي الدين** دعا إلى تكوين هيئة قضائية مستقلة أعضاءها غير قابلين للعزل وتقوم بالنظر في الطعون الانتخابية على أن تنفيذ ذلك كان يتطلب إجراء تعديل دستوري انظر : خالد محي الدين، ضمان نزاهة صندوق الانتخاب ليس كل العملية الانتخابية، مرجع سابق.

(٣١) **على سبيل المثال أن يعني البحث بتحديد احتمالات** معينة حول إمكانية حدوث عنف أو تدخل من قبل الإدارة، الاحتمالات الخاصة بالمرشحين المحتملين والفائزين.. الخ . انظر: د. جلال معوض، انتخابات مجلس الشعب١٩٩٥، تحرير د. كمال المنوفي، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة، ومؤسسة فردديش ايبرت، ص٣٩٠.

(٣٢) **انظر : د. السيد المحجوب**، ضمانات لنزاهة الانتخابات، مرجع سابق.

(٣٣) **د. سلوى شعراوي جمعة**، المرأة المصرية في الحياة العامة ، نحو تعزيز الشراكة بين الرجال والنساء في إدارة شئون الدولة والمجتمع، المؤتمر القومي للمرأة، ١٢مارس٢٠٠٠، نهضة مصر (المرأة، المواطنة، التنمية) ص١١،١٠ .

**رئيسة الجلسة الدكتورة / سلوى شعراوى جمعة علي ورقة د.عزة وهبي**

نشكر د. عزة وهبي علي الورقة القيمة وتثير الورقة أكثر من تساءل هل قضية المرأة قضية موسمية هل الحديث عن الحقوق المدنية والسياسية للمرأة المصرية هو حديث موسمي كل انتخابات ولما المشاكل معروفة والحلول معروفة فلماذا لا يحدث تقدم لهذا المحور فهناك محاور أخري مثل الصحة والتعليم يحدث فيه تقدم بطريقة أسرع من محور الحقوق السياسية والمدنية للمرأة المصرية والحقيقة أنني أرى أن مجلسي الشعب والشورى هما مراكز التشريع في مصر ولو أردنا التأثير علي السياسات والتشريعات لابد من التوجه إلى هاتين الجبهتين.

أما الحديث عن الدور الإعلامي في مصر وأهمية بالنسبة لقضايا المرأة المختلفة فأنا أرى أن الإعلام يلعب دور مشكور جدا في دعم قضايا المرأة ولكن أحيانا نلاحظ أن التغطية الإعلامية يغلب عليها التركيز علي الجانب الإنساني للموضوع فمثلا التغطية تركز علي الوزيرة الأنيقة ولكن عمرنا ما سمعنا علي الوزير الأنيق التغطية لا تركز علي السياسات والقرارات ولكن تركز علي مظهر الوزيرة.

الأعلام ممكن أن يلعب دور مهم جدا على سبيل المثال التغطية الإعلامية لخبر وصول مولود لرئيس الوزراء توني بلير كان يهدف التركيز علي هل من حق الرجل أن يأخذ إجازة لرعاية الطفل مثل زوجته أم لا والمهم جدا أن الرجل يساعد زوجته حتى لو كان رئيس

وزراء إنجلترا وتوني بلير فهم نبض الشارع وقال أنه مستعد يخفف من أعباءة السياسية لكي يساعد زوجته وقال هذا الكلام ليس لتمسكه وحبه لزوجته ولا فرحا بقدوم مولودة الجديد ولكن قال هذا الكلام أيضا ضمانا لجذب أصوات النساء في أي انتخابات سياسية قادمة الحقيقة ورقة د. عزة تثير كثير من الموضوعات المهمة وإنا أتصور أن د. نيفين سوف تتناولها في تعقيبها

- **تعقيب الدكتورة / نيفين مسعد :**

يسعدني في البداية أن أتوجة بالشكر للمركز المصري لحقوق المرأة لإشراكي في هذا المؤتمر للعام الثاني علي التوالي وتعد هذه المناسبة العلمية تقليد اصبح تقليدا تاريخيا أرجو له الاستمرار كما يسعدني وجودي في هذه الجلسة بين أساتذة أجلاء كلا منهم له باع طويل في المجال السياسي ومجال المرأة إلي جانب أ. نجاد البرعي ليس فقط لأنه رجل وهذا يعني أن العلاقة بين الرجل والمرأة ليست علاقة صراعية لكني الأستاذة / نجاد البرعي أحد نشطاء حقوق الإنسان مما يؤكد أن قضية المرأة هي في الأساس قضية الرجل.

ورقة الدكتورة / عزة من الأوراق التي يصعب التعقيب عليها فاني اتفق مع تحليلها بشكل عام وتركيزها علي العلاقة التبادلية بين المشاركة السياسية للمرأة والمشاركة السياسية للمجتمع ونتفق معها فلا توجد مشاركه سياسية صحيحة وصحية للمرأة في إطار مجتمع لا يسمح بالمشاركة السياسية بصورة إيجابية للجميع فلا توجد مشاركة

سياسية للمجتمع تؤخذ من فئة واحدة وانتقل إلي مجموعة من الملاحظات :

- أبدا بالعنوان فكما تلاحظون حضراتكم هو الحقوق المدنية والسياسية للمرأة المصرية فأرجو إضافة المشاركة الانتخابية للمرأة عند طبع هذه الورقة لان هذا العنوان يتسع لطائفة كبيرة من الحقوق حق التظاهر حق التجمهر حق تكوين جمعيات أهلية – حق التنظيم – حق تكوين أحزاب سياسية – حق التعبير عن الرأي – ولكن إذا أضفنا المشاركة السياسية التي ذكرتها الورقة وهي خاصة بالصعوبات التي تواجهها المرأة في مجال المشاركة السياسية وأسجل اتفاقي معها بالأخص دور المعوقات الاجتماعية والثقافية واحب إضافة ثلاث نقاط خاصة بالمعوقات.

١. المعوقات الاقتصادية وهي نتيجة اضطراها للعمل أوقات عمل اكثر وتستهلكها جسديا أو القيام بورديات اكثر وارتفاع الأسعار يجعل المرأة تقوم ببعض الأعمال مثل القيام بدور المدرس في المنزل لارتفاع أسعار الدروس الخصوصية.
٢. معوقات قانونية من قبيل النظام الفردي.
٣. في إطار المعوقات احب أن أشير إلى ملاحظة أخرى ربما يكون من المفيد التمييز بين معوقات الترشيح ومعوقات الانتخاب لان ليس كل معوق ترشيح يودي بالضرورة إلى معوق انتخابي وعلي سبيل المثال العامل الاقتصادي والذي بطبيعة الحال يمثل عائق للمرأة عند الترشيح ولكنة ليس

بالضرورة عائق للمرأة عند الانتخاب ولكن في كثير من الأحيان يتم استغلال الحاجة المادية للمرأة الكادحة ويتم تجنيدها للإدلاء بصوتها وهذا دليل علي تأثير العامل الاقتصادي علي المجتمع. أيضاً الأمية فهي قد تكون معوق للمرأة في إدارة العملية الانتخابية وفي ترشيحها ولكنها ليس معوقا عند الانتخاب بل اكثر النساء اللاتي تم استغلالهن في عملية الإدلاء بأصواتهن هن أميات. أيضاً بالنسبة للعادات الاجتماعية فهي من الممكن أن تمثل عائق عند الترشيح حتى لا تكون المرأة نهبا لسبل الشائعات والحملات الانتخابية التي تخصها أو تخص أسرتها ولكنة لا يمثل عائق ويمكن التغاضي عنه عند الإدلاء بالصوت.

التحدي أو المعوق قد يكون في حد ذاته حافز بمعني أن يكون له تأثير مضاد مثل التحدي الديني والتحدي السياسي فرأينا ترشيح التيار الإسلامي لمرشحة امرأة كذلك كانت المرة الأولى لدخول ثلاث سيدات من الصعيد المجلس.

دور المجلس القومي في الحياة السياسية الأثر الذي أحدثه فهو اثبت انه مجلس لكل نساء مصر رغم انه من الوهلة الأولى أنشأ بقرار سياسي وبالتالي أعتقد البعض أنه يخدم نساء الحزب الوطني فقط ولكن مع تنظيم الحملات الانتخابية لم يثبت التحيز لمرأة علي حساب أخري.

وكذلك تبني المجلس القومي للمرأة قضية المرأة علي المستوي المصري والمستوي العربي.

وأحب أن أشير إلى نقطة أخرى هامة هي صعوبة تنفيذ بعض التوصيات التي طرحتها فهناك توصيات شديدة الوجاهة صعبه التنفيذ

مثل التمويل والقوائم الانتخابية لأنه يوجد أحزاب ضعيفة ونحن لازلنا ٣ أحزاب يضاف إليها حزب الأحرار أما باقي الأحزاب الأخرى ربنا معاها وشكرا .

- **الدكتورة / سلوي شعراوي جمعة :**

شكراً للدكتور نيفين مسعد علي المداخلة القيمة والمجلس القومي يعد حالياً استراتيجية قومية للمشاركة السياسية للمرأة تدخل في إطـار المشاكل والمعوقات والعقبات إلي المزيد من العمل والإنجازات علـي مدار وقت قصير والآن أدعو الأستاذ / نجاد البرعي فليتفضل.

- **تعقيب الأستاذ / نجاد البرعـي :**

أنا سوف أتحدث بشكل مختصر عن المجلس القومي للمرأة فلا يجب أن نتسرع في تقويم المجلس القومي لأنه أنشي في مارس ٢٠٠٠ فهو لا يزال طفلا عمرة سنتان عند تقييمه سوف تظلمه لأنـه محتـاج إعادة نظر في الطريقة التي يعمل بها.

أما بالنسبة لورقة الدكتورة / عزة وهبي فأنا متفق مع كل ما طرح فيها وأن كان لي بعض النقاط أود أن أطرحها :

- التيارات الفكرية فأنا اختلف معها عندما كانـت تقصـد التيـارات الإسلامية ودورها في تهميش العمـل فلـم يكـن دور التيـارات الإسلامية سببا تهميش دور المرأة علي العكس التيارات الأصـولية الإسلامية قدمت في ترشيحها عدد من السيدات لم يقدمـه الحـزب الوطني.
- فكرة أجهزة الأعلام فهي بالفعل تعرض صـورة سـلبية للمـرأة فمسلسلات رمضان فقط تقطع الشك الكامل كيـف ينظـر رجـال

الأعلام للمرأة كذلك بعض الصحف والمجلات التي تتعامـل مـع المرأة كسلعة فإذا نظرنا لقناة الأسرة والطفل نجد أن رئيسها امرأة ولكن للأسف اغلب برامجها تتعامل مع المرأة علي أنها سلعة مثال برنامج فرح كليب وهناك عشرات الأمثلة من البرامج.

- فيما يتعلق بالجزء الخاص بخوض انتخابات مجلس الشورى وعدم ترشيح سيدات يرجع إلى اتساع الدائرة وهذا يصعب علي السيدات فالملفت للنظر هو قول د. عزة فيما يخص بهذه الجزئيـة هـو أن انتخابات الشورى تصعب علي الرجال فما بـال النسـاء لاتسـاع الدوائر فهذه هي الفكرة الجوهرية للتمييز فهذا غير صحيحة.
- فيما يتعلق بالتوصيات فإني أتفق معها في التوصيات العامة ولكـن الجزء الخاص بالتوصيات الخاصة بالمرأة فأرجو منها إعادة النظر فيها بنظره أكثر تعمقا.
- النقطة ماذا فعلت المرأة لمعاونة المـرأة إذا أفترضـنا أن نصـف المجتمع من النساء فنجد المرأة تفضل في الترقيات إذا تولت منصبا قياديا ترقية الرجل علي المرأة لان لدية وقت ولأنه يستطيع أكثـر من النساء.
- وانهي مداخلة بأننا لا يمكن أن نطلب من المجتمع الارتقاء بـدور المرأة وتفعيل دور المرأة ما لم نطلب من المرأة نفسها القيام بهـذه المهمة بنفس الحماس وبنفس الكفاءة وبنفس القدرة.
- ولان المرأة أخذت كثير من الحقوق كمنحة فدستور ٥٦ فجأة أتى بالمساواة، فعلا جاء بعد نضالات كثيرة ولكن في تقديري لم تكـن كافية وبعد كل هذا حجزت وزارة الشئون الاجتماعية للمرأة إلا أن

نضالات النساء لم ترتفع تماما إلي حجم المسئولية المطلوبة منهن وان انتظار التغيير منحة من الدولة دون السعي إليه سعيا حقيقيا لن ينتج إلا وضعا مشوها مثل هذا الوضع الذي نحن فيهاالآن وشكرا لكم.

- **رئيس الجلسة الدكتورة سلوى شعراوي جمعة :**

في الحقيقة أنا أختلف مع ما طرحه الأستاذ / نجاد حول أن المرأة أخذت حقوقها منحة. فالنساء ناضلن نضال مرير سواء على المستوى الداخلي في تعديل الأوضاع المكحفة بحقوقهن أو ضد الاستعمار وتبنت النساء المطالب الوطنية في الاستقلال وتنمية الوطن وليس من الممكن تنمية المجتمع بتجاهل نصفه. وما حصلت عليه النساء لا يساوي ولو قدر قليل مما دفعته وتظل تدفعه وهناك العديد من الأسماء والمواقف النضالية للحركة النسائية على مدار أكثر من قرن لا يتسع الوقت لذكرها.

## تعقيبات المشاركات

**الأستاذة / دعاء نبيل :**

ما هي الأشياء التي يجب علي النساء القيام بها للموازنة بين المشاركة السياسية في المجتمع وبين شئون المنزل حتى لا تهمل جانب علي حساب جانب آخر وهذا للأسف ما يمثله الإعلام دائماً ومثال على ذلك مسلسل النساء قادمات.

**الأستاذة / إيمان (صحفية) :**

ماذا يمكن فعله قضية المرأة الفلسطينية والقهر الذي تقع تحته وهي مسلوبة الإرادة.

**الأستاذة / نعمة سيد :**

ما هي كيفية ممارسة العمل السياسي؟ وآليات الضغط للتغيير ؟

**الأستاذ / أحمد محمد:**

المرأة هي التي تحجم عن المشاركة وحقوقها في النقابات العمالية ومشاركتها في الأحزاب متي نقضي علي الفجوة الثقافية للمرأة – متي ينتهي العنف البشري ضد المرأة ؟

- **رد الدكتورة / عزة وهبي :**

أحب في عجالة أن أعقب عن كبر الدوائر الانتخابية للشورى إنما أثرتها في الورقة لأنها تلقي عبئ اكبر علي المرأة وإضافي علي عاتق المرأة شانها شان المرشح في عدم القدرة علي مواجهة التمويلات الانتخابية؟

أود توضيح مسالة الإعلام فأنا انتقد الخطة الإعلامية والدور السلبي له فهناك كثير من الدراسات التي رصدت دور النائبات والنساء اللاتي عملن في مجال العمل الأهلي وكان إيجابياً بصورة كبيرة إلا أن الإعلام لم يلقي أي أضواء عليها. ويظل يعمل لترسيخ الصورة السلبية للمرأة.

أما فيما يتعلق بكيفية العمل السياسي وآليات الضغط فأنا أعلم أن جهود كثيرة تبذل في هذا العمل لا سيما تدريب وإعداد السيدات منها ما يقدمه المركز المصري لحقوق المرأة وشكراً لكم.

# الجلسة الثانية

## المـــؤتمر العلمـــي الثـــاني للمركز المصـــري لحقـــوق

## الجلسة الثانية

## الأوضاع التعليمية للمرأة المصرية

# الجلسة الثانية

## (الأوضاع التعليمية للمرأة المصرية)

**رئيسة الجلسة الدكتورة / هدى زكــريا :**

أستاذ علم الاجتماع السياسي ــ جامعة الزقازيق.

**المتحدثة الرئيسية الأستاذة / سهــام نجــم :**

رئيسة الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار.
رئيس جمعية المرأة والمجتمع.

**المعقبين :**

**الدكتور / إبراهيم محمد إبراهيم :**

مدير مركز تعليم الكبار بجامعة عين شمس.

**الدكتورة / إلهــام عبد الحميد :**

مدير مركز الخدمات التربوية ــ جامعة القاهرة.

## وقائع الجلسة

**رئيس الجلسة الدكتورة / هدي زكريا :**

"بسم الله الرحمن الرحيم" نحن سعداء بالجمع الهائل وسوف نستمع للورقة المقدمة من أ. سهام نجم بخصوص موضوع التعليم والمرأة خاصة ان قضايا المرأة المتعلقة بالتعليم والسياسية والصحة هي قضايا مترابطة وقبل ان نستمع إلى الورقة أود أن اشكر الأستاذة / سهام نجم عليها خاصة الفقرة الأخيرة وهي خاصة بتحديد رؤية لوضع التعليم علي ارضية سياسية واجتماعية والأستاذة / سهام معروفة بنشاطها الجم وجمعيتها الناجحة في اداء دور وطني هام لنشر التعليم بين النساء فلتتفضل.

- **حديث الأستاذة / سهام نجم :**

التعليم هو أحد المداخل الرئيسية والهامة لعملية التنمية البشرية والتي دورها الأهم في عملية الرقي والتطور والتنمية المجتمعية الشاملة، فهو حق إنساني واجتماعي ونصت علية القوانين والدساتير الوطنية والعالمية لجميع فئات المجتمع دون تفرقة أو تمييز، وهو من الحقوق الأساسية للإنسان يهدف إلي تكوين وتشكيل الشخصية وإثراء الوجدان والضمير ويدفع لتفاعل اجتماعي واقتصادي راقي ومتطور الأداء ويساهم في تبني منظومة المشاركة والتنمية المجتمعية كذلك

يخلق التواصل والاستمرارية بين الأصالة والمعاصرة ويحافظ علي أركان القيم والمعرفة والتراث الإنساني للوطن ويدخل عليها الجديد المتطور، كذلك هذا الحق يدخل في صراع مستمر مع كل وافد غريب هدفه هدم هذا التراث أو إلغاؤه أو تشويهه أو تبديده وينتقي منه المعرفة والعلم.

والتعليم هو عملية متكاملة ومستمرة مستمدة قوتها من التأثر وتأثير الإنسان بمجتمعة وكذلك تأثيرهما معا بالعالم الخارجي إذا كان هذا الحق يساهم بفاعلية في تحقيق أهدافه السابقة فهو يؤكد علي حق الإنسان في النماء والتطور.

كما أن التعليم ونوعه وجودته عامل حاسم في تكوين الشخصية منذ الولادة حيث أنه أداة متفردة لتحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وقد أظهرت البحوث في كافة أرجاء العالم النتائج الإيجابية علي التنمية التي نتجت عن الاستثمار في التعليم بجميع أنواعه (المرأة بوجه خاص).

ومع التحول للنظام العالمي الجديد الذي ينادي بعالم واحد دون حدود ثقافية أو إعلاميه أو اقتصادية أصبح التعليم والتدريب هو الركيزة الأساسية التي يمكن به لأبناء الأمة العربية الحفاظ علي هويتهم لمواجهة السيادة الغربية .فإذا كانت العولمة تعمل علي تقريب المسافات بين الناس و تتيح لهم الأدوات التي تمكنهم من مواجهة

المشاكل التي تعترض حياتهم بدا بالصحة والرفاهية الاقتصادية وصولا لتحقيق ذاتهم، إلا أنها قد تؤدي إلي نتائج مدمرة حينما يظل العالم منقسما إلي أقوياء وضعفاء غير قادرين علي الإمساك بالأدوات التي تمكنهم من المشاركة الفعلية في أنشطة المجتمع . ومن اجل تخطي هذا الوضع كان لابد من جهود متعددة علي اكثر من مجال من مجالات التعليم المستمر والتدريب المهني واكتساب المهارات الحضارية وإذا كانت العولمة تزيل كل الحدود بين الدول إلا أنها تزيد من تهميش دور الأفراد في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومن المعروف أن وضع المرأة في أي مجتمع هو أحد المعايير الأساسية لقياس درجة تقدمه فهي في مصر صاحبة تاريخ طويل عبر حضارة سبعة آلاف سنة كانت فيها شريكة للرجل في كل مجالات الحياة.

إن طرح قضية التمييز بين الرجل والمرأة لم تعد قضية تطرح علي سبيل الفراغ أو الرفاهية الفكرية بل كانت ولا زالت ضرورة يقتضيها تطور المجتمع، فالتمييز والتفرقة بسبب النوع مخالف لقيمة المساواة، هذه القيمة التي حرصت عليها كافة الأديان السماوية والفلسفات الوضعية وبالتالي حرصت اغلب دول العالم علي إدراجها في اتفاقياتها الدولية ودساتيرها الوطنية ولا شك أن إهدار قيمة المساواة يهدر بدورة قيمة أخرى وهي العدل وعندما ننظر إلـي أي

مجتمع علينا أن نركز الضوء علي الفئات المهمشه فيه في محاولة لإعادة توازن المجتمع بتمكين كافة فئاته من الحياة في رحاب قيم العدل والمساواة وصولا لمجتمع يرسخ بين فئاته المفهوم الفلسفي لعقد اجتماعي متوازن.

إن عدم المساواة بين الأفراد والدول يؤدي إلي عدم المساواة في توزيع المعرفة ولا يمكن حل هذه المشكلة بالتوسع والاستيعاب الكامل في التعليم النظامي فقط وعلي المجتمع أن يطرح أشكال جديدة و متطورة ومبتكرة من الأنظمة والبرامج التي تدعم البرامج التعليمية المختلفة والمتلائمة مع الواقع المحلي والمدعمة بمفهوم المشاركة المجتمعية.

لقد كان لمؤتمرات ( جومتين١٩٩٠- داكار ٢٠٠٠ ) و اللذان قاما حول نهج التعليم للجميع و قد استفادت تلك العملية من مشاركة لم يسبق لها مثيل من قبل الحكومات والوكالات المعنية والمنظمات غير الحكومية وقد تبني مؤتمر جومتين توسيع نطاق التعليم ليشمل الفتيات وسد الفجوة بين الجنسين غير أن التقدم نحو هذا الهدف كان بطيئا لأسباب تتراوح بين التمييز المترسخ ضد الإناث وانخفاض المساعدات التي تقدمها المنظمات الحكومية وقد رأي المشاركين في المؤتمر انه لابد من تبني نهج يربط التحسينات داخل المدارس بتدابير لتعزيز برامج التعليم وإعادة تدريب المتعلمين بإدارة المدارس وبرامج تدريب

المعلمين وتم التأكيد علي أن أي دولة ليست بوسعها إن تبرر عدم اتخاذ إجراءات تضيق الفجوة بين الجنسين بحجة قيود الموارد .[١]

من هنا فإننا سنلقي الضوء علي تعليم المرأة لان هذا القطاع لم يحظى باحتياجاته الأساسية علي مر التاريخ مما أدي إلي تراكم كمي ونوعي سلبي لقواه البشرية مما استدعي الاهتمام ببرامج متنوعة وجديدة ومتطورة متوجهة بشكل خاص له.

علي الرغم من إن المجتمع الدولي أعلن في جومتين التزام برؤية واسعة و تطلعة إلى عالم يكون فيه التعليم للجميع واقعا ملموسا ولكننا لا نزال بعدين عن الوفاء بالوعود التي قطعناها علي أنفسنا في جومتين ولذا كان من الضروري عقد المؤتمر العالمي في داكار من اجل سد الفجوات التي انبثقت بعد جومتين و قد ركز مؤتمر داكار إلي:

- إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الأساسي بحلول عام ٢٠٠٥ و تحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام ٢٠١٥ فيظل التمييز القائم علي أساس الجنس من اصعب القيود التي تعرقل ممارسة هذا الحق في التعليم و تشكل الفتيات الأغلبية من الأطفال والشباب غير الملتحقين بالمدارس علي الرغم من إن تعليم الفتاة يعد ذا تأثير قوي عبر الأجيال وعاملا حاسما لتحقيق التنمية الاجتماعية للمرأة .

- تحقيق تحسن بنسبة ٥٠ % في مستويات محـــو أميـــة الكبـــار بحلول عام ٢٠١٥ ولاسيما لصالح النساء و لا يزال حتي الان حوالي ٨٨٠ مليون إنسان بالغ لا يعرفـــون القـــراءة والكتابـــة وثلثاهم من النساء .
- حسين كافة الجوانب النوعية للتعليم و ضمان الامتياز للجميـــع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعليم ولاسيما في القراءة والكتابة والمهـــارات الأساســـية للحيـــاة ، فالجودة هي جوهر التعليم ولكن ما يحدث داخل قاعات الدراسة وغيرها من بيئات التعلم وقد استخدمت في كثير من الأحيـــان الموارد المتاحة لتوسيع نظم التعليم دون ايلاء الاعتبار الـــلازم لتحسين نوعية في مجالات مثل تدريب المعلمين وتطوير نظـــم . الموارد التعليمية ومن اجل ذلك يتعـــين علـــي الحكومـــات و الجهات المعنية بالتعليم إن يتعاونوا من اجل تأمين تعليم أساسي ذو نوعية جيدة للجميع بغض النظر عن الجـــنس أو الثـــراء أو المكان وهذا يقتضي :
  - طلبة أصحاء يتمتعون بتغذية جيدة.
  - مدرسون مدربون تدريبا جيدا .
  - مواد تعليمية ملائمة .
  - بيئة تعليمية تراعي المســـاواة بـــين الجنســـين و تتســـم بالسلامة والأمان .

- إن تلبية حاجات التعليم لكافة الصغار والراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلم واكتساب المهارات اللازمة للحياة.

**وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف فأنة لابد من :**

- تعبئة الالتزام السياسي الوطني والدولي لصالح التعليم للجميع ووضع خطط عمل وطنية وزيادة الاستثمار بصورة ملموسة في التعليم الأساسي .

- تعزيز سياسات التعليم للجميع ضمن إطار تعليمي مستديم ومتكامل.

- تسخير التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصال للمساعدة علي تحقيق أهداف التعليم للجميع.

- ومن اجل تحقيق هذا سعي مؤتمر داكار إلي تنفيذ استراتيجيات متكاملة لتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم .

وانطلاقا مما تم من تقويم للجهود المبذولة والإنجازات المحققة في الدول العربية في مجال التعليم الأساسي واستنادا إلي الاتفاقيات الدولية والاستراتيجيات التي اقرها وزراء التربية والتعليم في الدول العربية وإدراكا لأهمية التعليم من حيث كونة مفتاحا للتنمية البشرية التي تعد طاقة محركة للتنمية الشاملة ولما لدور التعليم في إتاحة

الفرص المتكافئة للتعلم إمام الأفراد ذكورا وإناثا حضرا وريف وبادية واستجابة لروح العصر المتمثلة في الثورات العلمية والمعلوماتية التي تؤكد مفهوم التعلم الذاتي الذي هو أساس التعليم المستمر من اجل كل هذا تم عمل ( إطار العمل العربي ) وذلك من اجل تأمين حاجات التعليم الأساسية في الدول العربية في الأعوام ٢٠٠٠ – ٢٠١٠ ويقوم هذا الإطار علي عدة منطلقات :

- تعليم هو الكنز المكنون للوصول إلي المعارف واكتساب الخبرات وبالتالي فان التعليم المستمر مدي الحياة هو احد مفاتيح العيش في القرن الحادي و العشرون.
- إعادة التأكيد علي رسالة جومتين وداكار علي الصعيد الدولي حيث شهد المجتمع الدولي سلسلة من المؤتمرات التي شاركت فيها الدول العربية وقد أعادت هذه المؤتمرات جميعا التأكيد علي رسالة جومتين وربطت بين التعليم والتنمية وحقوق الإنسان ودعت بصورة خاصة إلي الاهتمام بتعليم الفتيات والنساء .
- إعادة التأكيد علي رسالة جومتين علي الصعيد العربي فقد أكد إعلان القاهرة (١٩٩٤) علي إسهام التعليم في تحقيق التنمية المستدامة و قد أكد الإعلان العربي حول قضايا التعليم ١٩٩٧علي ما جاء في إعلان جومتين و دعا الإعلان إلي ضرورة اعتبار محو الأمية أولوية متقدمة من اجل تنمية الدول العربية .

ورغم هذا التحسن فان الفوارق بين الريف و الحضر مازلت عالية والمشاركة الإناث في التعليم الابتدائي هي دائما ادني من مشاركة الذكور ثم إن المشكلة تظهر بصورة اقوي مع معدل الالتحاق الصافي، فرغم التحسن الحاصل في التسعينات فان ست دول ما زال فيها هذا المعدل اقل من ٨٠ % كذلك الفجوة بين الذكور والإناث تتسع. هذا إلى جانب أن عدد الأميين اليوم في الدول العربية بحوالي ٦٨مليون نسمة ( إحصاء اليونسكو – المؤتمر الإقليمي العربي – القاهرة ٢٠٠١ ) منهم ٦٣% من الإناث ورغم ما بذل من جهود فان ربع هؤلاء نجدة في دولة واحدة و هي مصر (١٧ مليون).( الفجوة النوعية علي مستوي ٥ مناطق اكثر كثافة سكانية).

ومن الواضح أن صور الأمية في المنطقة العربية تختلف عن صور انتشار التعليم الابتدائي ، لان الأمية هي الرصيد السلبي للتعليم الأساسي النظامي علي مراحل تاريخية متعددة ، كما أن اقوي مؤشر له في المنطقة العربية هو الفجوة بين الإناث والذكور، فمؤشر التعادل بين الجنسين فيها هو٠،٦٩ الأمر الذي يشير إلي أن الأمية في المنطقة العربية لا يعود إلي الفقر فحسب و إنما إلي موقف السكان المتحيز ضد تعليم الإناث وإلي غياب سياسات فعالة تبدل هذا الموقف .

ولذلك فأنه استنادا إلي الاحتياجات الخاصة بالدول العربية يمكن صياغة الأهداف من اجل تحقيق الهدف الاسمي ( التعليم للجميع في الدول العربية ) علي النحو التالي :

توسيع التعليم الأساسي وتوفيره لتحقيق تعليم ذات نوعية جيدة تؤدي إلي التميز لكافة الأطفال وهذا يتطلب تأمين التعليم الإلزامي ودعم الأسر المحتاجه من اجل إلحاق أطفالها بالمدارس .

- توسيع فرص التعليم الأساسي وهذا يشمل تعزيز التعليم غير النظامي وتوفير التعليم المستمر للذكور والإناث علي حد سواء.
- المساواة الكاملة والمشاركة الفعالة للإناث في التعليم الأساسي والقضاء علي التمييز بين الجنسين والتفاوت داخل المدارس والأنظمة التعليمية.

وعلي الرغم من كل الجهود التي بذلت وتأكيد العالم لأكثر من ٤٠ عاما من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إن لكل شخص حق في التعليم فان اكثر من ١٢٠ مليون طفل من بينهم ٦٠ مليون فتاة علي الأقل محرومين من التعليم الابتدائي وأكثر من ٨٨٠ مليون من الراشدين ثلثاهم من النساء أميون [٢].

أن عدد التلاميذ قد زاد في المدارس الابتدائية علي الصعيد الدولي بنحو ٨٢ مليون تلميذ منذ عام ١٩٩٠ و زاد عدد الفتيات عام ٩٨ بمقدار ٤٤ مليون فتاة قياسا بعام ١٩٩٠ و هذا ما يدل علي جدية الجهود المبذولة ا

ألا أن هذه الإنجازات لا تعطينا فكرة كاملة عن معاناة الملايين من المحرومين من التعليم كما لا توجد سوي معلومات ضئيلة عن طبيعة ونوعية التعليم.

وقد احتلت مسألة المساواة وتأمين حقوق المرأة مكانا بارزا في المواثيق الخاصة بحقوق الإنسان الذي يمثل المنبع الأساسي لكثير من الاتفاقيات الخاصة بالحقوق وخاصة المرأة والتي تتضمن الكثير من الحقوق التي ترسخ هذه المساواة.

ولقد استقر في المحيط الدولي وعلي الصعيد القومي في أن واحد فان إتاحة التعليم الأساسي راقي النوعية لجميع البنات حق أساسي من ناحية ومطلب أساسي للتنمية الإنسانية وسبيل المجتمعات النامية إلي التقدم من ناحية أخري .

وقد تبلور هذا الاتفاق في (**برامج السنوات العشر لتعليم البنات**) الذي تبنتة منظومة الأمم المتحدة في هدفين إجرائيين ، تبنتها مصر عن اقتناع، الأول هو تحقيق التساوي العددي بين البنيين والبنات في الالتحاق بالتعليم الأساسي بحلول عام ٢٠٠٥ والثاني هو ضمان التحاق جميع البنات بالتعليم الأساسي بحلول عام ٢٠١٥ وعلى الرغم من أن المادة العاشرة من الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة إشكال التمييز ضد المرأة تنص علي التزام الدول الأطراف باتخاذ كافة التدابير المناسبة للقضاء علي التمييز ضد المرأة في مجال التعليم كذلك فقد نصت المادة ١٨ من الدستور المصري الصادر في ١٩٧١ علي أن (**التعليم حق تكفلة الدولة** ) ويتبين من ذلك أن الدستور المصري لم يميز بين الرجل و المرأة في مجال التعليم فالمساواة بحكم القانون

كاملة في كافة النواحي ألا أننا إذا نظرنا إلي الإحصائيات فسوف نلاحظ أن هناك فارق كبير بين التشريع و الواقع حيث أن الأمية بلغت طبقا للإحصائيات المنشورة بواسطة الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في عام ١٩٩٦ بلغت ٥٠% بين الإناث و٢٩% بين الذكور بالمقارنة بنسبة ٦٣% بين الإناث و ٣٨% بين الذكور في عام ١٩٨٦ وبذلك نجد أن نسبة الأمية بين الرجال قد تناقصت بحوالي٢٣ % بينما انخفضت نسبة الأمية بين الإناث خلال نفس الفترة بنسبة ٢٠% ولكن نجد إن نسبة الأمية بين الإناث اعلي من نسبة الأمية بين الذكور وكذلك فأنه مازالت معدلات الأمية في الريف بين النساء مرتفعة فطبقا لتعداد ١٩٩٦ بلغت نسبة الأمية في الريف بين النساء ٦٣% مقارنة ب٣٤ % في الحضر مما يدل علي أن الفجوة ما زالت موجودة.[٣]

ومع أخر إحصاء رسمي عن الأمية بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لمحو الأمية في مصر عام ٢٠٠١ أعلن إن الأمية في مصر تبلغ ٣٤ % (المعدل العام) وترتفع إلي ٤٤ % للمرأة .

والغريب أن **نسبة التسرب** لا تقتصر فقط علي الفئة العمرية الكبيرة وإنما أيضا في المرحلة الابتدائية والجدير بالذكر أن التسرب من التعليم الابتدائي يعد احد الأسباب المبكرة للاستبعاد الاجتماعي للمتسرب فهو يحدد فرصته في سوق العمل عند مستوي متواضع لا يسمح له بحراك مهني كما يحد من فرصة المتسرب في التعامل مع

وسائل الاتصال والتعامل مع الكثير من فرص تعميق الوعي في المجالات المختلفة هذا فضلا علي انه يعكس بعض صور التمييز بين الجنسين عندما تضطر الأسرة إلى اختيار من تحرص علي تعليمية ومن استقراء البيانات المتاحة عن التسرب خلال الفترة ٩١/٩٠ إلى ٩٩/ ٢٠٠٠ يلاحظ:

- إن هذه الفترة شهدت اتجاها عاما لانخفاض نسبة التسرب الإجمالية ولكن ذلك لم يمنع من تردد هذه النسبة بين الارتفاع والانخفاض خلال بعض السنوات حيث نجد أن نسبة المتسربات بالمرحلة الإعدادية اتجهت نحو الانخفاض عبر السنوات المختلفة باستثناء العام الدراسي ٩٥/٩٤ كذلك نجد أن نسبة تسرب البنات انخفضت عن نظيرها للبنيين فيما عدا سنة ٩٢/٩١ و يرجع ذلك إلى اتجاه البنيين في الطبقات الشعبية والفقيرة إلى سوق العمل وزيادة وعي البنات وتمسكهن بفرص التعليم المتاحة لهن مقارنة بالبنيين[٤].

وبالنظر إلي البيانات المتوافرة عن مدارس التربية والتعليم في العام الدراسي ٩٩ /٢٠٠٠ يتبن أن نقص عدد البنات عن البنيين في **الالتحاق بالتعليم الابتدائي** في نهاية القرن العشرين يقارب النصف مليون مقارنة بحوالي ٦٠٠ الف في منتصف التسعينات أي أنه أمكن في النصف الثاني من التسعينات تقليص فجوة الالتحاق بالتعليم

الابتدائي بحوالي ١٥٠ الفا فقط و رغم كل ما يتم أنجازة من تطورات إلا أنه حتي إذا اتيحت الفرصة لبعض الفتيات للالتحاق بالتعليم فـأنهن يواجهن بنوعية من الظروف الفيزيقية والاجتماعية غير المشجعة علي الاستمرار في التعليم ومن هذه الظروف البعد الفيزيقي للمدرسة عـن المنزل فقد أثبتت الدراسات في ريف مصر انـة عنـدما يزيـد بعـد المدرسة عن كيلوا متر واحد من المسكن فان معـدل التسـرب لـدي الفتيات يزداد بشكل جوهري هذا فضلا عـن الظـروف الاقتصـادية والاجتماعية التي قد تضطر معها الأسرة إلي الاختيار بين تعليم الابن وتعليم الابنة كذلك **الزواج المبكر** للإناث وخاصة في الريف فبـالرغم من أن الحد الادني لسن زواج الإناث هو ١٦ سنة طبقا للقـانون فقـد بينت الدراسة التي أعدها الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عـام ٩٣ أن ١٨ % من المصريات في ريف الوجه القبلي قد تزوجن في سـن يقل عن ١٦ سنة(٥).

ونجد إن حجم قصور التحاق البنات في المحافظـات ، ريـف وحضر وهنا يظهر أن قصور التحاق البنات يزداد بتضمين المـدارس الأزهرية في الحساب وهذا منطقي حيث يقل التحاق البنات بالمـدارس الأزهرية عن البنيين لدرجة اعلي من مدارس وزارة التربية والتعلـيم فيرتفع حجم قصور التحاق البنات في منتصف التسعينات إلـي ثلاثـة أرباع مليون، غالبتهم الساحقة (٨٢ %) في المناطق الريفية، مقارنـة

بالمناطق الريفية، مقارنة بحوالي ٦٠٠ الف في مدارس وزارة التربية والتعليم وحدها.

وهناك **تمايز بين نوعية التعليم** الذي تقبل علية الإناث عنة عن الذي يسعي إلية الذكور حيث تركز الإناث بصفة خاصة علي الالتحاق في الدراسات الثانوية بشعبتي الآداب والعلوم دون شعبة الرياضيات وهذا مما يؤدي إلى تركيز الإناث علي الالتحاق بالكليات النظرية وخاصة كلية التربية بينما تنخفض نسبة من يلتحقن منهن بكليات الهندسة والإلكترونيات وغيرها إلي ما يتراوح بين ١٦ و٢٥ % فقط [٦].

والجدير بالذكر أن **الكتاب المدرسي** يقوم بدور كبير في تكوين الثقافة وتنمية المفاهيم والاتجاهات فهو لا يزال أهم الوسائل المنتشرة والمؤثرة في التعليم ومن خلاله ينطبع في ذهن الطفل والطفلة العديد من المفاهيم والقيم والاتجاهات المطروحة نحو الآخر والعالم الخارجي ،والطالب من خلال الكلمة والصورة المطبوعة والتي لا تدع لدية مجالا للنقد وإنما تقدم علي أنها أفكار يقينية يجب تصديقها والإيمان بها ولعل هذا التكوين الذهني والوجداني لكل من الرجل والمرأة يعود إلى التراث الثقافي والتعليمي وهو ما حصر المرأة في الإطار التقليدي.

ونجد أن **التعليم هو مرآة للتوجهات الاجتماعية والثقافية** لأي مجتمع ولذلك فان الكشف عن تلك التوجهات التي تبث من خلال الكتب

بشكل مباشر أو غير مباشر وتكتسب الكتب المدرسية أهمية لما لكل كلمة فيها من اثر عميق لدي التلاميذ وتأخذ شكل التقديس من خلال المعلم الذي يقدمها دون نقد أو تحليل ألي جانب انه أكثر الوسائل انتشارا في تكوين الثقافة وتنمية المفاهيم والاتجاهات.

ومن المؤسف أن نقول أن المناهج الدراسية كانت البداية لتغيب الفتاة وتجاهلها وتهميش دورها وهذا ما يلاحظ من خلال تقديم المعارف والمعلومات عبر الكلمة والصورة بشكل لا يسمح بالنقد وإنما تقدم علي إنها مسلمات لابد من تصديقها والإيمان بها.

وقد أتضح من خلال الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن نماذج الهوية الخاصة بالطفلة الأنثى غائبة أو إنها تقدم بشكل باهت حيث ظهرت بأنها عاجزة لا تملك سوي الدعاء والتوسل، كما أنها يجب أن تكون مطيعة، مستسلمة، حنونة، ضعيفة والغريب أن المرأة التي توصف بالقوة والذكاء والعبقرية تنسحب منها صفة الأنوثة لان هذه الصفات ارتبطت بالرجال .

ونجد انة في بعض المواد الدراسية هناك غياب تام لصورة المرأة المبدعة والمفكرة وإنما تقدم الصورة التقليدية فهي دائما مستهلكة وليست منتجة وينحصر الإنتاج الوحيد لها داخل الأسرة، وهي دائما غائبة عن الموضوعات التي تتناول جهود التنمية والتفكير والإبداع .

كما إنها لم تحظى بأي اهتمام جدير بها في النماذج المقدمة للشخصيات الوطنية في عالم الثقافة والعلوم والسياسة والشعر والتاريخ واكتفت النصوص بتقديم صورة المرأة علي إنها الأم الحنون، الجدة الصالحة، الابنة المطيعة وبذلك تتحدد أدوار الطفلة فهي تكنس، تنظف، إما الطفل فهو يذهب إلى المكتبة ويجلس إمام الكمبيوتر ويمارس الرياضة.

كذلك في مجال الشعر نجد انه حينما يتحدث الشاعر عن العلم والقوة وعن أداء العمل يكون الشعر للرجال وحينما يتوجه الشعر للأخلاق وصفات الوداعة والهدوء يتوجه الشعر إلى الفتيات.

إما في الموضوعات المتعلقة بالرياضة فتكون الإشارة إلى أخلاق الأولاد والرجال فقط فكلمة شباب تتردد كثيرا (فالرياضي يتحمل خشونة الحياة، معظم المباريات تحتاج إلى الرجال) ومن ثم فان الحديث يتوجه إلى الطفل الذكر والرجل ويتجاهل تماما الطفلة الأنثى في عالم الرياضة.

كذلك في مجال الثقافة والفكر نجد أنه من خلال الموضوعات الدراسية يتم عرض المرأة علي أنها فتاة تستخدم الحيل الأنثوية لمي تغري بها الرجل كما ورد في موضوع ( شهرزاد وشهريار ) وهنا نجد أن التركيز كان علي أنوثتها وليس ذكاؤها وعقلها وهذا ما يكشف

علي إن التصور العام للمرأة ينحصر في إنها تثير الرغبة و الشهوة و الاستمتاع .

ونجد أن المواد الدراسية المتعلقة بالتاريخ لم تعطي المرأة مكانتها الحقيقية وذلك علي الرغم من أن التاريخ الحديث حافل بحركاتها النضالية إلا انه لم يتبين هذا الدور الهام بل تم إغفال الحركات النسائية وأثرها علي واقع مصر ومستقبلة ومشاركتها في مختلف مجالات التنمية والنشاط الاجتماعي.

كذلك فقد أكدت المفاهيم والقيم التي تبث من خلال الكتب الدراسية علي الثنائية الواضحة في الأدوار والمكانة والصفات لصالح الولد وتهميش الطفلة الأنثى تماما من الأدوار والمكانة الاجتماعية والأدبية والأعمال الذهنية واتخاذ القرارات الأساسية التي تتاح للطفل الذكر إما صورة المرأة المكافحة والمناضلة والسياسية فهي غير موجودة أو تكون صورة باهتة إذ ما ظهرت وهذا بالطبع ما يؤدي إلى تكريس القيم الدنيوية.

كذلك نجد أن المناهج الدراسية جعلت هناك عالمين الأول تقسيم علي أساس الجنس الذي ينتج عنة تقسيم الأدوار والأعمال فالطفلة مجبرة علي الصفات والأعمال التي يتم تحديدها في الكتب والولد يحمل الصفات والأدوار والأعمال المضادة، وبذلك يصل إلى عقل الطفل والطفلة نموذجان مختلفان فالعالم منقسم إلى ذكر وأنثي، رجولة وأنوثة

وغير مسموح لكليهما أن يجتاز الحدود نحو امتيازات المنطقة الأخرى والمرأة التي تحاول أن تقتحم هذه الحدود الثنائية هي في نظر المجتمع تتسم بأعمال و صفات الرجال مما يعتبر سلوكا غير سوي.

وبذلك فان هذه الكتب تفرض نموذجا نسائيا متخلفا و تقليدي لا يعترف بالتطور في الأوضاع المجتمعية الحديثة كما إنها لا تعني بتقدم المرأة كشخصية مستقلة وإنما تبدو مرتبطة بالرجل الذي يستمد منة كينونتها وإنها مرتبطة بالأدوار من الدرجة الثانية التي تتسم بالعجز والسلبية والإمكانيات المتواضعة لذلك نجد إن معظم التوجهات والقيم التي تبث في كتاب اللغة العربية تعد الطفلة الأنثى لان تكون أم المستقبل الصالحة وتعد الولد الطفل للعديد من الأدوار والوظائف التي تحتاج ألي مهارات عقلية وتفكير ناضج.

والجدير بالذكر أن القيم التي تبث في كتب اللغة العربية تعد الطفلة الأنثى لان تكون ام المستقبل الصالحة وتعد الولد للعديد من الأدوار والوظائف التي تحتاج إلى مهارة عقلية وتفكير ناضج ومن هنا نجد أن الصورة التي تقدم بها الفتاة والطفلة والمرأة في الكتب الدراسية تكرس وتبث مفاهيم وقيم مرجعية لها وبذلك يجب أن يتم تغيرها لصالح تنمية مفاهيم جديدة تجعل من المرأة أنسانا منتجا مشاركا بجوار الرجل يحترم عقلها ويؤكد علي مفاهيم المساواة بينهما ولعل هذا يتطلب أن نركز في العملية التربوية علي تنمية مفاهيم وقيم مرتبطة.

باحترام الطفلة الأنثى لنفسها ومعرفتها بحقوقها إضافة إلى تقديم الصورة المشرقة للمرأة في المناهج الدراسية.

وهنا نحن أمام إشكالية هامة وهي كيفية تصحيح وضع المرأة والفتاة في المناهج الدراسية ؟ ربما إن هذا سيحتاج إلى وقت من اجل التوعية الشاملة وتصحيح المفاهيم وتنمية قيم جديدة تعكس الجذور الصحيحة عن المرأة ولكن هذا في النهاية ما سيحدث نقلة كبيرة علي المرأة المصرية(٨).

وبالرغم من المحاولات القائمة من اجل تعديل صورة المرأة في المناهج التعليمية وإدراج بعض الموضوعات عن حقوق الإنسان والمرأة والبيئة ألا أن المناهج لا زالت تكرس المفهوم النمطي لدور المرأة والرجل في جميع مستويات التعليم وتحتاج المناهج في ذلك إلى دفعة قوية لإلقاء الصورة السلبية للمرأة وتثبيت مفاهيم حقوق الإنسان إلا إننا نجد أن المناهج تثبت المفاهيم التقليدية الخاصة بتقسيم الأدوار بين الفتي والفتاة وينعكس ذلك فيما يتعلق بالأنشطة الرياضية وأعمال التدبير المنزلي وغياب دور الإدارة الفاعل في تغيير هذه المفاهيم وتكريس مفهوم المساواة مما يساعد علي تأكيد مفاهيم التمييز في المستقبل.

وهكذا نجد أن تعليم المرأة شرطا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو أيضا أفضل حل لمشكلة الانفجار السكاني حيث ثبت

أنه كلما زاد نصيب المرأة من التعليم كلما قل عدد الأطفال في أسرتها وعلي هذا فان مشكلة انخفاض معدلات الالتحاق وتسرب الإناث من المدارس ومشكلة الأمية بوجه عام والأمية بين الإناث بوجه خاص، يجب أن تلقي الأولوية الأولى في كافة خطط التنمية للمنظمات الحكومية وغير الحكومية علي حد سواء ويجب في هذا الإطار أن نشير إلى أن حل هذه المشكلات لن يتم بزيادة عدد الطالبات فحسب وإنما بتطوير نوعية التعليم.

وعلي ذلك نري أن علي الدولة أن تراعي اتخاذ التدابير والإجراءات المتعلقة بالتعليم من خلال العمل علي عدة محاور منها الحفاظ علي ما تم انجازة خلال الفترة الماضية من قوانين وتشريعات من اجل سد الثغرات ونقاط الضعف في العملية التعليمية الحالية وتغيير مفاهيم الثقافة السائدة في المجتمعات التي ترسخ التمييز ضد المرأة وخلق آلية التواصل بين الجهاز الرسمي والشعبي من المنظمات غير الحكومية في وضع السياسات والمتابعة والتنفيذ للعملية التعليمية وعلي ذلك فلابد من رفع الإنفاق الحكومي علي التعليم وخاصة في الأماكن النائية والريفية والعشوائية، الاهتمام ببرامج التعليم المستمر وخاصة للإناث بسبب سرعة ارتداد النساء للامية، إلغاء كافة المصاريف التعليمية عن الأسر الفقيرة وتقديم مجموعات تقوية مجانية للفقراء من النساء والفتيات.

ولابد كذلك من تعديل صورة المرأة في وسائل الإعلام والسعي إلى تقديم صورة أكثر توازنا بين الدور الهام للنساء في المجتمع وتبرز مساهماتهن الإيجابية في التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ولتأكيد المساواة بينها وبين الرجل لابد من إجراء التعديلات علي المناهج والكتب المدرسية في مختلف مراحل التعليم في اتجاه إبراز حقيقة الدور الإيجابي للمرأة وتقديم صور عن النساء المجاهدات اللاتي يشاركن مع الرجال في تحمل المسئوليات وذلك بالاستناد إلى التاريخ المصري القديم والتاريخ العربي والإسلامي والمعاصر بما يؤكد أن البطولات والمعرفة لم تكن قاصرة علي الرجال دون النساء(٩).

والجدير بالذكر أن وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية تتمتع بوضع قوي يؤهلها لتعزيز المشاركة في برامج التعليم للجميع وقد أبدت وسائل الإعلام في الآونة الأخيرة استعدادا للتعاون مع وزارة التربية والتعليم من اجل تحقيق الأهداف التعليمية ذلك إنها تدرك أن إيجاد مستمعين ومواطنين ملمين بالقراءة والكتابة ليس أمرا ضروريا لرخائها وبقائها فقط وإنما أيضا لبقاء المجتمعات الديمقراطية التي تخدمها.

وفي دراسة أجراها مركز الرصد والتوثيق بجمعية المرأة والمجتمع حول قضايا التعليم مصر وذلك من واقع الصحافة المصرية خلال عام ٢٠٠١ كانت هذه هي المؤشرات النهائية للدراسة :

- الصحف القومية هي أكثر الصحف التي اهتمت بالموضوعات الخاصة بالتعليم وكانت جريدة الأخبار علي رأس هذه الصحف ولعل أن تفسير هذا يعود إلي أن الأخبار تخصص صفحة يومية وهي الصفحة التاسعة وتكون أشبه بالرصد الرسمي للسياسة التعليمية حيث جاءت نسبة اهتمام الصحف القومية بالقضية ٥٣ % وجاءت الأخبار بنسبة ٢٤,١ % .
- اغلب الموضوعات التي نشرت في الصحف الحزبية كانت تحمل طابع التدقيق الصحفي سواء من حيث النقد لمساوئ التعليم أو للجرائم التي ترتكب في المدارس من قبل الطلاب أو المدرسين وهي ما كانت تخص بشكل خاص الفتيات وتحليلها وربطها بقضايا المجتمع المختلفة.
- اغلب الموضوعات التي تناولتها الصحافة المصرية عن قضايا التعليم كانت حول العنف إضافة إلى نسبة قليلة من الموضوعات الأخرى وهذا يدل علي أن الصحافة المصرية لازالت لا تعطي الاهتمام الكافي لمثل هذا الموضوع الهام و إن الاكتفاء بان يكون محور الاهتمام هو فقط العنف فإنها تعتبرها أداة جذب للجريدة.
- جاءت الصحف القومية من أكثر الصحف التي اهتمت بقضايا التعليم والخاصة بالمرأة وكانت الأهرام علي رأس هذه الصحف ولعل هذا يعود إلى أن الأهرام تخصص يوميا صفحة خاصة بالمرأة والفتاة ويصب اهتمام هذه الصفحة علي قضايا التعليم.

- جاءت أكثر صور العنف في المدارس متمثلة في الضرب حيث جاء بنسبة ٥٠% يليها تناول المخدرات بنسبة ٢٠,٨% .
- تمثل الجاني في هذه الأفعال العنيفة في ( الفتاة ) و ربما هـذا يعود إلي انعدام الضوابط سواء داخل المؤسسات التعليميـة أو داخل الأسرة وكذلك غياب دور هام وهو الأخصائي الاجتماعي بالمدارس الذي يعمل علي التقليل من حـدة العنـف وتقـويم السلوك وتهذيبه.
- أكثر الفنون الصحفية التي تـم اتخاذهـا مـن اجـل معالجـة موضوعات قضايا التعليم الخاصة بالطفلة الأنثى كانت الخبـر الصحفي وهذا مما يدل علي عدم الاهتمام الكافي من التحليـل والتعمق.
- لم تزيد عدد الصفحات التي جاءت عن قضايا التعليم الخاصـة بالفتيات عن خبرين في اليوم الواحد سواء في جريدة واحدة او في أكثر من جريدة وهذا يدل علي الإهمال والقصـور الشـديد الذي يشوب هذا المحور الهام .
- من الكتاب الذين اهتموا بإبراز رأيهم فتبني الصحافة لطـرح مبادرات جديدة لقطاع وفئة صغيرة لم تلقي باهتمامها حول أراء المنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا التعليم في هذا المجـال من خلال المقال في مدة الدراسة كان الكاتب وجيه الصـقار من جريدة الأهرام حيث نشر مقـال بتـاريخ ١٢ / ٢/ ٢٠٠١

وكان يدور حول طرح المشروع الجديد لتعليم الفتيات من خلال مدرسة الأجيال التي تحل مشكلة المتسربات من التعليم وقام بشرح هذا المشروع والآراء المختلفة حوله التي تعترض هذا المشروع [١٠].

وهنا يأتي دور الجمعيات الأهلية كمشارك وفاعل في مجالات التنمية المجتمعية بقدرته علي تحديد أهدافه وبرامجه التي تنتهج استراتيجية لبلورة مفهوم التنمية والرخاء والمشاركة في برامج التنمية البشرية بكافة المجالات وعلي رأسها التعليم فهناك علاقة تكافئية بين المؤسسات التعليمية والمجتمع المدني، وتتبلور أولويات عمل الجمعيات الأهلية في مجالات التدريب والتعليم للمرأة علي مكونات رئيسية هي:

- وضع استراتيجية للهيئات نحو القضاء علي الأمية استهدافا إلى برامج التعليم المستمر .
- ايلاء التدريب ومنهج التعليم اهتماما كبيرا في البرامج والأنشطة داخل الهيئات الأهلية .
- التنسيق بين الهيئات الأهلية والمؤسسات الرسمية لتدعيم مفهوم الشراكة في التخطيط والتنفيذ والمتابعة التربوية للسياسات العامة .
- التنسيق والتشبيك مع صانعي القرار في مجال التعليم والتدريب لتوفير فرص متكافئة للمرأة والرجل فيما يتعلق بالمنح التعليمية

والدراسية وتوفير الظروف المناسبة للحصول علي الدرجات العلمية في المناطق التعليمية الريفية والحضرية علي السواء.

- التنسيق مع المؤسسات الحكومية للقضاء علي المفهوم النمطي عن دور المرأة والرجل في جميع مستويات التعليم وجميع أشكاله بتنقيح المناهج الدراسية وتضمين البرامج المدرسية للعمل المشترك بين التلميذ والتلميذة بغض النظر عن النوع أو المرحلة الدراسية.
- ايلاء اهتمام خاص لمعالجة مشكلة تسرب الفتيات من التعليم الأساسي وتضمين برامج بديلة تتبناها الهيئات الأهلية.
- الاهتمام ببناء قاعدة معلومات تربوية تستعين بها الهيئات الأهلية في برامجها التنموية التعليمية علي المستوي الاجتماعي والثقافي لدي الأسر كضمان لصحة الأسرة ورفاهيتها.
- خلق آلية تفاعل بين الهيئات الأهلية في مجال التدريب و التعليم مع القنوات المؤثرة في الرأي العام و أهمها الإعلام ( صحافة – تليفزيون – إذاعة).
- إيجاد حل لمشكلة الفقر حيث أنة يمثل عقبة أمام التعليم وذلك من اجل تطوير برامج التعليم في الريف ومناطق العشوائيات ويمكن تحقيق ذلك بالتآزر بين قنوات التعليم النظامي وغير النظامي.
- التعاون مع المجتمع المدني من اجل تحسين التعليم من خلال تحسين الصحة حيث ثبت أن هناك علاقة تبادلية بين التعليم

والصحة ولذا لابد أن تشمل البرامج التعليمية تربية صحية قوامها تنمية المهارات مع التركيز علي المعرفة والمواقف والقيم.

- فتح أفق سياسية واجتماعية أوسع علي جميع مستويات المجتمع أمام الدارسين والمعلمين والمنظمات غير الحكومية من اجل الحوار مع الحكومة وصناع القرار، فالمجتمع المدني لديه الكثير من الخبرة وله دور حاسم يؤديه في كشف العراقيل التي تعترض أهداف (التعليم للجميع ) وفي وضع السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بإزالة تلك العراقيل.

وعلي هذا فان الشراكة مع المجتمع المدني ينبغي ألا تقتصر علي مجرد الموافقة علي ما تتخذه الدولة من قرارات أو تمويل ما تصممه من برامج بل وعلي كافة مستويات صنع القرار، ويجب علي الحكومات أن تقييم آليات منظمة للحوار تمكن المواطنين والمجتمع المدني من الإسهام في تخطيط التعليم الأساسي وتنفيذه وتقييمه وهذا أمر جوهري في السعي إلى وضع اطر عمل لإدارة التعليم تكون قابلة للتقييم وتتسم بالشمولية والمرونة وفي سبيل تسهيل هذه المهمة سوف يتعين في كثير من الحالات العمل علي تنمية القدرات داخل منظمات المجتمع المدني إلى جانب أن المجتمع المدني نفسه لابد من المتابعة المنتظمة لما يحرز من تقدم في تحقيق الأهداف من خلال مراقبة الأداء ورسم الاستراتيجيات و تقييم النتائج النوعية والكمية وأعداد

الإحصاءات التعليمية المبنية علي بيانات إحصائية سليمة حتى تصبح مرجعا لأصحاب القرار والمنفذين[١١].

وهذا المطلب الهام قد تحقق بمبادرة مشتركة بين الجمعيات الأهلية (بتنسيق من جمعية المرأة والمجتمع) ووزارة التربية والتعليم تم بلورته في عقد لقاء برئاسة الأستاذ الدكتور حسين كامل بهاء الدين في نوفمبر ١٩٩٨ بهدف الحوار وتدعيم مفهوم التنسيق والتعاون والتكامل بين القطاعين الرسمي والأهلي وقد أسفر هذا اللقاء إلى إعلان الدكتور الوزير عن إنشاء إدارة المنظمات غير الحكومية وهي أول مبادرة من هذا النوع علي المستوي الوطن العربي وكذلك من المبادرات الفعلية علي مستوي العالم.

وتحتاج هذه المبادرات إلى المزيد من الفاعلية والدافعيه لتقديم فهم مشترك للشراكة وتوحيد الرؤى وتنظيمها ووضع أولويات قضايا التعليم وإقامة برنامج مشترك .

والجدير بالذكر إننا لا نسعى ألي أي تعديل أو إصلاح تشريعي في مجال التعليم و لكن ما نطالب به هو ضرورة رفع مستوي الوعي الاجتماعي بأهمية دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإذا كان دور المرأة ثانويا أو هامشيا أو قاصرا فقط علي مسئولية الحمل والولادة وتربية الأطفال، فمن الطبيعي أن تعطي الأسرة الأولوية لأبنائها من الذكور في الحصول علي اعلي الدرجات العلمية و أن

تشجع تسرب الإناث و زواجهن المبكر، كما أنة لابد من نشر الـوعي بأهمية تعليم المرأة كشرط أساسي لتنميتها الذاتية أولا ثـم مسـئولياتها الاجتماعية (كأم وزوجة) بأسلوب بناء وإيجابي .

وهكذا فان الارتفاع بخصائص المرأة الاقتصادية والاجتماعيـة وخاصة التعليم ليس ضروريا لزيادة مشاركة المرأة في عملية التنميـة الاقتصادية والاجتماعية فحسب وإنما هـو أيضـا ضـرورة لتحقيـق استقرار الأسرة والمجتمع .

## المراجع :


١. التقرير النهائي : المنتدى العالمي للتربيـــة، اليونســكو، داكـــار ٢٠٠٠ ص ٨ إلي ١٧.

٢. إطار عمل داكار : المنتدى العالمي للتربية، اليونســكو، داكـــار ٢٠٠٠، ص ٤٤ إلى ٥١ .

٣. المجلس القومي للمرأة : الأوراق الخلفية للاتفاقية الدولية للقضاء علي جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، القاهرة ٢٠٠١ ، ص ٠٢ إلى ٢٠٥.

٤. المرأة في مصر : المجلس القومي للمرأة ، القاهرة ٢٠٠١ .

٥. نادر الفرجاني : الفجوة النوعية في التعليم بين الريف و الحضر، ٢٠٠٢ .

٦. تقرير الجمعيات الأهلية : المنتدى العالمي للتربية بكين ، ١٩٩٥ ص ١٨ إلى ٢١ .

٧. الهام عبد الحميد : صورة المرأة في المناهج الدراسية ، القاهرة

٨. تقرير المنظمات غير الحكومية ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .

٩. المجلس القومي للمرأة ، مرجع سابق ، ص ٣٤٩ .

١٠. الفتاة في ظل قضايا التعليم : مركز الرصد والتوثيـــق ،جمعيـــة المرأة و المجتمع، القاهرة ٢٠٠١

١١. المجلس القومي للمرأة : مرجع سابق ، ٣٣٠ إلى ٣٣٤ .

## تعقيب الدكتورة / الهام عبد الحميد

شكرا للدكتورة هدي وشكرا للمركز المصري لحقوق المرأة علي هذا المجهود الرائع وشكرا للأستاذة / سهام نجم والتي أوضحت أن قضية التعليم لم تصبح لها علاقة فقط بالتربويين وإنما أيضا بمثقفي الدولة وبالمنظمات والجمعيات الأهلية التي أصبح لها دور حقيقي ولها الحق في أن تتحدث عن قضايا واسعة وليس كما كان يعتقد البعض أن المشاكل على المستوي التربوي خاصة بفئة معينة في المجتمع ولكني أرى أنها قضية عامة وتهم كافة فئات الشعب.

أن قضية التعليم قضية هامة وخطيرة وأنها منظومة متكاملة ليس فقط كتاب او منهج دراسي وإنما هي قضية لها بعد اجتماعي وثقافي وأود التركيز علي البعد الثقافي وعلي فكرة المفاهيم الراسخة في أذهان كثير من أبناءنا وكثير من الشعب العربي بصفة عامة حول دور المرأة ومحدودية هذا الدور الذي يتوارثه الأجيال من خلال مناهج دراسية وتنشأة اجتماعية ومن خلال تنشأه تربوية فنحن في حاجة إلي ثورة مفهومة جديدة حقيقية تجعل هناك مفاهيم جديدة مطروحة تعطي فرصة للفتاة منذ الطفولة المشاركة بكل أشكالها وعدم تحديد أدوارا خاصة لها كما ذكرت الأستاذة / سهام من خلال رجوعها إلي بعض الدراسات ومنها دراسة صورة المرأة في التعليم أن بالفعل المناهج الدراسية وهي تمثل قيم ومفاهيم تبثها منذ الطفولة فيها تحيز كبير للذكور فتبث قيم ومفاهيم تحث علي أن هناك أدوار خاصة بالولد

وأدوار خاصة بالبنت وهذا يبث منذ الطفولة للولد والبنت لدرجة أن صورتها تصبح هي شخصيه تقليدية ونمطية حتى الأرقام التي أشارت إليها الورقة فأنا لست متفائلة بهذه الأرقام لأنه حتى لو صدقنا معا بتغيير نسبة الأمية هذا علي المستوي الكمي ولكن علي المستوي الكيفي لازالت الفتاة رؤيتها كما هي وعلي العكس فهناك ردة في تفكير البنات حول العمل والعلاقات وتربيتها لأبنائها فهذا مخيف وهذا كلام واقعي وعندي جلوسي مع الدارسات بالدراسات العليا وطرح تسائل حول فكرة تصورهم للعمل المستقبلي فكثير منهن يرون انه إذا لم توجد مشكلة مادية لديهن فلن يعملوا وهذا تصور فيه ردة شديدة حول قيمة العمل وتحقيق الذات وان الشعور بالمشاركة له دور هام في المجتمع أنها تشارك مشاركة سياسية وثقافية علي مستويات كثيرة هذا على قدر ما يوجد من منظمات غير حكومية وجمعيات أهلية تتعامل مع المرأة في إطار واسع والإشارة إلى نسبة ١,٣% بالنسبة للتغيير السنوي للامية إلا أننا أمامنا وقت كبير جدا وسنوات كثيرة للقضاء علي فكرة الأمية وفي عهد الثروة المعلوماتية والثورة التكنولوجية التي تجعل من التعليم ليس فقط مجموعة من المعلومات التي يكتسبها المتعلم ولكن هناك مهارات يجب أن يكتسبها، إذا منظومة التعليم يجب أن تتجه إلي الجودة وليست الكم، بمعني معلم متدرب ومفاهيم تقدمية تري أن البنت لها دور إيجابي في العملية التعليمية والعملية الحياتية لا تعدها فقط أن تكون ربه بيت لان هذا لا يتناسب مع كونها منتجة في مجتمعها وفعالة علي كل المستويات ولا سيما المستوي السياسي الذي

اشعر أن فيه محدودية شديدة جدا. ونعود إلي المناهج الدراسية ونقول أن تحليل المضامين التربوية بالفعل يثبت أن هناك تمييز بين الولد والبنت وهذا شئ في منتهى الخطورة عند بثه منذ الطفولة بالبيئة التعليمية التي أشارت إليها الأستاذة / سهام لا تسمح للبنت اللعب بكل الألعاب فالولد له العاب والبنت لها العاب أخرى حتى الكتب داخل المكتبات فيها تمييز ويدعم هذا الفكر القيم الأسرية والأفكار السائدة في المجتمع فكلها تحصر البنت داخل أدوار اجتماعية معينة أن العملية التعليمية هي تفاعل وتحاور بين جميع الأطراف والثورة المعلوماتية التي نعيش فيها قالت أن المعلومات تتضاعف كل ٩ شهور وهذا يجعلنا نعيد وجهة النظر في العملية التعليمية حتى يتحقق لدينا الشخص الذي يكتسب مهارات تدريبية عالية ومشكلة الإحصائيات التي أشارت إليها أ. سهام لا توضح نسبة الأمية الحقيقة وأنا احي الأستاذة / سهام علي تركيزها في المرحلة القادمة علي آليات حقوقية تقدم لصانع القرار حتى يتحقق القضاء علي الأمية وتغيير هذا الوضع لبيئة تعليمية ملاءمة أن المشكلة ليست حلها في المؤتمرات والندوات وعمل الأوراق ولكننا نحتاج إلى آليات حقيقية نقدمها لصانع القرار نقول له كيف يمكن تغيير هذا الوضع وألا ظللنا نتحدث كثيرا داخل القاعات ولن يتحقق أي شي فأنا أحيي الأستاذة / سهام بمطالبتها ٤ أشياء مهمة:

طلبة أصحاء ـ مدرسين مدربين – مواد تعليمية ملاءمة – بيئة تعليمية مطورة.

ولكن أود أن أقول كيف نعمل هذه الأشياء كلها وهذا محتاج أن اقترح علي صناع القرار تغيير البيئة التعليمية الحقيقة لـــي ملاحظـــة حول أن المشكلة داخل المدارس ليست فقط مرتبطة بالأسباب المباشرة والبسيطة حول إعداد الطلبة والكتب أن الموضوع اعمق من أن يكون السبب فيها الكتب فقط فهي قضية مركبة جدا وبالتالي الإشـــارة إلـــي عامل واحد فقط يخل بالمنظومة فهناك قضايا كثير يجـــب أن نتحـــدث فيها ولكن هناك من يطلب مني التوقف وشكرا واعتذر للدكتورة هدى على الإطالة وشكراً.

- **الدكتورة / هدي زكريا :**

طبعا أنا مستمتعة بحديثها جدا ولكن سيف الوقت مسلط علينـــا وأنا لا أود دائما أن أكون رئيسة جلسة لأني لا أحب السلطة.

- **تعقيب الدكتور / إبراهيم محمد إبراهيم :**

بسم الله الرحمن الرحيم بادي ذي بدء الحقيقة أنا أتوجه بالشكر للمركز المصري لحقوق المرأة لاشتراكي في مناقشة هذه الورقة وأنـــا تعليقاتي كلها ستكون عبارة عن نقاط : وذلك لسيف الوقـــت المســـلط علينا كما قالت د. هدي ومن خلال المناقشات سوف نتواصل في بعض التفصيلات فدائماً أبدأ العمل الجيد هو الذي يثير النقاشات والحوارات.

الورقة المقدمة هي ورقة تثير قضايا وتفجرها اكثر مما تقدم حلول فهي تتكلم عن التغيرات العالمية والجديدة وهذا يطرح سؤال هل

التعليم للمرأة والتعليم بصفة عامة في الألفية الثالثة سيكون نفسة نفس النمط التعليمي الذي ساد في الألفية الثانية فأنا أتصور أن مع بداية الألفية الثالثة بدايات جديدة للعملية التعليمية سينتهي عصر المعلم شاحن المعرفة وسيبدأ عصر المعلم الباحث بجوار الدارس ولذلك عندما نتحدث عن المعلم يجب ان يكون لنا منظورا جديدا حيث ستنتهي ثقافة الذاكرة وسيتم التركيز علي ثقافة الارتقاء والابداع ومن هنا عندما نتحدث عن الكتب والمناهج والمقررات الدراسة والتعليم ينبغي ان تأخذ في اعتبارنا هذة الاشياء سينتهي عصر الوسطاء السماسرة السمسار الذي بيني وبين المعرفة سينتهي والتليفزيون التفاعلي سيعطي لي ابعاد جديدة في العملية التعليمية.

الحقيقة هذه بداية كان لابد منها لكن في نفس الوقت لأننا نتحدث عن الوضع بالنسبة للمرأة :

- فيجب أن نتحدث عن المؤشرات التاريخية لتعليم المرأة قبل أوضاع تعليم المرأة فالتعليم الابتدائي للمرأة بدأ بعد ٤٠ سنه من تعليم الذكور والتعليم الثانوي للبنات بدأ بعد ٩٠ سنة من تعليم بنين والتعليم العالي للبنات بدا بعد ١٠٠ سنه لتعليم البنين وبعد دخول المرأة الجامعة الحكومية ١٩٢٥ بخفة واستحياء وكان من المحظور أن تعلن أن المرأة تدرس بالجامعة.

ويقدر الإشارة في هذا المضمار إلي نائب في البرلمان ومؤسس جمعية الشبان المسلمين المرحوم عبد الحميد سعيد جاء بجريدة الأهرام

ووقف في وسط البرلمان وطرح قضية في غاية الخطورة وقدم استجواب لوزير المعارف في ذلك الوقت وقال أن هذه الصورة تشير إلي أن الفساد قد انتشر في البر والبحر ما هو مضمون هذه الصورة ؟ إن الدكتور/ طه حسين يقف في حرم الجامعة مع أربع فتيات منقبات فالفساد انتشر نتيجة هذه الصورة أريد أن أقول من هذه القصة والمؤشرات التاريخية أن رحلة المرأة في التعليم لم تكن مفروشة بالورود والرياحين الحقيقة الأستاذة / سهام عندما ناقشت المشكلات التي تواجه تعليم المرأة وخاصة التعليم النظامي نجد أن القضية ليست قضية رسوب وإنما قضية هدم للميثاق الكامل لعملية التعليم في أشكاله وأنماطه المختلفة من الاستيعاب والرسوب والترسب والانقطاع وهناك فرق بين الرسوب والترسب وعندما نري بعض الإحصائيات إحصاء ٩٢،٩٣ وأقارنها نجد أن معدل رسوب الفتاة في المرحلة الابتدائية تتعاظم كلما تتعاظم كلما انتقلت من صف لأخر ونفس معدلات الرسوب تتزايد كلما ترايدت درجة تعليم الفتاة نجد أن الإشارة ١٥ % من المحافظات يتعلم فيها ٣٣,٣% من البنات فقط ومعدلات القيد لازالت متدنية بالنسبة البنات بالرغم من الجهود المبذولة فيما يتعلق بالتعليم غير النظامي ومعدلات القيد في التعليم الجامعي تصل إلي ١٥% ونسبة القيد للبنات في الأقسام العلمية بالجامعات مازالت متدنية ولا تتجاوز حوالي ٣٠% نجد أن الناس العاملين في هذه المجالات يخلطون بعض المفاهيم فما زالوا يخلطون بين محو الأمية

وتعليم الكبار مع العلم أن محو الأمية هو أحـد المجـالات الرئيسـية وجزء في تعليم الكبار عندما نتكلم عن مسألة محو الأمية في مصـر فلا أريد أن افزع حضراتكم وأقول أن له حوالي قرنيين مـن الزمـان ولازالت الأمية موجودة وشكرا.

**تعقيب رئيس الجلسة الدكتورة / هدي زكريا :**

المفروض أن التعليم يفرد له عدة جلسات لكـن أود أن أقـول بالنسبة للتعليم في مصر بالتحديد من أيام مينا موحد القطرين التعلـيم موجهة للصفوة وهناك ما يسمى بتقسيم العمـل مـا بـين الحكومـة المصرية وما بين الشعب المصري والحكومة المصرية اكتفت بالإبداع والابتكار فبنت الأهرام وكان يعمل لديها الطبيـب المهنـدس وأعلـى درجات التعليم كانت عند موظف الدولة أما المواطن العادي فمنع مـن التعليم أقصد هنا أن الأمية عندما تتوجه لصانع القرار لابد أن نركـز في البداية أن صانع القرار الفرعوني منع المواطن من المعرفة عمـدا مع سبق الإصرار والترصد ولم يقع منة الأمر عفوا لأنه فـي نفـس الوقت الذي بنى المهندس العظيم المعابد على أسس هندسية لم يرقـى إليها العصر الحديث في ذلك الوقت منع المواطن العادي من أن تتـاح له فرصة المعرفة لا تزال هذه الفكرة تسير حركة التاريخ في مصـر رغم طول التاريخ عشر آلاف سنة ولذلك لابد أن أقول لصانع القـرار الذي يقول للمواطن لا تذهب إلى الفصل كما لو أن المواطن مسـئول

عن الظروف التي تدفعه للبعد عن التعليم يخلق الإنسان راغبا في التعليم ثم يجبر على التكيف على ظروف الأمية فعلى صانع القرار أن ينتبه في مصر إلى هذه الحقيقة بان التعليم هو القوة إذا شئنا أن نتحدث بجدية فليتجه صانع القرار إلى ثورة حقيقية في مجال التعليم إذا شاء أن نخطو بهذا المجتمع الذي ساد الأمم القديمة إلى السيطرة مرة أخرى في اللحظة الحالية نتحدث كثيرا ونجرى اللقاءات والإحصائيات ثم نتناقش الأمور كما لو إنها خطوة على الطريق فالمسالة محتاجة إلى أن نغير المسار بالكامل.

المواطن المصري البسيط يعرف بحكم الوعي التاريخي في الجينات الأميون متقفون ثقافة شفاهي عالية ونحن نعرف ذلك، الذاكرة التاريخية للمواطن المصري الذي يحفظ من الأمثال الشعبية يصعب على المثقفين فهمها. علينا أن نتفق مع هؤلاء الواعين أنهم لن يقودوا حركة التاريخ ما لم يتقدم هؤلاء الناس أمام العملية التعليمية ما لم تخرج العملية التعليمية من إظهار فكرة تقسيم العمل ما بين دول تعرف ودول لا تعرف أننا ننظر إلى الدول التي تعرف كما لو كانت ستنتظرنا إلى الأبد وهذا غير صحيح والصحيح أن تقدم ثورة حقيقية في مجالات التعليم عندها ويمكن أن تغير مصر مسارها التاريخي لتتصدر الأمم في يوم من الأيام في عصر محمد على جاءت اليابان إلى مصر لتتعلم منا صنع الحرير وجاءت الناس إلينا ليتعلموا منا صناعة السفن من ٢٠٠ سنة فقط.

مصر تتميز عبر تاريخنا الطويل بأنة تم قطع يـديها وقـدميها بفعل الاستعمار، الاستعمار التركي في كتب التاريخ مكتوب في جملـة واحدة فقط أن سليم الأول اخذ منا كافة الرجال الأسـاتذة فـي جميـع مجالات ليدخل بهم إلي الاستدانة و يقطع يدها الـذي كانـت سـتقيم النهضة والثورة الصناعية وبعد ٢٠٠ سنة كنا عاملين ثورة صـناعية تسبق أوربا واضطرت أوربا أن تتحد معاً لتواجه النهضة في مصـر وتضرب محمد على وتضرب أسطوله العسكري لتضـرب النهضـة التعليمية في مصر.

النهضة التعليمية في مصر لا تحتاج منـا إلـى الجـري وراء هؤلاء. فقط أن ننتبه لذاتنا ليصبح وعينا باسمنا وحاضـرنا ومسـتقبلنا مصنوعا ما اجل الثقافة المصرية العريقة وليس المستورد وأقول أنـا أسفه للإطالة والآن نستعرض الأسئلة التي وردت من حضراتكم.

## تعقيبات المشاركات :

- **سؤال من الأستاذة / سوسن الدويك :**

التمييز الذي يمارس في التعليم هو نفس التميز يمارس في وسائل الأعلام. ما هو دور التمييز الذي يمارس في التعليم ؟ و ما هو دور الجمعيات الأهلية في تغير الرؤية الاستراتيجية للأعلام المصري :

- سؤال لم يذكر أسم صاحبه كيف يمكن حماية مجتمعنا من المحو الفكري في ظل العولمة مع الاعتبار أننا مجتمع نسبة الأمية فيه عالية وما هي التدابير التي يمكن أن تتخذها الدولة في هذا الأمر؟
- سؤال أخر يتسلم الطلبة الكتب أول الدراسة وتظل جديدة نظيفة حتى نهاية العام ليكون مصيرها بائع البطاطا.
- سؤال من الدكتورة / أمل محمد يقول ما هي السبل للمشاركة أو المساندة في التعليم. سؤال من عضو مجلس محلى لم يذكر أسمه يقول أرجو أن أعرض بعض المشاكل التعليمية.
- سؤال الأستاذة / عزة محمد رئيسة وحدة اجتماعية هل أمية المرأة المصرية وخاصة في الريف المصري هو عدم إقبالها على التعليم وهل المدارس تتوافر فيها الجو الصحي للتعليم؟
- الأستاذة / عين الحياة تقول أرجو السماح لي بإلقاء كلمة عن تجربة محو الأمية في الريف و بالخصوص في قرية البراجيل.

- سؤال الأستاذة / رانيا تقول المواد الدراسية تخلو من ممارسة أي نشاطات والتكدس في جميع مراحل التعليم من تعليم الأساسي إلى الجامعة فمن أين يأتي الفكر والإبداع.

**والآن أعطي الكلمة لبعض المداخلات :**

الأستاذة / عين الحياة أتكلم عن تجربة محو الأمية في قرية البراجيل فأنا فلاحه استطاعت أن تعلم نفسها القراءة والكتابة ووصلت إلى أنها تأخذ إلام المثالية الأولى على مستوى الجمهورية وحاليا مسئولة محو الأمية بمركز ومدينة أوسيم بقرار رقم ٢١٠٠ بقرار من السيد الفاضل يوسف والى وأنا فخورة وأي إنسانه متواجد لديها إخلاص لبلدها خاضت تجربة لابد أن تعطيها لغيرها وفعلا أنا قمت سنة ٦٢ بالتجربة علشان أديها للسيدات فلما السيدات لم يعنوا بها فقلت أعطيها للرجال لان الرجال اكثر اهتماما من السيدات والرجالة بعد كدة ستقول دي الست عملت، فبدأت الإعلان وقلت مين من الرجالة محتاج إلى تعليم فكان السباك والقهوقى والفلاح والتباع كل الناس البسيطة فمشروع، ليس فيه امتحانات ولا شهادات وبعد ذلك جاءت الهيئة العامة لتعليم الكبار جددت النشاط مرة أخري ومعظم الناس الذين احتاجوا أننا نعلمها واخذوا شهادات محو أمية واستمريت في هذا العمل.

**الأستاذة / سوسن نجم :**

التمييز في الإعلام هو نفس التميز الذي يمارسه في مناهج التربية والتعليم يعنى لو إحنا حاولنا أن نستعرض بعض الذي يلحظه الأطفال سوف نجد أن فكرة تقديم عمل على غرار نفس الفكرة التي قالتها الدكتور/ هدى فنجد أن المرأة تغسل أطباق وتطبخ وتعد الغداء للبيت والأب ماسك جور نال يقرأه والبنت بتساعد أمها والولد بيلعب وهذا هو ترتيب العمل في الأسرة وبعد ذلك يأتي المدرس ليطبق هذا لأنه ابن بيئته وهو تعلم على هذه الأفكار المتخلفة فلا يمكن أن يغيره حتى يحدث منظومة تغيير متكاملة فبعد ذلك يستطيع المدرس أن يغير فكرة ... بعد أن يأخذ أيضا دورة أما بالنسبة لوسائل الإعلام وهي مؤامرة تحاصر الإنسان المصري العربي بصفة عامة يعني معظم وسائل الإعلام ستجد أن كل الدراما التي تقدم للمرأة هي دراما متخلفة تحثها على الرجوع و العودة إلي البيت و تقول أنا أتعلم ليه مادام العريس جاهز ومعاة الفيلا و العربية.

**الأستاذة / عفاف عز الدين :**

الحق أن السيدات في المناطق العشوائية بيجروا على فصول محو الأمية بأولادهم وبيسيبوا التعليم الأساسي في المدرسة لا فيه ضرب ولا دروس ولا أي شيء في فصول محو الأمية وده اللي حصل أن إحنا في شياخات في محافظة الجيزة وقسم إمبابة بالذات تم فتح فصول محو الأمية لهؤلاء الأولاد ما الذي سيحدث بعد كدة في التعليم والتعليم الأساسي بالذات.

**الأستاذ / على :**

أنا هتكلم عن حاجة و هي أنني معترض على الزميلة التي تحدثت عن الاستعمار التركي لان الأتراك مسلمون وأي مسلم يحضر إلى بلدة مسلم أيا كانت جنسيته لان الإسلام جاء لتوفير الحرية بغض النظر عن أنه تركي.

**الدكتور / محمد :**

في الحقيقة أن المؤتمر الذي نحن بصدده هام جداً وأريد أن اطرح مشكلة يمكن كلنا عرفناها في العشر أيام الأخيرة الظروف التي مرت على مصر والعالم خلقت في مجتمعنا مشاكل كثيرة كيف نصل إلى هذه المشاكل ولحلها بان نقول لصانعي القرار في كل مجال أنه يجب أن يضع التوصيات لحل كل مشكلة على حدي. أيضا أرى أن من اخطر المشاكل التي نشأت في المجتمع المصري وهي إهمال الطبقة المتوسطة في مجتمعنا المصري والطبقة المتوسطة كانت هي الغالبة في المجتمع ودرع الحماية له.

# الجلسة الثالثة

# المؤتمر العلمي الثاني للمركز المصري لحقوق

## الجلسة الثالثة

## حق المرأة المصرية في الرعاية الصحية

# الجلسة الثالثة

## حق المرأة المصرية في الرعاية الصحية

**رئيسة الجلسة الدكتورة / أميمة أبو شادي :**

رئيس الجمعية الطبية النسائية.

**المتحدثة الرئيسية الدكتور / سلمى جـــلال :**

أستاذة الصحة العامة ــ كلية الطب ــ جامعة القاهرة.

**التعقيب :**

**الدكتورة / عــزة النعمـــان :**

أستاذة الصحة العامة ــ كلية الطب ــ جامعة القاهرة

## وقائع الجلسة

- **رئيسة الجلسة الدكتورة / أميمة أبو شادي :**

سوف نتكلم في هذه الجلسة عن حق المرأة في الرعاية الصحية وأكيد أننا محظوظين لأننا سوف نتكلم عن الصحة بعد جلسة التعليم لأن انتشار التعليم جعل المرأة تعلم بحقوقها كلها ومن ضمنها الحق في الرعاية الصحية ويشمل هذا الموضوع علي خصخصة الخدمات الصحية أثرها علي صحة المرأة والتلوث البيئي وأثرة علي صحة المرأة أرجو للجميع أن ينصتوا لهذه الورقة الهامة .

**حديث الدكتورة / سلمى جلال :**

الصحة حق من حقوق الإنسان ومسئولية كل فرد.

هي أحد أهداف التنمية الاجتماعية تتطلب التعاون والتنسيق بين قطاعات الصحة المختلفة والقطاع الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي والإعلامي وغيرها.

غم زيادة اهتمام الدولة والجمعيات الأهلية والعامة في السنوات الأخيرة بصحة المرأة، لوجود تفاوت ظاهر بين صحة المرأة في بلاد الشمال والجنوب وبين وجه بحري وقبلي وبين الأغنياء والفقراء والمتعلمين والجهلاء وكذلك بين الذكور والإناث. إلا أن معظم

المحاولات لتحسين الحالة الصحية لا تشرك المجتمع المحلى في الخطوات العملية، رغم أن العوائق الاجتماعية والثقافية تمثل أحد الحواجز نحو الوصول إلى هدف الارتقاء بالصحة، ومن ناحية أخرى سؤل إدارة الخدمات الصحية، فلا توجد متابعة نوعية على أداء عمل الفريق الصحي، ولا الموارد الكافية لتشغيل العمل. بل أن الثقة مفقودة بين الناس ومقدمي الخدمة.

**عرفت منظمة الصحة العالمية الصحة بأنها ":**

"حالة من اكتمال السلامة بدنيا وعقليا واجتماعيا لا مجرد انعدام المرض أو العجز" ( 1978 ) Alma Ata Declaration.

الصحة جزء لا يتجزأ من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى تهدف الى حياة افضل لكل المجتمع بما فى ذلك المرأة ونخص المرأة الريفية والأمية والفقيرة

**١. خصخصة الخدمات الصحية وأثرها على صحة المرأة :**

اعتنقت السياسة الصحية في مصر مبدأ "الرعاية الصحية الأولية" منذ قرنين، إلا أن الاتجاه حاليا إلى خصخصة الرعاية الصحية التي يعضدها البنك الدولي للبلاد النامية.

(The World Bank, 1993 ) وكذلك صندوق النقد الدولي.

لقد بدأت وزارة الصحة والسكان في تنفيذ الخصخصة في بعض المحافظات كبداية بغرض التوسع فيما بعد. أما الرعاية التي سوف يستمر تقديمها مجانيا فتتضمن رعاية الأم والطفل، مثل رعاية الحامل والولادة وفترة النفاس. إلا أن المرأة المصابة بالأنيميا وليست حامل، لا يجوز لها العلاج مجانا، علما أن تقريبا ٥٠% من المراهقات والنساء مصابون بالأنيميا في مصر.

**الخدمات الصحية المتاحة :**

شبكة الخدمات الصحية في مصر من افضل الشبكات في البلاد النامية من حيث التوزيع وإمكانية الوصول إليها (MOH 1977). إلا أن نوعية الخدمة تحتاج إلى تطوير، كما أن الفريق الصحي يحتاج إلى التدريب المستمر للارتقاء بأدائه وطريقة معاملته للمرضى، هذا بخلاف المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تمنع السيدات - وبالأخص في الصعيد - من التردد على الوحدة الصحية، يرى البعض أن هناك احتياج إلى طبيبات في هذه المناطق ذلك أن السيدات يفضلن استشارة العاملات في الوحدة عن الطبيب في كثير من الأحيان (MOH/DANIDA/Carl Bro/ Galal/DTRC, 1991) ، والبعض الآخر يرى أن القيم الاجتماعية السائدة تعزز ثقافة الصمت وتحمل المرض كما تشجع المرأة على وضع صحتها في آخر قائمة الاهتمامات (هند خطاب، ١٩٩٢).

توجد حوالى ٣٥٠٠ خدمة صحية أساسية تقدمها وزارة الصحة والسكان فى مصر، تضم وحدات ريفية ومراكز حضرية ومراكز رعاية الأمومة والطفولة متاحة مجانيا لـ٩٩% من السكان وبالتالى للمرأة.

## خدمات وزارة الصحة والسكان

| خدمات الرعاية الصحية الأساسية | |
|---|---|
| وحدات صحية ريفية | ٢٣٤٥ |
| مجموعات صحية ريفية | ٣٥٣ |
| مراكز حضرية | ١٩٦ |
| مراكز رعاية الأمومة والطفولة | ٢٣١ |
| مكاتب صحة | ٣٥٤ |
| وحدات مكافحة الأمراض الطفيلية المتوطنة | ٢٥٥١ |

بخلاف وزارة الصحة التي تتيح الخدمات الصحية على جميع المستويات وتركز أساسا على النواحي الوقائية فانه يوجد اكثر من ثمان قطاعات تقدم الخدمة الصحية للأم والطفل وهى التالية :

- وزارة الصحة والسكان: من خلال وحدات ريفية ومراكز حضرية ومراكز رعاية الأمومة والطفولة والمستشفيات.

- التأمين الصحي: وهو حاليا يقدم الخدمة للعاملين والمسنين وتلاميذ المدارس.
- المؤسسة العلاجية.
- المستشفيات الجامعية.
- قطاعات الجيش.
- لقطاع الخاص.
- الجمعيات الأهلية : شاملا المستوصفات ومراكز تنظيم الأسرة.
- قطاعات أخرى مثل الخدمات الصحية النقابية وغيرها.

يمكن للمرأة المقتدرة أن تستفيد من كل هذه القطاعات الصحية وهى في كثير من الأحوال تلجأ إلى القطاع الخاص إلا أن المرأة غير المقتدرة لا سبيل لها إلا خدمات وزارة الصحة "المجانية" أو التأمين الصحي بأتعاب رمزية وكذلك الجمعيات الأهلية المنخفضة التكاليف والمستشفيات الجامعية، غير أن سوء المعاملة وانخفاض الأداء والتكلفة المستترة وقلّة إمكانيات هذه الخدمات تجعلها تلجأ إلى استشارة الصيدليات (Galal, 1988) أو ممارسي الطب الشعبي مثل الدايه والعطار وحلاق الصحة والمجبراتى وغيرهم.

٨٠% من المترددين على الوحدات الصحية والمستوصفات الأهلية من النساء والأطفال.

مع انتشار العولمة من المتوقع أن تنشأ بالمدن مستشفيات عالمية على أرقى مستوى، تتيح العمل للأطباء والممرضات الجانب، يستطيع استخدامها الأجانب والأغنياء، أما الغالبية العظمى من الناس، فلن

تستطيع أن تسدد تكلفة المرض، إذا لم يشتركوا في أي نوع من التأمين الصحي. حيث إنه من المتوقع انتشار خصخصة الخدمات الصحية.

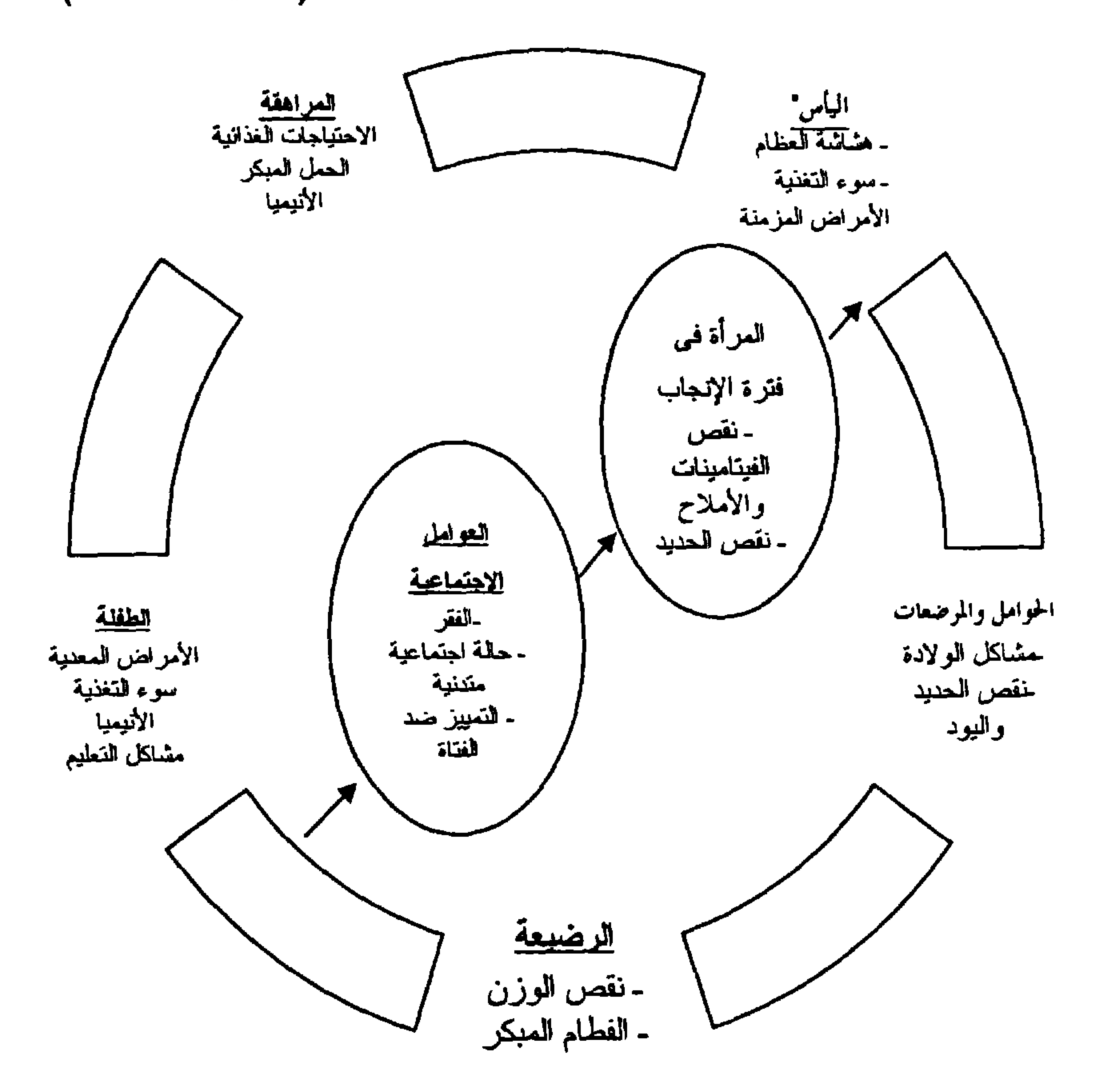
- لن تكون الخدمات الصحية متاحة للأغلبية العظمة من الناس، خصوصا بعد ٢٠٠٥ مع نفاذ اتفاقية TRIPS ، فتكلفة الدواء لن يقدر عليها سواد الشعب.
- سوف يموت الفقراء لان ليست لديهم تكلفة العلاج
- سوف تلجأ المرأة غير المقتدرة مرة أخرى إلى الطب الشعبي.
- وتتدهور مؤشرات العمر المتوقع ووفيات الرضع والأطفال ووفيات الأمهات.
- بل هذا سينافى المادة ٢١ و ٢٥ لحقوق الإنسان وكذلك المادة ١٢ لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

**تلبية احتياجات المرأة الصحية في مراحل الطفولة إلى الشيخوخة :**

بخلاف الأمراض المعدية التي مازلت منتشرة، فإن الأمراض غير السارية تزداد مثل الأنيميا وأمراض الدورة الدموية و تصلب الشرايين والسرطان والكلى وهشاشة العظام والأمراض النفسية وغيرها.

بجانب الأحوال البيئية والاقتصادية والاجتماعية والمعيشية فإن أكثر الأمراض غير السارية تؤثر فيها بعض العوامل النابعة من أسلوب المعيشة مثل العادات غذائية وشرب الشاي والقهوة، التدخين وتناول المخدرات، الألعاب الرياضية، الجلوس أمام التلفاز والكمبيوتر أو الألعاب إلكترونية، والنوم. إذا عاش الإنسان حياته بطريقة صحية، استطاع وقاية نفسه من أمراض كثيرة. علما بأن الجهل بين الإناث يمثل ٥٧% مما يؤثر على الوعي الصحي والبيئي.

تراكم تأثير هذه العوامل على مر السنوات ومراحل الحياة المختلفة يؤثر على ظهور الأمراض غير السارية (انظر الشكل ١).




**الشكل ١- مراحل الحياة للإناث والتراكمات على الصحة**

ينصب اهتمام وزارة الصحة والسكان على تقديم الخدمات الصحية لصحة الطفل والمرأة الحامل، ولكن لا توجد للمراهقات أو المسنات خدمات صحية تناسبهم. فلا توجد كوادر مدربة على ذلك ولا أماكن مخصصة لهن.

- متوسط العمر المتوقع عند الولادة ومعدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأمهات ليست فقط مؤشرات للصحة ولكنها مؤشرات للتنمية، العمر المتوقع لدى الإناث (١٩٩٨) ٦٦ سنة وهو عادة مرتفع عن الذكور لمسببات تكوينية، إما معدل وفيات الرضع فقد انخفض إلى ٥٠ لكل ١٠٠٠ مولود حي. توجد فروق بين معدل وفيات الأطفال تحت سن ٥ سنوات، معدل الذكور أقل من إناث.

التفرقة بين الطفل والطفلة في **التنشئة الاجتماعية** تؤثر على الصحة، نجد أن إرضاع الطفل يزيد في المتوسط شهر عن الطفلة، حيث يسود المعتقد أن إرضاعها لمدة أطول "تقويها". الرجل ثم الابن يحصلا على أفضل الطعام في الأسرة يليهما المرأة والابنة بالأخص في الغذاء ذو قيمة غذائية عالية، بالتالي فإن سوء التغذية أكثر انتشارا في الإناث عن الذكور لدى الأطفال.

بالنسبة للحوادث المنزلية، البنات أكثر عرضة للإصابة بالحروق والقطع لمعاونتهن في الطبخ والأعمال المنزلية، والبنين أكثر عرضة للكسور لشقاوتهم ولهوهم.

- انخفاض البنات (أكثر من ٩٠%) قد يؤدى إلي وفاتهن من النزيف والصدمة العصبية أو النفسية. رغم منع أداء هذه العملية في خدمات وزارة الصحة والسكان فمازال الأطباء يقومون بها. التغيرات كانت ضئيلة لمحاولات الجمعيات والجهات المانحة لتغير هذه العادات.

| المؤشرات | ١٩٩٨ |
|---|---|
| معدل وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حي | ٥٠،٤ |
| معدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي | (MOHP غير منشورة) |
| معدل وفيات الأطفال حتى ٥ سنوات في ١٠٠٠ | ٦٤،٨ |
| تحصين الرضع المكتمل | %٨٤ |

EDHS 1998

مكانة المرأة الاجتماعية تزيد مع الإنجاب وبالأخص إنجاب الذكر مما يعرضها مع كثرة الإنجاب إلي للوفاه، وبالتالي تزيد وفيات الأمهات مع زيادة الإنجاب. مازالت نسبة تفضيل الذكور عن إناث ١،٥: ١.

**الصحة الإنجابية للمرأة :**

إستراتيجية مؤتمر نيروبي للنهوض بالمرأة (١٩٨٥) تضمنت تحسين الصحة الإنجابية في الفقرات ١٤٨ حتى ١٦٢، كما اهتم مؤتمر ريو للبيئة ١٩٩٢ أيضا بالصحة الإنجابية( El-Guindy,1992 )، كذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الدول العربية ومؤتمر المرأة والتنمية ببكين ١٩٩٥عام، ركزوا اهتمامهم على صحة المرأة الإنجابية"الصحة الإنجابية" وكأنما هي منفصلة عن صحة المرأة

عموما، وكأنها أهم شئ في المرأة .كذلك الخطة الخماسية للصحة تستهدف الارتقاء بصحة المرأة والطفل، بالأخص المرأة المنجبة.

زاد الاهتمام بصحة المرأة فى عقدين الآخرين سواء من قبل وزارة الصحة أو الجمعيات الأهلية.

الملامح السكانية والإنجابية تبين إن ٥٧% (١٩٩٨) من سكان مصر ( ٦٦ مليون) يقطن في الريف. رغم انخفاض معدل الخصوبة الكلى في العقد الأخير (٤،٢) ومعدل النمو السكاني ( ٢،٥ %)، فمازال الأطفال في مصر تحت ١٥ سنة يمثلون حوالي ٤٠% من السكان.

يتم تزويج الفتاة في سن مبكر وبالأخص في الريف مما يهدد حياتها وحياة الجنين بالخطر لإنجابه في سن مبكر ، حيث مازالت تزوج الفتيات في سن أقل من ١٦ عاما مما يسبب خطر على حياتهن واحتمال ولادة عسرة وأطفال مبتسرين.

المجهودات التي قامت بها الدولة والجمعيات الأهلية في مجال تنظيم الأسرة قد أسفر عن ارتفاع معدل انتشار وسائل منع الحمل إلى ٥٢% في عام ١٩٩٨، ويعتبر اللولب اكثر الوسائل انتشارا .زيادة السكان تقلل من الفرص المتاحة للإنسان سواء على المستوى القومي أو في إطار العائلة للاستفادة من الموارد المتاحة، بالتالي ففرص

الأنثى تقل عن الذكر مثلا في التعليم أو في الحصول على عمل، مع الضغوط الاجتماعية لزيادة الإنجاب والهجرة الداخلية والخارجية تصبح المرأة عائل الأسرة (حوالي ٢٢%)، فيزداد الفقر بالنسبة لهن.

انخفض معدل وفيات الأمهات إلى ٨٠ لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي(٢٠٠١)، بعض أسبابها ترجع إلى تأخر الحامل في الوصول إلى الخدمة الصحية والبعض الآخر إلى سؤ تدبير الأطباء. الأسباب الرئيسية لوفيات الأمهات النزيف وحمى النفاس وتسمم الحمل وانفجار أو تمزق الرحم.

٤٢% من السيدات مازالوا يلدن مع الدايه، و٧٠% من الحوامل يأخذن تطعيم ضد التيتانوس.

مازالت المشاكل الصحية المتصلة بالحمل والولادة، يليها الأمراض المتصلة بالجهاز الهضمي والتنفسي، الأسباب الرئيسية لوفيات الإناث البالغات.

## التلوث البيئي وأثره على الصحة :

- أكبر مشكلة تعانى منها مصر في الحضر والريف هي مشكلة القمامة. بخلاف المنظور الجمالي، فالقمامة مرتع للحشرات والقوارض مثل الذباب والفئران، التي تساهم في تفشى الأمراض السارية.
- كما أن حرق القمامة ينشر الغازات السامة، بالأخص إذا كان به بلاستك، فتؤدى إلى حساسية في الصدر أو السرطان.
- عمل "ألجله" فيسبب أمراض الإسهال والأمراض التي تنتقل من الحيوانات إلى الإنسان، واستخدامها مع للبلاستك في تحميه الفرن البلدي تنشر الغازات السامة.
- تستخدم في الزراعة المبيدات والهرمونات بجهل، مما يسبب وتواجدها بكميات ملحوظة في الغذاء، وبالتالي يصاب بعض الناس بحساسية في الصدر أو السرطان أو تشوهات خلقية للجنين.

كما أن أكثر من ثلث بائعي الفاكهة والخضراوات واللحوم والأسماك يرشون المبيدات على بضاعتهم للتخلص من الذباب ، رغم علمهم بالأضرار الصحية التي قد يسببه هذا.

- تتحمل المرأة في الريف و في المناطق العشوائية في المدن عبء جلب الماء وحمله منذ الطفولة مما قد يسبب تشوه في العمود الفقري أو تغيرات في العظام.

**المياه والصرف الصحي :**

| | % في الحضر | % في الريف |
|---|---|---|
| مياه آمنة | ٩٦,٢ | ٧٠,٤ |
| الصرف الصحي | ٧٤,٨ | ١٧,٢ |

INP,1998

ما يقارب ٨٠% من السكان في مصر يتمتعون بمياه آمنة

أما الصرف الصحي فهناك تفاوت بين الريف (١٧%) والحضر (٧٥%). عدم وجود صرف صحي يعرض المياه للتلوث بالمخلفات الآدمية ، كذلك الصرف الصحي المبنى عشوائيا قد يسبب تلوث المياه النظيفة، وبالتالي أمراض الجهاز الهضمي مثل النـزلات المعوية أو التهاب الكبدي الوبائي أ" وغيرها.

يوجد حوالي ٧٠ مرض يصاب بها الإنسان من المياه الملوثة.

- وجود الكلاب والقطط الضالة في الحضر أو الريف قد ينقل عدوى التكسوبلازما toxoplasmosis ويمكن أن يؤثر على صحة المرأة الإنجابية حيث يسبب الإجهاض (Galal et al 1992 أو التشوهات الخلقية للجنين. إلا أن الوعي بخصوص انتقال العدوى قليل.

## دور المجتمع المدني في الدفاع عن حق المرأة في الرعاية الصحية:

أما الجمعيات الأهلية فكان لها أثر كبير منذ بداية هذا القرن ـ العشرينات ـ في تقديم الخدمات الصحية مثل جمعية تنظيم الأسرة وجمعية تحسين الصحة و مبرة محمد علي وغيرها، تقدر المستوصفات الخيرية والمستشفيات بأكثر من ٥٠٠٠ ما بين مستوصفات بسيطة إلى متخصصة مثل الذي بجمعية مصطفى محمود.

إلا أن الاهتمام بالتوعية الصحية قد زاد في العقد الأخير لإدراكهم أن تقديم الخدمات لا يكفى وانه لابد من رفع الثقافة الصحية متضمنة كذلك تنمية الوعي البيئي. تقوم جمعيات عديدة بعمل توعية صحية وبيئية للمجتمعات المحلية في مختلف المجالات الصحية والبيئية مثل الوقاية من الأمراض والأمومة الآمنة والرضاعة الطبيعية والتغذية ونظافة البيئة وتنظيم الأسرة سواء بالقاهرة أو على مستوى المحافظات. كما تهتم جمعية الحق في الحياة برعاية حالات المعاقين عقليا وجمعيات الصم والبكم والنور والأمل بنشر الوعي الجماهيري بقضايا المعوقون.

تساهم بعض الجمعيات الأجنبية في ترميم وتجديد وتجهيز المستشفيات والخدمات الصحية التابعة لوزارة الصحة والسكان، وكذلك في تدريب الأطباء والممرضات والعاملين به.

للإعلام دور هام في التوعية الصحية والبيئية، حيث أن ٧٩% من المساكن تقتنى تليفزيون. إلا أنه يحتاج إلى انتظام في إرسال الرسائل الصحية وتقويم لأثرها.

رغم التوعية الصحية فإن تأثير البيئة الاجتماعية أكثر من التوعية والتعلم. لذا فان مشاركة المجتمع المحلى ككل مهم حتى يمكن فعلا تنفيذ الممارسات الصحية والبيئية سليمة ومتابعتها. يمكن أن تكون للتوعية الصحية والبيئية مدخلا للتنمية الشاملة للمجتمعات.

يجب أن تتبنى الحكومة في خططها التوعية الصحية وأن تنص عليها في القوانين لضبط المعاملات غير الصحية ومتابعتها فمثلا إذا حاول أفراد منع التدخين لمضاره الصحية لن ينجحوا إلا إذا كانت القوانين وتطبيقها بدون استثناء تساندهم في مأربهم. تأسست جمعيات لمكافحة التدخين والدعوة للإقلاع عنه، كما تعمل جمعيات شتى في مكافحته الإدمان.

بخلاف وزارة الصحة التي لها باع في مجال الثقافة الصحية والبيئية من خلال الإدارة المختصة وكذلك المشاريع مثل مشروع صحة الأم والطفل ومشروع البلهارسيا و من قبلهم الشروع القومي للإسهال والبرنامج القومي للوقاية من الإصابات فأن وزارة التعليم قامت بتغيير المناهج وإدراج كثير من المعلومات الصحية بكتب المدارس، كما تقوم وزارات وهيئات أخرى بعمل مشاريع بها مثل

مشروع الاتصالات بوزارة الزراعة بالإسماعيلية ومريوط ومشروع الرائدات الريفيات بوزارة الشئون الاجتماعية والتأمينات.

**كذلك قامت بعض الجامعات بدور هام في التوعية الصحية والبيئية :**

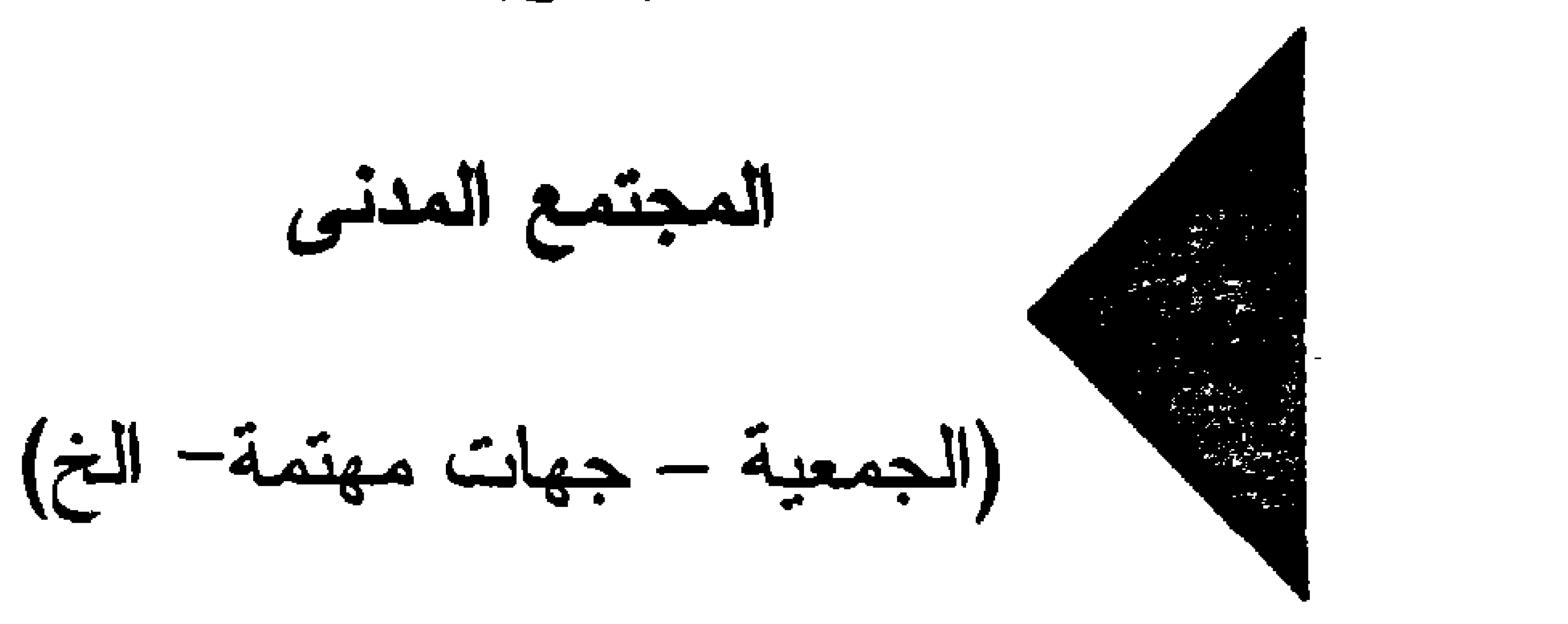
كانت الجمعيات سبّاقة في مكافحة خفاض البنات قبل تطرق الجهات الحكومية لها. كما ساندت الجمعيات وزير الصحة والسكان في نص تشريع بمنع خفاض البنات ومحاولة إيقافه، مازالت أكثر من ٩٠% من البنات تتعرض لهذه الممارسات الضارة.

## توصيات :

لا شك أن مؤشرات صحة المرأة قد تحسنت في العقدين الأخيرين، إلا أن الوعي الصحي مازال في حاجة إلى الارتقاء سواء للحفاظ على الصحة أو تحسينها، يجب أن يشارك المجتمع المدني بمؤسساته وجمعياته الأهلية وأفراده للنهوض بهذا الوعي لحياة افضل.

١. إن الشراكة بين المجتمع المدني والحكومة والمجتمع المحلى ضرورة ، فلا يكفى أن نطعم أطفال والأمهات، فأكثر الأمراض ليس لها تطعيم ، وتغير السلوك إلى سلوك صحي يتطلب سنوات عديدة. الاجتماعات الدورية بين المجتمع المحلى والجهات الرسمية والمجتمع المدني ضرورة لارتقاء مستوى

الصحة. فما دور كل من الأطراف الثلاثة حتى تتحقق طريقة معيشة صحية للمجتمع المحلى؟




٢. للارتقاء بمستوى صحة المرأة فان التعاون بين الجهات الحكومة المختلفة – متضمنا الإعلام – والجمعيات الأهلية ضرورة في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

الارتقاء بصحة المرأة الريفية وتوعيتها بأهمية الوقاية الصحية لها ولأسرتها والاعتناء بنظافة البيئة فى اطار متكامل بمشاركة المجتمع.

مشاركة المرأة من المجتمع المحلى سوف يوضح المعوقات والاحتياجات الصحية لها.

٣. التنسيق بين القطاعات الصحية في نفس المنطقة ضروري حتى يستطيع المريض الاستفادة من الخدمات الصحية المقدمة ، وحتى لا تهدر الموارد المتاحة.

٤. التنسيق بين القطاعات الصحية والقطاعات الأخرى مثل التعليم والزراعة والري والإعلام وغيرها ضروري على مستوى الحي، حتى يمكن حل مشاكل المجتمع المحلى.

٥. الارتقاء بمستوى الرعاية الصحية الأساسية وتوفير الموارد اللازمة.

٦. أما بخصوص الفريق الصحي :

أ ــ التدريب المستمر للأطباء والممرضات لتحسين أداؤهم للخدمة

ب ــ متابعة عملهم وأداؤهم

٧. أهمية التوعية الغذائية والنظافة الغذاء والتوعية عن طرق انتشار العدوى للمرأة وبالأخص المرأة الأمية لخفض نسبة انتشار الأنيميا والطفيليات والأمراض المعدية بينهن وبين أطفالهن أسرهن.

٨. التنسيق بين الجمعيات في مجالات التوعية الصحية والبيئية وتبادل الخبرات بينهم.

٩. ثبت أن للشباب دور هام في التطوع وبث الرسائل الصحية والبيئية (د.سلمى جلال،١٩٩٦)

١٠. محاولات تدريب الأطباء في مجالات التوعية الصحية والاتصال وتنظيم الأسرة عليها أن تبدأ أثناء دراسة الطب وليست فقط بعدها

١١. على الدولة ووزارة الصحة والسكان أن تعطى مسئولية الوحدات الصحية الريفية إلى المجتمع المحلى وعليها الإشراف الفني والتركيز على الوقاية من الأمراض.

١٢. عمل تأمين صحي لربة المنزل.

## المراجع العربية:

- سلمى جلال (١٩٩٨) صحة الأم والطفل، دار قباء.
- المجلس العربي للطفولة والتنمية، التقرير الإحصائي السنوي لواقع الطفل العربي،١٩٩٢م.
- د.سلمى جلال(١٩٩٧) طلبة الطب كدعاة للصحة والبيئة، منظمة الصحة العالمية بالمتوسط.
- د.سلمى جلال (١٩٩٤) صحة المرأة المصرية من نيروبى إلى بكين.
- مصر ـ تقرير التنمية البشرية، معهد التخطيط القومي، ١٩٩٨م.
- هند أبو السعود خطاب، المعاناة الصامتة -جوانب من الظروف الاجتماعية المحيطة بصحة المرأة الإنجابية في ريف مصر، اليونيسيف، ١٩٩٢م.
- وزارة الصحة والسكان، وحدة الإحصائيات، ١٩٩٦م.

## *References*

-Alma Ata Declaration, WHO/ UNICEF (1978)

-CEDAW

-Declaration of Human Rights

-EDHS 1998

-El Gueneidy,M.,E.Abd El Kader & N.Mahgoub, Prevalence of female circumcision among preparatory school girls in Alexandria, The First Intern. Scientific Nursing Congress, High Institute of Nursing, May, 1990

-El-Guindy,A., paper prepared for the World Summit on Environment, (1992)

-Galal, S. The role of pharmacies in the promotion of community health services, The Egyptian Journal of Community Medicine, Vol 4, No3, 189-200 (1988)

-Galal,S., G.Ayoub, S.El-Mallah, A case control study on toxoplasmosis, The Egyptian Journal of Community Medicine, Dec (1992)

-MOH,Egyptian Experience in Primary Health Care, (1977)

-MOH/DANIDA/Carl Bro/ Galal/DTRC, (1991)

-UNDP, Human Development Report, 1998

-UNDP, Human Development Report, 1994

## تعقيب الدكتورة / أميمة أبو شـــادي :

أنا اشكر الأستاذة الدكتورة / سلمي جلال علي ورقتهــا وأنـــا تعقيبي سوف يكون باختصار شديد أول شئ سوف ابدأ من حيث انتهت د/ سلمي في التوصيات فهي قالت أن الصحة مسئولية كل فـرد فـي المجتمع فنحن نقول أن الصحة ملك للجميع وممكن تلاحظوا انه فـي أي مجلة أو جورنال وفي أي وقت وفي أي مجتمع نجد أن الناس تتكلم عن صحتها ويعرضوا مشاكل صحية وليس من الضــروري وجــود طبيب ويرد عليه ناس ويحلوا له المشكلة فالصحة مشكلة الجميع وكلنا مشتركين فيها لكي نرتقي بصحتنا توجد نقطتين هامتين جدا ذكــرتهم د/ سلمي.

١. أنها تكلمت عن محور الصحة و الحقوق الصحية للمرأة الفقيــرة التي تحتاج لهذه الحقوق ولا تعلم أين حقوقها وهي أمية في معظم الأحوال أو نصف أمية أذن أنا احــب أن أبــدا بدايــة ســليمة و صحيحة كما ذكرت سابقا في المقدمة إننا محظوظين لأننا تكلمنـــا بعد التعليم لأنة أهم شيء و حجر الزاوية في التنمية المجتمعــات والمرأة هو التعلــيم مــش ضــروري أن تصــل المــرأة إلـــى البكالوريوس أو الدكتوراه ولكنه سوف يجعل لديها وعـــي كامــل بالقضايا الدائرة حولها أريد أن أقول أن معدل وفيات الام أثنـــاء الولادة لكل ١٠٠ ألف طفل حي كان ١٧٤ من مدة ســبع ســنين

وفي بعض البلاد كان يصل إلى ٢٥٠ وكما قالت الدكتورة / سلمي أن الأسباب واهية جدا ويمكن علاجها بسهولة وتجنيبها وحاليا بالجهود التي قامت بها وزارة الصحة و التي أحدثت طفرة والجمعيات الأهلية والمؤسسات الخدمية فنزلت النسبة إلى ٨٤ سنه ٢٠٠٠ وتوجد خطة خمسية من ٢٠٠٠ إلي ٢٠٠٥ لتنزل النسبة إلي النصف لتصبح ٤٢ و نحن نريد مجهودات اكثر لان هذا مؤشر في منتهى الخطورة و لكن يجب أن يكون متفائلين بكل الجهود التي بذلت فنحن عند حضور مؤتمرات دولية عن الصحة كنا نشعر بخجل لأن مصر كانت في أخر اللائحة لكن الآن أصبحنا في المنتصف ولذلك يجب رفع وعي المرأة والأسرة والرجال والمجتمع ككل لتنظيم الأسرة وهذا هام جدا وكيفية اقتناعهم بمشروعات تنظيم الأسرة فالدولة تقوم بمشروعات كثيرة ولكن الزيادة الرهيبة تأكل الأخضر واليابس. وأنا في رأى أن التعليم ومحو الأمية بالإضافة إلى تنظيم الأسرة لمحاربة الزيادة السكانية بأي وسيلة فكل الأديان تحث علي الإنجاب ولكننا نطلب في التنظيم وليس عدم الإنجاب لان الموارد ثابتة والأعداد تزيد وهذه معادلة فاشلة فبهذا لن نقدر أن نصل إلي الأهداف التي نريدها.

٢. أشارت د. سلمي انه لا توجد رعاية صحية للمراهقين وهذا صحيح لذلك الجمعيات الأهلية تقوم بدورات لتنمية قدرات الشباب

ومساعدتهم لتغيير نمط الحياة ومفهوم الحياة ككل وهذا مهم وهو تغيير في السلوكيات يجب أن يكون التنفيذ صحيح والتنفيذ في البشر هو تغيير السلوكيات فهل أصبحت الام تباشر حملها منذ بدايته فهل أصبح معروف علامات الخطر للحامل وبعد الولادة لمن حولها مثل ورم العينين والضغط العالي والنزيف والسخونة وغيرها فيجب علي المجتمع ككل بكل فئاته أن يغير سلوكة ورفع وعي كل فئات المجتمع وخلق كوادر مدربة طبيعية من المجتمع نفسه وعمل دورات تدريبية للرائدات الصحيات والممرضات.

**مداخلات :**

أرسلت أ.حنان صحفية تسأل عن مشاكل الزواج والمشورة فحاليا توجد نوادي صحية وعيادات صحة المرأة –حتى لا تخجل المرأة و بالذات في المناطق الريفية ولكنهم يريدوا إعلام "إذاعة، تليفزيون، صحافة".

ويعتبر الإعلام هو الرابط بين المناطق الخدمية والمرأة حاجة مهمة أخرى فمثلا في القرى توجد وحدة صحية والدكتورة / سلمى قالت أنها تغلق الساعة(١) ولكن فيها أجهزة وأطباء على أعلى مستوى فليس العيب فقط في موظفي الوحدة الصحية بل أيضا في الناس فهم تربوا علي موروثات تجعلهم يخافوا من موظفي الحكومة ولا يتقبلوا منهم الخدمات والأدوية فلا يجب أن نلقي اللوم كله علي الدولة.

إذن نريد توعية للناس نفسهم والتوعية ليست فقط للسيدات فيمكن للسيدات أن يتفهمن ولكن الرجال تمنعهن ويقولوا لهن بلاش كلام فاضي وبلاش شغل ستات فيجب توعية الرجل أيضا. شكراً لكم.

- **تعقيب أ.د عزة النعمان**

نحن نشكر المنظمين لهذا المؤتمر لاختيارهم المواضيع الثلاثة وهي وضع المرأة سياسيا وتعليميا وصحيا وعلي مدي التكامل بين هذه الموضوعات وأشكر الدكتورة / سلمى على ورقتها وفي تعقيبي علي ورقة د. سلمي أود أن أقف عند مصطلح الرعاية الصحية فهي كلمة مزعجة لأن نحن لدينا لأن الرعاية الصحية ٣ مستويات :

١. رعاية أولية.
٢. الرعاية الصحية بمستويات اكثر تخصصا.
٣. اكثر تعقيدا مثل المستشفيات الجامعية ونحن نتكلم عن مستوي الرعاية.الأولية والأساسية فما هو المستوى الأول للرعاية الصحية ومن شروطه توفره لكل الناس وكل فئات المجتمع.

- أن تقدر الناس الوصول لهذه الخدمة جغرافيا واجتماعيا وماديا.
- أن يراعي المشاكل الحقيقة للمجتمع و تعرف ما تريده الناس. هذا مفهوم الرعاية الصحية الأولية لذلك لا يجب أن نقول أننا سوف نخصخص الرعاية الصحية الأولية فنحن تفاعلنا عندما سمعنا عن

الإصلاح الصحي ومشروعات وزارة الصحة الجديدة وطب الأسرة وهكذا مما جعلنا نتفاءل ونقول أننا سوف نرتقي بالصحة.

نحن في أمس الحاجة إلي تطوير هذه الخدمة والارتقاء بها فهي خدمة أساسية تصل لكل فرد في المجتمع .خدمات الرعاية الصحية الأولية بسيطة ومش محتاجه تكنولوجيا واهم شئ فيها هو العنصر البشري وهم مقدموا الخدمة الصحية " أطباء، ممرضات، فنيين معمل، رائدات صحيات" وكل الفريق العامل في تقديم هذه الخدمة فهم الثروة الحقيقة للرعاية الصحية وبالنسبة لتلقي الخدمة يجب علينا أن نقوم بما يسمي التثقيف الصحي وهو مسئولية كل فرد فالناس تريد تثقيف صحي باستمرار فالصعب في التثقيف الصحي هو تغيير السلوك وهذا هو النجاح الفعلي وهو ليس كلمة نقولها ونخلص منها فوراءه سبيل من العادات والموروثات وغيرها والعديد من الأشياء الضخمة مثال علي ذلك هو عند الذهاب للمناطق العشوائية والريفية والشعبية من المناظر الأكثر انتشارا نجد المرأة تشيل طفلها وهو غير نظيف وعليه ذباب وملوث بشكل كبير ولكن الغريب أن هذا الطفل فقد رد الفعل الطبيعي تجاه ذلك فهو لا يقوم بهشها وذلك بسبب تعوده علي ذلك ولذلك انتشرت أمراض كثيرة منها أمراض العين و الجهاز الهضمي.

**أنا عندي توصيتين هامتين :**

١. التركيز على التعليم أهميته فنحن الأطباء أول ما نقوم به مع الفرد هو التعريف بالاسم والسن هذا ممكن أن يأخذ مني حوالي ربع ساعة ولأنها غير متعلمة فهي لا تعرف متي ولدت فالله خلق كل عضو لكي يعمل فالمخ بدون تعليم لا يعمل ولا ينشط و يحصل له ضمور فيجب التعليم.

٢. توجد مجهودات كثيرة علي مستويات فردية مثل أ. عين الحياة فهي نموذج للتجارب التي تتبع من المجتمع أنا نفسي أي هيئة قومية مثل المجلس القومي للمرأة مثلا أن يتبنى المجهودات الفردية فيجب أن نرى هذه المجهودات حتى تعمم وندعمها ونقويها وشكرا.

**الأستاذة / أميمه أبو شادي :**

اشكر المركز المصري لحقوق المرأة و لكنى زعلانه لان ساعة غير كافية لمناقشة هذا الموضوع و أؤكد أن الصحة مسئولية الجميع و كل من يقدر على عمل شيء إيجابي يفعله و اشكر د/ سلمى و اشكر الجميع و شكرا لحسن استماعكم ...

# الجلسة الرابعة

# المؤتمر العلمي الثاني
# للمركز المصري لحقوق

## الجلسة الرابعة

## تأنيث الفقر والتمييز ضد المرأة في سوق العمل

## الجلسة الرابعة

## تأنيث الفقـر والتمييز ضد المرأة في سوق العمل

**رئيس الجلسة الدكتورة / فائقة الرفاعي :**

نائب رئيس البنك المركزي سابقاً ـ عضو بمجلـس الشعب.

**المتحدثين الرئيسيين :**

**الدكتور / حمدي عبد العظيم :**

نائب رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

**الأستاذة / أمينه شفيق :**

الكاتبة والصحفية بالأهرام

**التعقيب :**

**الدكتورة / يمنى الحماقي :**

رئيس قسم الاقتصاد بكلية التجارة ـ جامعـة عـين شمس ـ عضو مجلس الشورى

## وقائع الجلسة

### رئيسة الجلسة الدكتورة / فايقة الرفاعي :

أشكر المركز المصري لحقوق المرأة على تنظيم هذا الحدث الهام ويسعدني أن أرأس هذه الجلسة وأبدأ بورقة الدكتور / حمدي عبد العظيم والتي أشار فيها إلى ظواهر التأنيث و نسبة الإناث أكثر من الرجال وهذا بسبب السياسيات والتقاليد التي تدفع لفقر النساء وتأنيث الفقر معناه أن سياسات الدولة والقوانين والأعراف تدفع المرأة إلى الفقر ويمكن التصدي لظاهرة تسرب البنات من المدارس للأسف الشديد انه لا توجد مراعاة لهذا لان الأباء يقومون بتسريب بناتهم حتى يعملوا. والأمهات تخرج أطفالها من المدارس ليساعدوها بالمنزل فتصبح أمية وبالتالي فإنها تخرج للعمل لأي سبب من الأسباب فتعمل أعمال متدنية الأجر من هنا تصبح فقيرة وبالطبع المجلس القومي للمرأة يساعد علي التصدي لهذه الظاهرة والتوعية والمراقبة من خلال المحليات والمجالس في المحافظات وإحجام القطاع الخاص عن تشغيل المرأة وهو يرتبط بالقوانين فقانون العمل يقول أن" في القطاع الخاص للمرأة أن تأخذ سنتين رعاية للطفل في كل مرة بحد للإنجاب بحد أقصى ٣ أولاد أي لها ٦ سنوات في تاريخ حياتها المهنية فبعدما يقوم القطاع الخاص بتدريبها وخلال شهر أو ست اشهر أو سبعة تأخذ إجازة لمدة سنتين وبالتالي تنسى التدريب الذي تدربته هنا تكون التكلفة

عالية جدا علي القطاع الخاص ولم يستفيد منها فيضطر لتعيين شخص آخر لم يأخذ أي قدر من التدريب فيضطر لتدريبه وهو ما يكلفه كثيرا من الأموال والوقت وبالتالي يحجم عن تشغيل المـــرأة إذن محتـــاجين لتغيير القانون بحيث لا تقع هذه التكلفة على القطاع الخاص وحده لكي يكون هناك مشاركة بصورة معينة حتى نشجع القطاع الخـــاص علـــى تعيين المرأة أيضاً بالنسبة للحضانات فقانون العمل الحالي يشترط فـــي المؤسسات التي تعمل بها نساء لا ينشأ أي حضانة إلا إذا وصلت نسبة النساء العاملات اللاتي لديهن أطفال إلى ٩٩% فهذه معوقة لان القطاع الخاص لا يجعل النسبة من النساء العاملات تصل إلى هذا الحد لكي لا يقيموا حضانة فكثيرا من هذه القوانين تحتاج لتعـــديل حتـــى نســـاعد المجتمع على أن يدفع المرأة للعمل والارتقاء به.

النقطة الثانية هى التقاليد والعادات القديمة مثل ان المرأة لا تخرج للعمل فالزوج يقوم بدفع المرأة للعمل خارج المنزل والمجلس القومي يحاول إقامة مركز لتدريب السيدات للقيام بالعمل الحر وهو ما لم تعرفه المرأة ولم تتطرق له وبالتالى عدم القدرة على انشاء مشروعات صغيرة وهى المشروعات التى يمكن ان تساهم بها لتكون منتجة بدلا من مستهلكة فقط ومن واجبنا مساعدتها على تسويق هذه المنتجات لكى تقدر ان تنافس السوق المحلى ونحن ندعو المهندسين وخريجى الفنون الجميلة للمشاركة فى هذا المشروع لعمل تخطيط لدفع المراة للعمل والانتاج حتى ولو لم تكن متعلمة.

**حديث الدكتور / حمدي عبد العظيم :**

يوضح تقرير المؤتمر الثاني للمجلس القومي للمرأة الذي عقد خلال الفترة (١٣-١٥ مارس ٢٠٠١) عن الخطوط الرئيسية لإعداد الخطة القومية للنهوض بالمرأة المصرية أن تأنيث الفقر أصبح ظاهرة لا يمكن التغاضي عنها حيث تبين أن انتشار الفقر بين النساء في مصر يزيد عنه بين الرجال سواء من حيث النسبة المئوية للفقراء بين الناس إلى إجمالي الفقراء أو من حيث ارتفاع نسبة الأسر التي تعولها النساء أو من حيث مستوى الدخل للأسر التي تعولها النساء مقارنة بالأسرة التي يعولها الرجال. وذلك بالإضافة إلى ارتفاع نسبة عمالة الأطفال في الأسر التي تعولها النساء إلى ضعف نسبتهم في الأسر التي يعولها رحال.

وفي مجال العمل تبين أن النساء العاملات في الزراعة في الريف يعملن في إطار الأسرة بدون أجر وذلك في كافة مراحل النشاط الزراعي مثل جمع المحصول والتخزين والتسويق .. الخ.

وفيما يتعلق بالملكية الزراعية تبين أن نسبة النساء الحائزات لأرض زراعية لا تتعدى ٣%.

ولا يخفى مدى الارتباط بين ارتفاع معدل الأمية بين النساء خاصة في الريف وفي صعيد مصر والتي تصل إلى ٨٦% ومعدل الفقر بين النساء حيث يكون من الصعب على هذه النوعية من النساء الحصول على فرص عمل مجزية أو أي قروض ائتمانية.

وبصفة عامة نجد أن تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر كان لها تأثير واضح على معدلات الفقر بين النساء حيث تبين أن هناك دائرة خبيثة للمرأة ، ترتبط في دورانها بحلقة الأمية ونقص فرص التدريب وعدم ملكية المرأة للأصول المنتجة وعدم قدرة المرأة على التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة وعدم توفر خدمات الائتمان وتمويل المشروعات الصغيرة للمرأة الذي يؤدي في النهاية إلى انخفاض المرأة وقلة فرص العمل المتاحة لها وقصرها على الفرص ضئيلة الأجر أو الدخل.

ولا شك أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بالمرأة في الريف المصري يجعلها أكثر فقراً مقارنة بالمرأة في الحضر.

ويضاف إلى ما سبق أن سياسات التكيف الهيكلي والخصخصة وقضية المعاش المبكر كان لها تأثير واضح على ظاهرة تأنيث الفقر فضلاً عن أثر ضعف القروض والائتمان المتاح للمرأة في المشروعات الصغيرة في هذا الخصوص.

## أولاً ـ أثر سياسات التكيف الهيكلي على أوضاع المرأة في مصر:

ترتب على تطبيق سياسات التكيف الهيكلي زيادة الأعباء على المرأة المصرية بصفة عامة وعلى المرأة الفقيرة بصفة خاصة حيث صاحب هذه البرامج زيادة في الأعباء الاجتماعية والاقتصادية وزيادة التفاوت في الدخول والثروات مع زيادة معدلات الفقراء إلى ٥٠% بين

النساء مقابل ٤٠% بين الرجال فضلاً عن عدم تحقيق الاستقرار أو الأمان الوظيفي.

وقد ترتب على تطبيق برنامج الخصخصة وإعادة هيكلة العمالة في شركات القطاع العام انخفاض نصيب النساء في التشغيل في القطاع الحكومي بين عام ١٩٨٨، ١٩٩٨ إلى ٢٨,١% مقابل ٥٥,٦% بالنسبة للذكور. وفيما يتعلق بالقطاع العام بصفة عامة (حكومة + قطاع أعمال عام) فقد بلغ نصيب النساء في النمو ٢٥,٢% مقابل ٤٤,٤% في حالة الذكور.

ولا يخفى ارتباط سياسات التكيف الهيكلي بقضية البطالة حيث ارتفع معدل البطالة بين النساء على ١٦% عام ١٩٩٨ مقابل ٥% بالنسبة للذكور وفقاً لإحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (بحث العمالة بالعينة).

ويشير بحث العمالة بالعينة الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ١٩٩٩ إلى أن النساء فقدن وظائف في هذا القطاع حيث بلغت نسبة الفقد لفرص العمل للنساء في هذا القطاع ٤,٥% مقابل ٢,٦% للرجال خلال الفترة (١٩٨٨ــ ١٩٩٨) نتيجة الآثار السلبية للخصخصة.

ولم تتحسن نسب فرص العمل المتاحة للمرأة في القطاع الخاص الذي انخفضت فيه فرص العمل للنساء من ٤٧% عام ١٩٨٨

إلى ٣٥% عام ١٩٩٨، بينما ارتفعت هذه الفرص لدى الرجال من ٥٢% إلى ٥٦% خلال نفس الفترة.

ورغم أن قوانين العمل التوظف لا تفرق بين الرجل والمرأة إلا أن التطبيق العملي غالباً ما يختلف عن القوانين الموضوعة حيث لا تزال هناك بعض الجهات العامة والخاصة التي تشترط للعمل لديها أن يكون من الذكور دون وجود مبرر منطقي لذلك. بالإضافة إلى انعكاس الدور الإنجابي والظروف الاجتماعية للمرأة على إتاحة فرص العمل لها خاصة في القطاع الخاص حيث يقل الطلب على النساء فضلا عن عدم استفادة العديد من النساء من التأمينات الاجتماعية حيث تصل نسبة المستفيدات من العاملات من هذه التأمينات في الفئة العمرية (١٥ ـ ٢٤ سنة) في القطاع الخاص إلى ١٥% من العاملات بأجر. وتضطر النساء إلى قبول العمل بدون التأمينات الاجتماعية نظراً لأن صاحب العمل يقوم بتخفيض الأجر في حالة الالتزام بالتأمين مما يجعل الكثيرات منهن يفضلن العمل بأجر مناسب دون الحصول على تأمينات اجتماعية.

وهكذا نجد أن ظروف عمل المرأة في القطاع الخاص لا تحقق لها الأمان الوظيفي أو الاجتماعي خاصة في حالات التقاعد عن العمل أو الإصابة أو غيرها.

وتوضح بعض الدراسات أن متوسط الأجر الذي تحصل عليه الإناث في القطاع الخاص يمثل ٨٢% من أجر الذكور مما يوضح أن

هناك فجوة نوعية في سوق العمل يرتبط بها عدم حصول المرأة على دخل مناسب.

وتبدو سلبيات التكيف الهيكلي بالنسبة للمرأة في الريف أكثر منها في الحضر حيث تتجه الإناث إلى العمل داخل إطار الأسرة في مجال الزراعة دون أجر بحيث أصبحت نسبة النساء العاملات في الزراعة تمثل ٢٣% من إجمالي العاملين في هذا القطاع، ٥٨% من إجمالي النساء العاملات في الريف وتصل نسبة الفتيات (١٥-١٩ سنة) العاملات في الزراعة ٢١% من إجمالي النساء العاملات في الزراعة نظراً لصعوبة توافر فرص العمل للشباب في القطاع الخاص المنظم أو غير المنظم فضلا عن القطاع العام.

وفي إطار سياسة الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي حدثت زيادة واضحة في أعداد النساء الذين يتجهن إلى المعاش المبكر رغبة في تجنب أعباء العمل الوظيفي التي لا يقابلها دخل مناسب لاحتياجات المرأة العاملة من إنفاق على المواصلات والملابس وعلى خدم المنازل والمربيات والآثار السلبية لذلك على الأطفال فضلاً عن وجود ظاهرة الرسوب الوظيفي التي أدت إلى تجميد الترقيات بصفة عامة وهو ما يتعارض مع الطموحات التي كانت تستهدفها غالبية النساء من الترقي وشغل مواقع قيادية قبل الإحالة إلى المعاش . إذا توضح بعض الإحصائيات أن نسبة النساء اللاتي يشغلن مناصب إدارية عليا لا تزيد على ١٣% فقط من هذه المناصب.

ولا شك أن زيادة إقبال المرأة على المعاش المبكر يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الرجال والنساء في المناصب القيادية بدلا من انخفاضها، إضافة إلى المناصب الإدارية الوسطى أيضا ومن ثم حدوث تراجع في الدور التنموي للمرأة المصرية.

**ثانياً ــ دور مشروعات القروض الصغيرة في تقليل الأعباء الاقتصادية للمرأة :**

تنخفض نسبة النساء أصحاب الأعمال إلى ٥% مقابل ١٧% من الرجال لعدم توافر التمويل المناسب ويوضح بعض المؤشرات الإحصائية أن المرأة تمثل ١٢% فقط من إجمالي المستفيدين من القروض الائتمانية قصيرة الأجل، ١٦% من قروض الاستثمار الزراعي ويرجع ضآلة هذه النسب إلا ما يل:

١. عدم قدرة المرأة الفقيرة على تقديم ضمانات لمؤسسات التمويل الرسمية مثل الأراضي والمقاولات أو أية ممتلكات ذات قيمة ملائمة لقيمة التمويل المطلوب لإنشاء المشروع الإنتاجي.
٢. أمية المرأة تحول دون قدرتها على التعامل مع الإجراءات المعقدة التي تصاحب عملية الحصول على الائتمان من تلك المؤسسات.
٣. عدم الانتشار الجغرافي لفروع البنوك خاصة في الريف المصري ومحافظات الصعيد وصعوبات الانتقال إلى البنك والفروع الموجودة في المراكز وعواصم المحافظات.

وفي ضوء ما سبق فإن تذليل العقبات السابقة يمكن أن يؤدي إلى المساهمة في توفير مصدر دخل مناسب، منتظم للمرأة المصرية خاصة المرأة المعيلة حيث أن (١٥% ـ ٢٠%) من الأسر المصرية في مختلف محافظات الجمهورية تعولها النساء.

ويمكن الاستفادة من تجارب بعض الدول النامية والمتقدمة في هذا الشأن حيث نجد أن بنك حرامين في نجلاديش يخصص برنامج ائتماني للمرأة ذات الدخل المنخفض والتي لا تملك أي ضمانات للاقتراض وتمثل المرأة ٩٢% من عملاء هذا البنك وتبلغ معدلات سداد القروض ٩٨% في المتوسط وهو ما يشير إلى نجاح هذه التجربة على الرغم من عدم اعتمادها على الضمانات التقليدية لمنح الائتمان.

وفي غرب أفريقيا يوجد ما يعرف بالبنوك المتنقلة التي تهتم بجمع المدخرات من صغار المدخرين وتوجيهها للاقتراض مع التركيز على إقراض النساء نظراً لسهولة شروط منح الائتمان حيث لا يوجد حد أدنى لمبلغ الإيداع اليومي وعدم الحاجة إلى الانتقال لمسافات بعيدة وعدم الحاجة إلى مستوى تعليم أو ثقافة لدى المرأة كشروط لعمل دراسات للحصول على الائتمان المطلوب كما تفعل المؤسسات المالية الكبيرة.

وهناك تجارب أخرى مثل جمعية التشغيل الذاتي للمرأة في الهند وفي بعض دول أمريكا اللاتينية المتعلقة بالصناديق الاجتماعية في

بيرون وشيلي والبرازيل والمكسيك (راجع بحث د / سمير رضوان ـ المرأة المصرية في سوق العمل ـ نظرة مستقبلية) ـ المنتدى الثالث ـ المجلس القومي للمرأة (٨ يوليو ٢٠٠١) . وبحث د / سعاد كامل ـ المشاكل التي تواجه المرأة في القطاع غير الرسمي والسياسات المقترحة لمواجهتها ـ المنتدى الثالث أيضا).

ويمكن الاستفادة من تلك التجارب لزيادة نسبة القروض التي تحصل عليها النساء من الصندوق الاجتماعي والتي لا تتعدى ٢٣٥ مقابل ٧٣% للرجال عام ١٩٩٩.

**ثالثاً ـ تأثير المرأة في صناعة القرار :**

يمكن التعرف على مدى تأثير المرأة في صنع القرار من خلال معرفة درجة مشاركة المرأة في الحياة العامة سياسياً واجتماعياً وثقافياً وعلمياً.

وتوضح معظم المؤشرات محدودية تلك المشاركة للمرأة في الحياة العامة نتيجة بعض العوامل الاجتماعية المرتبطة بالدور العائلي أو الأسري للمرأة وما يرتبط بذلك من أعباء منزلية وتربوية وتوجيه للأبناء ومعاونتهم في استذكار دروسهم.

وفيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة المصرية نجد أن نسبة تمثيل النساء في مجلس الشعب لم تتعد ٢% وفي مجلس الشورى ٦%

أما في المجالس المحلية فإن النسبة تهبط إلى ٣,٢% على مستوى المحافظة، ١% على مستوى المركز، ١,٧% على مستوى المدنية، ٠,٧% على مستوى القرية وكلها نسب لا يخفي ضآلتها وتنخفض نسبة مشاركة المرأة في عضوية الأحزاب السياسية حيث تصل إلى ٥ ـ ٧% من إجمالي الأعضاء في الحزب الوطني الديمقراطي، ٢,٥% في حزب الوفد، ٢% في حزب العمل، ٥% في حزب التجمع.

وفيما يختص بالمشاركة في الانتخابات أو التصويت نجد أن بعض الدراسات الميدانية أوضحت أن مشاركة المرأة في الريف تكون بتوجيه وضغط من الأسرة وفقاً لما يحدده الرجل من توجيهات للفوز العائلية في انتخابات العمدية. أما مساهمة المرأة في التصويت في انتخابات مجلس الشعب فلا تتجاوز ١,٤% فقط (فتحي سلامة ـ المرأة والتنمية بين الواقع المتاح والمستقبل المأمول ـ مكتبة الأسرة ـ ص١٣٥).

وفيما يتعلق بأعمال المرأة في مراكز اتخاذ القرار ومجالس الإدارات نجد أن نسبة النساء تبلغ ١٩% مقابل ٨٠% للرجال في مجالس إدارات الجمعيات الأهلية وتعتبر مشاركة المرأة في النقابات المهنية منخفضة بصفة عامة مع وجود تفاوت نوعي بين المشاركة في نقابات المهن الطبية والتي تضم نقابات الأطباء البشريين ونقابة الصيادلة، ونقابة أطباء الأسنان ونقابة الأطباء البيطريين بعكس تمثيل

المرأة في نقابتي الصحفيين والمحاميين والتي تصل النسبة فيهما إلى حوالي ٧٦% من إجمالي عدد الأعضاء المسددين للاشتراكات.

أما تمثل النساء في تنظيمات الاتحاد العام لنقابات عمال مصر فيرتبط إلى حد كبير بدور المرأة في النشاط الاقتصادي الذي لا يزال محدوداً ولا يتعدى ١٠% من إجمالي القوة العاملة في مصر. ولا يوجد أي تمثيل نسائي في عضوية المجلس التنفيذي للاتحاد العام لنقابات عمال مصر حيث يوجد ٢٥ عضواً كلهم من الرجال فقط.

ويوجد ٢٤ قيادة نقابية منتخبة من النساء في النقابة العامة لعمال الزراعة، ٢١ قيادة نسائية في النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج، ٤٢ قيادة نسائية في النقابة العامة لعمال التجارة وذلك من بين حوالي ثلاثة ملايين عامل أعضاء في هذه النقابات العمالية.

وفيما يتعلق بدور المرأة في اختيار شريك حياتها تبين إحدى الدراسات الميدانية أن ت٧٤,٤% من عينة البحث يوافقون على أن يكون للمرأة رأي في شريك حياتها منهم ١,٦% يوافقون بشرط موافقة الوالدين بصفة نهائية بينما رأى ٢٥,٦% عدم الموافقة على أن يكون للفتاة رأي في اختيار شريك حياتها.

ولا شك أن كافة المؤشرات السابقة توضح ضعف مشاركة المرأة وضعف تأثيرها في صناعة القرار نتيجة ضعف المشاركة السياسية

والنقابية والحزبية وضعف نسبة النساء اللاتي يشغلن وظائف قيادية في الدولة في مجالس إدارات اتحادات الجمعيات الأهلية، والاتحـــاد العـــام لنقابات عمال مصر. ويرتبط ما سبق كذلك بالسياق الاجتماعي الـــذي يعوق المرأة عن خوض المعارك الانتخابية وما يرتبط بها من نفقـــات مالية كبيرة وقدرة على منافسة الرجال والتعرض للمضايقات من جانب الرجال والأسرة التي تعبر المؤتمر الرئيسي على القـــرارات النســـائية المتعلقة بالترشيح أو التصويت في الانتخابـــات المحليـــة والبرلمانيـــة وارتباط بارتفاع نسبة الأمية بين النساء وضعف المستوى المـــادي أو الاقتصادي للمرأة بصفة عامة، وعدم تخصيص مقاعد كافية للمرأة في قوائم انتخابات الأحزاب السياسية وعدم تقديم هـــذه الأحـــزاب للـــدعم المادي أو المعنوي أو السياســـي للنســـاء فـــي الانتخابـــات المحليـــة والبرلمانية.

## خاتمـــــــة :

تبدو الحاجة ماسة إلى تطبيق بعــض السياســات التصــحيحيه لمعالجة السلبيات التي تعاني منها المرأة نتيجة التميز في سوق العمــل بين الرجال والنساء سواء من حيث توفير فرص العمل أو مســتويات الأجور والحوافز، وكذلك ما ترتب على تطبيــق سياســات التكيــف الهيكلي من أعباء على المرأة المصرية وزيادة أعداد النســاء اللاتــي اتجهن إلى المعاش المبكر، وضعف التمويل المقــدم للنســاء لإنشــاء مشروعات صغيرة، ناهيك عن ضعف دور أو تأثير المرأة في صناعة القرار.

**ولعل أهم السياسات التي تقترح تطبيقها لتحقيق ما سبق :**

١. بذل الجهود المتضاعفة للقضاء على الأمية بين النســاء خــلال فترة زمنية لا تتجاوز عشر سنوات.
٢. فرض عقوبات مادية ومعنوية على المؤسسات التــي تــرفض عمالة النساء دون مبرر مقبول من واقع ما يصدر عنهــا مــن إعلانات لشغل الوظائف في الصحف خاصة المؤسسات العامة مثل شركات قطاع الأعمال العام والهيئات الاقتصادية والخدمية والبنوك والمؤسسات المالية ..الخ.
٣. تطبيق نظام التأمين الاجتماعي الإجباري على النساء العاملات في القطاع الخاص المنظم وغير المنظم ومراقبة تطبيــق ذلــك

بدقة وحزم وفرض عقوبات على النساء اللاتي يقبلن العمل والتنازل عن التأمينات الاجتماعية مقابل الحصول على أجر مرتفع.

٤. الاستفادة من تجارب الدول النامية والمتقدمة في توفير مصادر تمويل مناسبة وميسرة للمشروعات الصغيرة التي تنشئها وتديرها النساء مع منح أولوية للنساء المعيلات لأسر في الريف المصري وفي صعيد مصر.

٥. زيادة عدد مقاعد النساء في مجلسي الشعب والشورى والمجالس المحلية والشعبية بالمحافظات والنقابات المهنية والعمالية وتقديم الأحزاب للدعم المادي والسياسي للمرشحات على قوائمها وتطبيق برامج توعية سياسية للمرأة لحثها على القيد في جداول الانتخابات ومزاولة حق الترشيح والتصويت.

رئيس الجلسة الدكتور / فايقة الرفاعي نشكر الدكتور حمدي عبد العظيم

والآن ندعو الأستاذة / أمينة شفيق لعرض ورقتها التمييز ضد المرأة في سوق العمل.

**حديث الأستاذة / أمينة شفيق :**

تنخرط المرأة المصرية الآن في سوق العمل الوطنية في إطار دستوري وقانوني لا يميز بينها وبين الرجال العالم سواء في الحق أو في الواجب. فالتمييز ضد المرأة العاملة، في حالة وقوعه، لا يستند على قاعدة قانونية وإنما يتم في إطار توجيهات فكرية مجتمعية بحته غير مستنده على نص من القانون أو من روحه، ويمكن القول أن هذه الحالة من عدم التمييز القانوني ضد المرأة في سوق العمل بدأت من بدايات الأربعينات ثم استمرت في تطورها إلى أن وصلت إلى الحالة القانونية التي توجد الآن في مصر.

مع بدايات الأربعينات بدأت حالات عدم التمييز تطبق في القطاع الحكومي، وهو القطاع المستوعب لأكبر أعداد المشغلات بأجر ثابت حتى جاءت مرحلة نهايات الخمسينات التي شهدت ظهور أول قانون مصري موحد لعمل وهو القانون ٩١ لعام ١٩٥٩ والذي أرسى أول مبادئ انعدام التمييز عندما نص في ديباجته الأساسية على أن تعريف العامل هو "كل عامل وعاملة" ثم طبق على الاثنين معاً بنوده البادئة بحق الأجر المتساوي للعمل المتساوي إلى نهاية بنوده الخاصة بكل واجبات العامل وكل حقوقه. واستكملت حالة اللا تمييز ضد المرأة العاملة بصدور القانون ٩٢ لعام ١٩٥٩ وهو قانون التأمينات الاجتماعية الذي تعامل مع المرأة العاملة بأجر ثابت معاملة زميلها العامل في مجالي الاشتراكات والاستحقاقات ولكنه أباح لها، أي المرأة

العالمة مقابل الأجر الثابت، الجمع بين راتبها ومعاش زوجها بحد أقصى"ألغى هذا الحد الأقصى الآن" وكل ذلك حماية لذوات الأجور الصغيرة من العاملات واعترافا من الدولة بأن اشتراكات التأمينات الاجتماعية هي في الأساس مدخرات عائلية تنظم الدولة تحصيلها بهدف ضمان وفرض حماية معيشية على الأسرة المصرية في حالات الوفاة والعجز والشيخوخة.

حتى هذه الفترة، وهي فترة نهايات الخمسينات، كان تواجد المرأة العاملة بأجر ثابت في قطاعين أساسيين، قطاع الدولة قم القطاع الخاص. ثم ومع نشأة القطاع العام في عامي ١٩٦٠، ١٩٦١ انتقلت حالة اللاتمييز القانونية إلى العاملات في القطاع العام المتنامي في هذا الوقت فتتم تطبيق القانون وروحه في مجالي الحقوق والواجبات سواء في وحدات العمل أو بالنسبة للتأمينات الاجتماعية.

ومع ذلك لابد من ذكر أن حالة المرأة العالمة بأجر ثابت في قطاع واسع من القطاعات العام والحكومي ثم الاقتصادي الرسمي الكبير مثلت حالة استثنائية في الواقع القانوني كما في التطبيق. وعلى سبيل المثال. عندما صدر قانون الإصلاح الزراعي الأول عام ١٩٥٢ ميز بين أجر العامل الزراعي والعاملة الزراعية. فقد نص على وجوب حصول العامل على ثمانية عشر قرشا كأجر عن يوم العمل الواحد في الوقت الذي نص فيه على أن تحصل العاملة الزراعية على عشرة قروش مقابل العمل لليوم الواحد. فسر القانون موقفه هذا على أساس أن العاملة الزراعية تقوم بالأعمال الزراعية المساعدة للعمل

الزراعي الأساسي الذي يقوم به العامل الزراعي. قيل وقتها أن هناك فرق بين حراثة الأرض وريها وبين جمع الدودة مثلا وقد اعتبر هذا القانون من قبل النقابيين والنقابيات نموذجاً للقانون الذي يقر التمييز وتحديداً في القطاع غير الرسمي الزراعي وهو القطاع الغالب في الأساسية التي توجد بين أعدادها العاملة مقبل الأجر الثابت وبين تلك الأعداد العاملة بدون أجر. بالرغم من أن المرأة المصرية تمثل نسبة ٤٠% من قوة العمل إلا أنها تتواجد بنسب أعلى في شريحة العاملين بدون أجر لتصل إلى نسبة ٨٦٥ من مجمل أعداد المنخرطين فيها مقابل ١٤% وهي نسبة الذكور. وفي المقابل تنخفض نصيبها في شريحة العاملين باجر إلى نسبة ١٩% في حين ترتفع نسبة الذكور في هذه الشريحة إلى ٨١% من عدد العاملين فيها. مما يثبت أن الوجود النسائي في سوق العمل يتعاظم في القطاعات الأقل استقراراً والأضعف من جانب المردود المالي والحقوقي.

وتزداد مظاهر التمييز في سوق العمل غير الرسمي في مصر. وهي السوق التي تعرف على أنها القطاع الاقتصادي النشط في البلاد والذي يعمل دون الحصول على أو العمل بناء على الشروط والقواعد التي يرضها القانون مثل توافر الرخصة الخاصة بمزاولة العمل أو السجل التجاري أو توافر العلاقة القانونية مثل توافر العلاقة القانونية بين صاحب العمل والعامل أو الالتزام بأسس الإدارة والتنظيم والمحاسبة المالية والقانونية.

في هذه السوق غير الرسمية يتعاظم نشاط المرأة العاملة المصرية عاماً بعد عام. من عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٨ زاد نصيبها من العمل في هذه السوق من نسبة ٣٥% إلى ٣٩% من مجموع العاملين فيها. مما يعني تراجع أعداد الذكور. وما يؤكد ذلك أن في ذات الفترة تراجعت نسب الذكور من ٦٧% إلى ٦١% من مجمل أعداد المنخرطين في هذا الجانب الحيوي من سوق العمل المصرية.

وتتبلور هذه الظاهرة في المجال الزراعي بشكل أكثر حدة، حيث يتعاظم دور المرأة العاملة الريفية في نشاطه بنسبة ٧٩% في هذه الفترة، وهي الفترة من عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٨٩ تراجعت نسبة الذكور في هذا القطاع بـ ٢%.

يشير كل من الدكتور / سمير رضوان والدكتورة / عالية المهدي أن هذه النسبة من النساء العاملات في القطاع غير الرسمي تمثل ٥,٧ مليون امرأة مصرية. من هذا العدد تعمل ٩٠٠ ألف امرأة بأجر وتنقسم الأخريات بين عاملات لدى أسرهن أو بدون أجر.

ويؤثر هذا القطاع على مجمل أوضاع المرأة العاملة المصرية بحيث يمكن الاعتراف وإقرار بوجود فجوة في الأجور بين المرأة العاملة والرجل العامل في مصر. وأن هذه الفجوة تشير إلى أن أجر المرأة العالمة في القطاع غير الرسمي يمثل نسبة ٨٢% من أجر الرجل. وهو شكل من أشكال التمييز الثقافي المجتمعي الذي لم تنص عليه القوانين سواء المطبق منها على العاملين في الدولة أو الساري منها على العاملين في القطاعين، قطاع الأعمال أو القطاع الخاص الرسمي.

## الخلاصـة :

أن قوانين العمل المصرية تكفل المساواة في علاقات العمل بين المرأة العاملة والرجل العامل.

أن التمييز ضد المرأة العاملة يظهر بوضوح في مجالات عمل المرأة ونشاطاتها وفي المستويات الوظيفية التي تصل إليها. وهو تمييز موجود في جهاز الدولة وفي قطاع الأعمال وفي القطاع الخاص. وهو تمييز غير قانوني وإنما هو ناتج من ثقافة مجتمعية سائدة تجاه النساء العاملات.

إن التمييز الحقيقي يظهر في توزيع النساء بين القطاعات الأكثر استقراراً والأخرى الأقل استقراراً.

أن التمييز الأخر الواضح يتضح في الظروف العامة التي تحيط بعمل المرأة العاملة في الاقتصاد لمصري. ولكنهم أسموه بالقانون الذي يفرق بين العمال والعاملات.

كما أن الحقبة الستينية شهدت محاولات عديدة لتطبيق أشكال من التمييز في عمليات شغل الوظائف الهامة ذات الامتيازات المادية أو الوضع الاجتماعي الخاص. في عام ١٩٦٤، ١٩٦٥ تدخل رئاسة مجلس الوزراء لوقف حملة إعلانية لأحد بنوك القطاع العام يطلب البنك فيها شغل وظائف بحثية وحدد أحد الشروط بأن يكون المتقدم

"ذكراً" وكان تدخل مجلس الوزراء تدخلاً مباشراً بناء على حملة صحيفة قادتها كل من جريدة الأهرام ومجلة حواء التي كانت ترأسها في ذلك الوقت المرحومة الأستاذة / أمينة السعيد. وحدث ذات الشيء عندما حملت الكتابات في الجريدة وفي المجلة كلمة "تفرقة" بين المرأة والرجل.

ومن هنا يمكن القول أن التمييز ضد المرأة في سوق العمل لم يرد في نصوص القانون أو روحه بالنسبة للعاملات في القطاع الرسمي، الخاص أو العام، أو حتى في القطاع الحكومي إلا أنه عاش وعايش المرأة العاملة في التطبيق والممارسة في هذه القطاعات.

ظهر التمييز بشكل ملموس في توزيع النساء وفي درجة انخراطهن في العمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة. بحيث قل وزنهن وحجمهن في القطاعات الأكثر استقراراً وزاد وزنهن وحجمهن في القطاعات الأقل استقراراً. كما كثر عددهن في القطاعات التقليدية وقل في القطاعات الأكثر علمية أو حداثة. وحتى بالنسبة للمستويات الوظيفية فنجد نسبة النساء العاملات في القواعد تفوق كثيرا نسبتهن في الوظائف الإدارية العليا. في هذه القطاعات تحديداً، الحكومي العام والرسمي،تتركز النسب العالية للنساء العاملات مقابل الأجر الثابت في مجالات بذاتها يذكر الدكتور سمير رضوان في بحثه "المرأة المصرية في سوق العمل، نظرة مستقبلية" أن هذا التركيز يأتي كالتالي ٣٩%

من القائمين في الأعمال الكتابية من النساء. كما يمثلن ٢٢% من جملة العاملين في أعمال البيع ونسبة ٣٩% من القائمين بالأعمال الفنية. أما بالنسبة لوظائف الإدارة العالي فلا تمثل المرأة إلى بنسبة ١٦% في حين يحصل الذكور على نسبة ٨٣% من مجمل عدد الوظائف. وتشير معدلات النمو في التشغيل إلى أن النسبة الغالبة منه تتحقق في قطاعات الغزل والنسيج والمطاعم والفنادق والإلكترونيات. وهي في مجملها القطاعات التقليدية لعمل النساء المصريات.

ويضيف الباحث أن الغير لن يصيب أو يؤثر في هذا التوجيه الثقافي المجتمعي تجاه النساء العاملات في المدى القريب لأن مخرجات التعليم والتدريب لا تزال تخضع للنظرة التقليدية الثقافية للمجتمع المصري. فالمرأة لا تشغل إلا نسبة ٢٩% من مجموع الملتحقين بالتعليم العلمي والتقني الجامعي. في حين أن نسبتها ترتفع في الدراسات الجامعية الأدبية. وإذا درسنا مخرجات التعليم المتوسط فإن المدى القريب لا يبشر بتغيير حقيقي. فالتركيز الأساسي للطالبات في هذا المستوى التعليمي يظهر بكل وضوح في التعليم التجاري حيث ترتفع نسبة البنات فيه إلى ٦١,٨% من عدد الملتحقين به ثم تنخفض إلى نسبة ٣٤,٧% في التعليم الصناعي لتنخفض مرة أخرى إلى ٢٠,٩% في التعليم الزراعي الفني.

وبالنسبة لنصيبها من التدريب والتأهيل فلا تتجاوز ٢٨% من مجمل عدد المتدربين بالإضافة إلى أن نسبة ٦٠% من هذه النسبة الضعيفة من المتدربات تحصل على تدريب في مراكز الشئون الاجتماعية والأسر المنتجة. وهي المجالات التقليدية للمرأة الناشطة اقتصادياً.

وبشكل عام يظهر التمييز ضد المرأة العاملة المصرية في سوق العمل إذا درسنا الفروق.

**تعقيب الدكتورة / يمني الحماقي :**

اشكر المركز وأ. نهاد علي الدعوة الكريمة واشكر زملائي علي المنصة يهمني في البداية ان اضع الاطار بصفتى اقتصادية الذي اتكلم فيه فنحن نتكلم عن وضع المرأة الاقتصادي اذن سينعكس علي دخل زيادة وبالتالي اوضاع اجتماعية احسن هذا الكلام نتكلمة في فترة عصيبة جدا من حياتنا ونحن ننتقل للالفية الثالثة ومصر منذ بداية التسعينيات وهي تحاول تطبيق سياسات التكيف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي وهى ظروف لحد كبير تتطلب إمكانيات محددة فناخذ الصورة الشاملة وأنا أتكلم على مجتمع به ذكور واناث واتكلم عن وضع يمس الطرفين ولكن عند تركيزى علي المرأة اجد انها نتيجة لظروف كثيرة ستحتل مركز اقل وقدرة اقل وامكانيات أقل للتعامل مع الظروف الجديدة التى تجد علينا وعند التكلم علي سبيل المثال علي

سياسات التكيف الهيكلي نجد انه خصخصة والغاء الدعم والغاء الدعم معناه أننا سوف ندفع السعر الحقيقى للسوق وستكون اسعار الفائدة حسب العرض والطلب ولكن هذ معناه اننا سوف ندفع السعر الحقيقي واذا كنت عادة ادفع السعر المدعم فان ميزانيتى سوف تتاثر وهذا سوف يؤثر على الدخل والخصخصة سوف تجعلنى اتخلى عن عدد من العمالة وسوف اتخلص منها لان الحسابات الاقتصادية سوف تقول اننى اعطي اجر بدون عمل وانا عندي بطالة مقنعة في القطاع العام واعداد زيادة وبالتالى لا اقدر ان ابيع الشركة بعمالها ولو مشيت قواعد السوق سوف اتخلص من من ؟ ففى البداية ظهرت دعاوى الخصخصة عن من المسئول عن اعالة الاسرة فهو الرجل وبالتالى المراة هى التى تخرج اولا مهما كانت كفاءتها وقدراتها فالمفروض انها تترك المكان للرجل لانه هو المسئول عن اعالة الاسرة وبالتالى شجعت كثير من الشركات السيدات للخروج للمعاش فى سن الخمسين وفى الحقيقة فان هذه العملية احدثت خللا وصاحبتها ردة فى الافكار على عمل المراة والى اى مدى المفروض يكون هذا بعد مرتبط بقضايا اقتصادية واجتماعية ولكن الجزء الثانى منه اننى عندما اعطى معاش مبكر فكيف استفيد منه وما هى اثاره الاقتصادية وعندما اتكلم عن الاثار الاقتصادية فذلك لانه صرفت ١/٣ حصيلة الشركات للمعاش المبكر وهذه هى الحصيلة التى كانت تحرك هذه الشركات واذا احسنت الاستفادة منها بشكل معقول فالطبيعى انه سيعود على المجتمع بالفائدة ولكن للاسف الشديد انا اتحدث عن الذكور والاناث ولكن بالعكس

سوف نجد هنا ان الاناث اكثر استفادة بالمعاش المبكر ووضعهن افضل فنتيجة الدراسات العملية التى نفذت لبحث كيفية الاستفادة من . المعاش المبكر من قبل الرجال والنساء ـ الرجال نسبة كبيرة منهم توجهت الى انفاق مظهرى أو الحج أو الزواج مرة أخرى ـ أما النساء (وهذه دراسة عملية فعلية) كانت اكثر حكمة فى استخدام هذا المعاش وبالتالى اغلب النساء الذين اخذوه وجهوه إلى وضعه فى البنوك واخذ سعر الفائدة الثابت لاعانتهم على المعيشة.

النقطة الخطيرة جدا التى اتكلم فيها ان للاسف الشديد وانا اعمل عملية الخصخصة لم احسن توجيه الموارد - انا كدولة بمؤسساتى كان المفروض قبل نشر المعاش المبكر كان يجب أن اعرف أن هناك اشخاص سوف ياخذون ٣/١ الحصيلة واعمل تخطيط على ان ٣/١ الحصيلة هذه سوف تتوجه للمشروعات الصغيرة او لاستغلال مهارات هؤلاء الناس اللذين جلسوا لفترات طويلة فى عملهم خاصة المراة وأوجهها فى مجال عمل المشروعات الصغيرة.

اذن انا بابنى طاقات انتاجية وبالتالى فاننى فقدت جزء من هذا الكلام وراح فى الاستهلاك واهدرت طاقة انتاجية كان يمكن استغلالها ولكن لم يحسن الاستفادة بها وهذه تعتبر من النقاط الكبيرة التى ما زالت تحتاج لجهد كبير والمجلس القومى للمراة يستهدف صاحبات المعاش انمبكر لاستغلال هذه الحصيلة بشكل اقتصادى يعمل على زيادة الحصيلة الانتاجية.

احب اضيف على الجزء الخاص بالتكيف الهيكلي واثارة فمن الطبيعي وجود تفاوت للرجال والنساء ولكن من الطبيعي ان النساء الفرص لها اقل فى الاصول التى تمتلكها لكى تصبح منتجة فى المجتمع فمن اهم هذه الاصول وعلى سبيل المثال التعليم فنسبة امية الاناث حسب اخر الاحصائيات ٤٧% وفي الصعيد اعلى من ذلك ولكن حسب المنطقة فمثلا على سبيل المثال من المناطق التى تعلو بها الامية هى الفيوم فكانت تتعدى ٦٠% ولكن الفيوم منذ حوالى اربع سنوات وضعت خطة طموحة جدا وعملت جهد كبير قللت به الامية وبالتالى نزلت معدل الامية بالوجه القبلى لانها تعتبر من الصعيد فعندنا فجوة نوعية فى التعليم وان كنت اختلف مع د/ حمدى فى ٨٦% فى الصعيد فهذا الرقم كبير جدا فعلي الرغم من ان الامية مشكلة ضخمة جدا يجب التصدى لها واتفق مع د/ حمدى على ذلك لكن توجد جهود كثيرة جدا لخفض نسبة الامية من قبل المجلس القومى "لجنة التعليم" والحقيقة ان مشكلة الامية ترتبط بكل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية أي انه لا يجب فصل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية عن الامية فهذة المشكلة يمكن حلها بالمشروعات الانتاجية فعندما تاتي المرأة لاخذ مشروع فنطلب منها ان تكون متعلمة لكي تتمكن من اخذ المشروع.

فهنا أصبحت الميزة يقابلها التعليم ومحو الأمية حتى أقــدر أن امشي الاثنين مع بعض والميزة هي أنني أدخلتها في استخدام التعلــيم حتى لا تحدث ردة للامية فالمرأة الريفية التي تتعلم وتأخذ الشهادة لــو

لم نستفيد من ذلك ولم تمارس القراءة والكتابة فبالتالي فإنها تزيد الأمية وسوف أضيف للخصخصة والتكييف الهيكلي العولمة وهذه نقطة هامة جدا لأنها سوف تنعكس علي وضع المرأة خصوصا في القطاع الخاص فالعولمة والتغيرات التي تأتي حديثا بدون الدخول في تفاصيلها فإنها تقول أن الذي سوف يفضل في سوق العمل هو الذي سوف تتوافر لدية مستوي المهارة العالمية بمعني أن خريج كلية تجارة يقدر ينافس في السوق ويجد مرتب محترم لابد أن يكون لدية المهارات التي توجد لدي خريجي كلية التجارة بالدول المتقدمة لان سوف ندخل شركات متعددة الجنسية – الواردات سوف يفتح بابها بجودة عالية جدا – ثورة الاتصالات هتدخل.

إذا أن لم اكن عالما بكل هذه المتطلبات فمعني ذلك أنني لن أستطيع أن أنافس في السوق فالعمالة المطلوبة هنا سوف تكون عمالة بمستوي مهارة عالمي ما وضع المرأة المصرية في هذا الخضم؟

ولكن نتركز في التعليم في الكليات النظرية علي الرغم من أن المطلوب في سوق العمل يميل أكثر إلي الكليات العملية والتطبيقية والعلوم والرياضيات ولا يوجد لديها فرصة للتعرف علي فرص السوق وليس لديها إمكانيات الدخول في برامج لصقل ورفع مهاراتها بشكل مستمر ولأنها تعاني أيضا من مشاكل عم كفاية الدخل.

إذا نقول انه توجد تحديات تواجه المرأة المصرية وهذه التحديات هي التي سوف تحدد قدراتها فالمرأة المصرية تتواجد في ٣ قطاعات " قطاع حكومي، عام، خاص" غير القطاع غير المنظم فهذا شئ آخر لأنه غير رسمي فالقطاع الحكومي المرأة المصرية فيه وصلت نسبتها في المناصب القيادية إلي٢٥% وتحسنت النسبة في الخمس أعوام الماضية ولكن مازالت لها مشاكل في هذا القطاع رغم أن القطاع الحكومي هو الموظف الأساسي للمرأة المصرية القطاع العام حصل بعد الخصخصة انخفاض كبير في مشاركة المرأة في المشروعات الأخرى. بالنسبة للقطاع الخاص أنا اتفق مع كلام الأستاذة / أمينة فالقطاع الخاص المعيار فيه الإنتاجية فعندما أعطي اجر في ظل المتغيرات التي أمر بها أريد أن أحدث نفسي تكنولوجيا واعتمد علي الاستيراد واتفق مع الأستاذة / أمينة علي أن لقطاع الخاص في مصر قطاع غير قوي لأنه عندما بدأ في الظهور بدأ في شكل احتكار مجموعة من رجال الأعمال وأنا أؤكد علي الاحتكار لان مجموعة رجال الأعمال كان لديهم القدرة علي وضع أسعار مرتفعة وتحقيق هوامش مربحة وإعادة تدويرها فقطاع الأعمال الصغير كان قطاع مهمش وان لم يجد حتى الآن ولا يحصل علي الرعاية الكافية من الدولة ونحن نكرر هذا الكلام من ٢٠ سنه أن لازم القطاع الصغير يجد من يحتضنه.

توجد إمكانيات هائلة لكلا من الرجال والإناث ولكن الإناث فرصهن اقل لان لا اقدر أن أقول أن النساء تدخل في مجال التطبيقات الإلكترونية بدون خلفية رياضية فلو أن كل الخلفية هي نظرية فقط

تجعل الدخول في هذا المجال أكثر صعوبة إذا أنا أريد تغيير ذلك أريد أن أعطي فرص أكثر للإناث فالفرص مستقبلا للتوجـه للتخصصـات وعدم مناسبة التعليم لهذا النوع من التوجه فما أريد قولة أن المتغيرات الحديثة تلعب دور هام جدا لتحديد الأطار التي تعمـل مـن خلالهـا بالإضافة إلي التعليم والإمكانيات المهاريه والتدريب وأنـا أرى فـي القطاع الخاص كله أن النساء يعملن بشكل جيد جدا حتى يتزوجن أنـا أعمل رئيسة قسم بكلية تجارة عين شمس والمعيدات عندي مجتهدات وعلي قمة الكفاءة حتى تم زواجهن وأول ما دخلوا في قصة الحمل من أول يوم أخذوا إجازة فتم فقدهم أريد أن أقول أنا عنـدي ولـد وبنـت وكنت اعمل حتى يوم ولادتهم ولم أحصل علي إجازة لذا تعجبت من أمرهن ولكنني عرفت بعدها أن الأزواج يبحثون لزوجاتهم علي أيـام إجازتها خلال السنة ومدي ما سوف تأخذه من الدولة حتى لو لم يفكرن بهذه الطريقة ولكن هناك قيم بالدين الإسلامي تنادي بالعمل والإتقـان بالعمل والدين المسيحي وكل الأديان ولكن لا يعمل بهـا أحـد نحـن للأسف الشديد الدين بتاعنا في وادي وسلوكياتنا في وادي أخـر فأنـا عندما يكون قلبي علي شغلي انسي أشياء كثيرة واندمج بالعمل وهـذه هي الروح التي نريدها في ظل المشاكل الاقتصادية التي نعيشها فروح الإتقان في العمل هي التي نريدها فأنا أتقن العمل وأحبه ولا أريد أخـذ إجازة ويجب أن تكون لدينا روح أن نؤدي ما علينـا فالرسـول (ص) قال بما معناه إذا كان في يد أحدكم فسيلة والقيامة قامت نزرعها بمعني أن يفعل الإنسان ما علية فأين نحن من هذا. تقارير التنميـة تقـول أن المرأة عندما تدخل في مجالات كثيرة تقلل الفساد (تقريـر الجنـدر)

وتعمل روح طيبة للعمل إيجابية في حالة ما كانت نشيطة فأنا لا أتكلم عن النماذج غير النشيطة.

أخر شئ هو التكلم عن المشروعات الصغيرة ود. حمدي قال ملحوظة أريد أن أناقش فيها وهو يقول أن المرأة لا تجد مكانتها في المشروعات لعدم وجود التمويل المناسب في الحقيقة هذا ليس السبب الوحيد فهو يدخل كمكون بدورة متمثل في الجهات الممولة والمساندة ثم دراسة الجدوى السليمة التي بها تسويق وابحث السوق هل سيتقبل منتجاتي أم لا فالمجلس القومي يتبنى استراتيجية مهمة جدا لتفعيل دور المرأة في المشروعات الصغيرة وهناك أيضا إمكانيات هائلة إذا ما دخلنا للمحافظات وعرفنا الموارد المتاحة.

**في النهاية أرجو أن اعلق في توصيتين للدكتور حمدي وهم :**

١. فرض عقوبات مادية ومعنوية علي المؤسسات التي ترفض عمالة النساء دون مبرر معقول وهذه صعبة جدا.

فمثلاً في البحر الأحمر ذهبت لمقابلة مندوبات المرأة هناك وجدت أن الناس أخرجوا أولادهم من المدارس علشان السياحة هناك وإحنا نتجول علي البحر وجدنا ثروات كثيرة فالرمل نوعه يجعله ينفع يصنع والصخور يمكن أن يعمل منها مشروعات وممكن أن تزرع أعشاب طبيه وتتسوق كم هائل من الموارد وعندما تكلمت معهم وقلت لهم تقدروا تعملوا ذلك قالوا ياريت احد يقول لنا نعمل أيه عشان نقدر نستغل هذه الإمكانيات ونرفع دخولنا لأننا لا نقدر علي تربية أولادنا ولا إدخالهم المدارس نتجه لهذه الظروف. أنا نفسي أن أخرج عن إدماج المرأة بالتنمية بالإكراه لأنه لن يتم إدماجها بالإكراه ولم يتم

بالقوانين ولكن يتم بالتعرف علي مشاكلها للدخول في سوق العمل ومساعدتها في حل هذه المشاكل فلا اقدر أن اعمل مشاكل وقوانين ولكن اقدر أن أساعد المرأة بدار حضانة أو نصف وقت لتراعي ابنها وتأخذ نصف الأجر لفترة سنه وبعد ذلك يذهب للحضانة فهناك بدائل كثيرة جدا بنفس الشكل نطبيق نظام التأمين الاجتماعي الإجباري علي النساء العاملات بالقطاع الخاص ففي بحث اطلعت علية عن "التأمينات الاجتماعية" سالوا سيدة تعمل بمصنع في العاشر من رمضان عن هل صاحب العمل يدفع لكي تأمينات اجتماعية فقالت لا فكان الرد إن هذا خطا فهو يجب أن يدفع التأمينات اجتماعية بالإكراه فقالت لهم لا تتكلموا في ذلك حتى لا يقوم بطردي من العمل وأنا محتاجة اشد الحاجة لهذا الشغل والمبلغ الذي أقبضه.

فالحل انه هناك وضع بدائل لا أن أضغط علي الناس مع ذلك فالقطاع الخاص تكاليفه مرتفعة وصعب أني اضغط عليه.

نفس الحكاية في القطاع غير المنظم فلابد من استهدافه بأسلوب مختلف تماما أيضا أتعرف علي مشاكله واقف بجانبه وأساعده ففي تجارب رائدة لجمعيات أهلية فالقطاع غير المنظم علاجه الوحيد الجمعيات الأهلية لان هي التي تحتك به فلو طورت قدرات الجمعيات الأهلية اعتقد أننا سوف تكسب هذا القطاع ونحوله إلي قطاع منتج وممكن بعد ذلك مساعدة إلى إن يتحول إلى القطاع رسمي وقطاع منظم أشكركم علي الاستماع وشكرا.

# المؤتمر العلمي الثاني للمركز المصري لحقوق

# التوصيات الختامية

# مؤتمر أوضاع المرأة المصرية بين الواقع والمأمول

## التوصيات الختامية

في إطار أحتفالات اليوم العالمي للمرأة وبحضور ٩٠٠ مشارك ومشاركة من القيادات النسائية والإعلاميين والخبراء، يمثلون خمسة أحزاب مصرية و ١٢٦ جمعية أهلية و١٤ منظمة عربية ودولية.

عقد المركز المصري لحقوق المرأة بالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني مؤتمرة العلمي الثاني لعام ٢٠٠٢ تحت عنوان :

**أوضاع المرأة المصرية بين الواقع والمأمول :**

وقد ناقش المؤتمر عبر أربع جلسات عمل – والتي شارك في تقديم أوراقها والتعقيب عليها ستة عشر شخصية علمية وسياسية وعضوات من مجلسي الشعب والشورى – الموضوعات التالية :

- الأوضاع التعليمية للمرأة المصرية .
- الحقوق السياسية والمدنية للمرأة المصرية.
- حق المرأة المصرية في الرعاية الصحية .
- تأثيرات الفقر علي الأوضاع الاقتصادية للنساء .

**وهذا وقد كانت الاتجاهات العامة للنقاش علي النحو التالي :**

١. أن المشاركين في المؤتمر يثمنون الدور الفعال الذي يلعبه المجلس القومي للمرأة ، تحت رئاسة السيدة الفاضلة حرم السيد رئيس الجمهورية ، كما يؤكدون علي الدور النشط الذي

تقوم به الأمين العام للمرأة في دفع العمل علي صعيد أنشطة المجلس ولجانه المختلفة.

٢. أن هناك حاجة ملحة إلى الأخذ بنظام التمييز الإيجابي لصالح النساء ولو لفترة محددة من اجل دعم المشاركة النشطة في المجتمع لهن، وخاصة فيما يتعلق بتخصيص نسبة من كافة المقاعد في الهياكل المنتخبة لهن.

٣. أن هناك حاجة إلى المزيد من تدريب النساء علي أساليب الاتصال مع الرأي العام وعلي كيفية المشاركة الفعالة ، كما أن هناك حاجة حقيقية إلى تدريب الرجال علي تقبل أفكار تحض علي عدم التمييز بين الجنسين.

٤. أن الأنفاق المالي غير الرشيد الذي واكب الانتخابات البرلمانية الأخيرة لا يشجع علي مشاركة النساء في الحملات الانتخابية بقدر عدم تشجيعه لمشاركة النساء الأقل حظا في الثروة.

٥. تيسير القيد في جداول الانتخاب للنساء، وإطالة الفترة الزمنية للقيد لتكون علي مدار العام، وتسهيل الحصول علي بطاقة انتخابية للنساء آلائي لا يحملن بطاقات شخصية أو تسهيل حصول النساء علي البطاقات الشخصية، فضلا عن ضرورة تنقية الجداول الانتخابية بشكل عام بما يضمن سهولة قيامهن بعملية التصويت عند المشاركة فيها.

٦. أن هناك عزوفا متزايدا لمنع توظيف النساء أو توظيفهن بأجور اقل، مما يقلل من فرصهن المتساوية التي كفلها لهن القانون بالحصول علي العمل .

٧. عدم تطبيق نظام التامين الاجتماعي الإجباري علي النساء العاملات في القطاع الخاص المنظم وغير المنظم في كثير من الأحوال مما يؤدي إليه من ضياع حقوق النساء عند التقاعد أو العجز عن العمل، كما أن هناك تمييز حقيقي يظهر في توزيع النساء بين القطاعات الأكثر استقرارا والأخرى الأقل استقرار في مصر حيث تزيد الفرص في القطاعات غير المستقرة قياسا علي القطاعات المستقرة.

٨. أن الأحزاب المصرية لا زالت تقوم بتمييز سلبي ضد المرأة خاصة الحزب الوطني الديمقراطي باعتباره الحزب الحاكم، كما وركزت بعض الآراء على أهمية الدور الذي تضطلع به النخب السياسية النسائية في مواقع صنع القرار في مد يد العون للقاعدة النسائية العريضة والمساهمة في اكتشاف وتكوين صف ثان من القيادات النسائية القادرة على ممارسة الشأن العام.

٩. أن صورة المرأة في أجهزة الأعلام لزالت مشوشة ومهزوزة وتتسم بالسطحية وتركز علي الجانب السلبي، وكذلك فإن مشاركتها في البرامج الحوارية ليست علي نفس المستوي من مشاركة الرجال، وبالعموم فان الأعلام المصرية لا زال يجسد نظرة دونية للمرأة لم يتم تطويرها حتى بعد تعيين عدد كبير من النساء في مناصب قيادية بالتلفزيون والإذاعة.

١٠. أن مناهج التعليم رغم تطويرها تطويرا إيجابيا في اتجاه الترويج لقيم المساواة بين الجنسين لا زالت تحفل بالعديد من المأخذ السلبية فيما يتعلق بالصورة العامة للنساء فيها.

١١. أن البرامج الصحية في المناطق الريفية والحضرية الفقيرة لازالت توجه بعيدا عن المرأة المسنة والطفلة الأمر الذي يحرم فئات كثيرة من النساء من الدعم الصحي والرعاية.

**وفي إطار تلك المناقشات فان المجتمعين قد أوصوا بما يلي :**

**أولا : إلى نائبات ونواب مجلس الشعب.**

يوصي المجتمعون السيدات والسادة أعضاء مجلس الشعب بالتقدم بمشروعات قوانين تتيح :

١. تخصيص ٢٥% من عدد مقاعد أية مجالس منتخبه للنساء، فضلا عن تحديد سقف هذا الإنفاق لكل المرشحين على قدم المساواة، على أن يتضمن القانون الآلية التنظيمية والمتمتعة بسلطة حقيقية لمراقبة هذا الإنفاق وضمان عدم الخروج عليه من قبل أي مرشح، على أن يقترن ذلك بالنص صراحة على تجريم تبرع المرشحين العيني أو النقدي لدوائرهم أثناء المعركة الانتخابية لكي لا تتحول إلى مزايدة ممقوتة للتأثير على أصوات الناخبين.

٢. نقل جداول الانتخابات إلى وزارة العدل، وإنشاء إدارة مستقلة للانتخابات تقوم بمراجعة هذه الجداول بالاستعانة بكل التقنيات الحديثة وباستخدام الرقم القومي، مع إجراء التعديلات القانونية والإجرائية المطلوبة لتقليل فترة التسجيل

وتيسير منافذ التقدم لتسلم البطاقات الانتخابية تيسيرًا على الناخبين والمرشحين.

٣. كما يوصي المجتمعون السادة أعضاء مجلسي الشعب والشوري بمراعاة ما يلي عند مناقشة مشروع قانون العمل الموحد :

٤. أن يتضمن قانون العمل الموحد فرض عقوبات مادية ومعنوية علي المؤسسات التي ترفض عمالة النساء دون مبرر مقبول من واقع ما يصدر عنها من إعلانات لشغل الوظائف في الصحف خاصة المؤسسات العامة مثل شركات قطاع الأعمال والهيئات الاقتصادية والخدمية والبنوك والمؤسسات المالية .... الخ.

٥. تطبيق نظام التامين الاجتماعي الإجباري علي النساء العاملات في القطاع الخاص المنظم وغير المنظم ومراقبة تطبيق ذلك بدقة وحزم وفرض عقوبات علي النساء اللاتي يقبلن العمل والتنازل عن التأمينات الاجتماعية مقابل الحصول علي اجر مرتفع، فقد تأكد الآن صور التمييز الجديدة في حالات التوظيف في القطاع الخاص الكبير عندما تقل فرص العام المتاحة للمرأة هروبا من قبل أصحاب الأعمال من تنفيذ المواد الخاصة بحقوق المرأة العاملة في قانون العمل، ونظرا لان حقوق المرأة في قانون العمل هي بالأساس حقوق اجتماعية لرعاية الأجيال الجديدة وبناء المجتمع ليست حقوق نسوية، لذا نوص بان يتضمن القانون الجديد إنشاء صندوق تامين لدفع مستحقات النساء

في حالة الإجازات باجر عوضا عن رجال الأعمال لتشجيعهم علي تشغيل النساء، أسوة بصندوق دعم الإضراب المقترح في المشروع.

٦. ضرورة أن يهتم المشروع بتوفير الإمكانيات التعليمية والتدريبية التحويلية والمناسبة لسوق العمل وليست النمطية التي لم تعد تؤهل لسوق العمل وفرض الرعاية التأمينية للمتدربات أثناء فترة التدريب.

**ثانيا : إلي المجلس القومي للمرأة :**

١. يوصي المشاركون بقيام المجلس القومي للمرأة من خلال فروعه في المحافظات بالاستمرار في الجهود التي يبذلها بشأن المشاركة السياسية للمرأة مع اقتراح مد فترة السماح باستخراج البطاقات الانتخابية لمدة أطول من الشهور الثلاثة المسموح بها الآن، إضافة إلى دعم الجهود لمساعدة النساء على استخراج البطاقات الشخصية لمن ليس لديهن بطاقات وإعفائهن من الرسوم المقررة لذلك بالنسبة لغير القادرات.

٢. ضرورة الاستفادة من تجارب الرائدات والعضوات اللائي خضن معارك انتخابية سابقة، والعمل على تحليل وتقنين هذه التجارب للاستفادة منها، سواء من خلال عرضها في وسائل الإعلام المقروء والمسموع أو من خلال مجلة شهرية يصدرها المجلس، وتتضمن مثل هذه الخبرات المتميزة وتوزع على فروع المجلس القومي بالمحافظات.

**ثالثا : إلى وزارة الداخلية:**

- أن تكون هناك فترة كافية بين الإعلان عن فتح باب الترشيح وتحديد موعد الانتخاب، بحيث يتم خلال هذه الفترة تحديد المراكز القانونية للمرشحين وتوافر شروط الترشيح في عملية الاقتراع، بحيث يتم الانتهاء من فحص جميع الطعون الموجهة للمرشحين والفصل فيها من قبل اللجان الإدارية والقضاء الإداري قبل عملية الاقتراع ، مما يقلل من حجم الطعون التي ينظرها مجلس الشعب ومحكمة النقض.

**رابعا : إلي الأحزاب السياسية المختلفة وعلي رأسها الحزب الوطني الديمقراطي :**

١. ضرورة إعادة النظر في طريقة تسمية الأحزاب لمرشحيها بحيث لا تنفرد القيادات بهذه المهمة دون الرجوع لقواعدها لتحديد المرشحين بطريقة ديمقراطية، خاصة وأن نتائج انتخابات ٢٠٠٠ "بالنسبة للحزب الوطني تحديداً" وعدم توفيق عدد كبير من قياداته في المعركة الانتخابية، قد أكدت سوء اختيار مرشحي الحزب وتغليب الاعتبارات الشخصية والحزبية الضيقة على المصلحة العامة. وهو الأمر الذي تمثل أيضًا في موقف الأحزاب من تضمين قوائمها في الانتخابات مرشحات من النساء، وفي إثارة حملة ضارية ضدهن بالمخالفة للتوجه العام للدولة ولخطاب القيادة السياسية في دعم وتعزيز دور المرأة السياسي.

٢. زيادة عدد المرشحات لعضوية الهياكل المنتخبة من عضوات الأحزاب بما لا يقل عن ٢٥% من عدد مرشحي كل حزب، مع تقديم الأحزاب للدعم المادي والسياسي للمرشحات علي قوائمها.

٣. تطبيق برامج توعية سياسية للمرأة لحثها علي القيد في جداول الانتخابات ومزاولة حق الترشيح والتصويت.

**خامسا : إلى وزارة الإعلام :**

١. ضرورة تبني أساليب وأنماط جديدة في التربية وبرامج التثقيف وفي دور وسائل الإعلام أي في الدور الذي تضطلع به مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية ليمكن تغيير الواقع الحالي للمرأة وتفعيل دورها المجتمعي.

٢. ضرورة تعديل صورة المرأة في وسائل الإعلام والسعي إلي تقديم صورة أكثر توازننا بين الدور الهام للنساء في المجتمع ومساهمتها الإيجابية في التطور الاقتصادي الاجتماعي والثقافي

٣. إن المشاركات إذ يؤكدون علي رفضهن لأي رقابة للأعمال والبرامج الإعلامية يدعون بشدة إلي عقد دورات تدريبية حول حقوق المرأة ومفهوم الدور الاجتماعي لمعدي ومقدمي تلك البرامج لتوعيتهن وتوعيتهم بقيم المساواة بين الجنسين.

**سادسا : إلى وزارتي التربية و التعليم والتعليم العالي :**

١. ضرورة تعزيز تجربة الانتخابات الطلابية في المدارس والجامعات على نحو خاص، باعتبارها فرصة للتدريب وكوسيلة لاكتشاف العناصر القيادية من الفتيات والنساء القادرات على المساهمة في العمل العام.

٢. الاستمرار في تطوير المناهج الدراسية والتي لا زال بعضها يكرس المفهوم النمطي لدور المرأة والرجل في جميع مستويات التعليم وينعكس ذلك علي التفرقة بين البنين والبنات في ممارسة الأنشطة الرياضية أو أعمال التدبير المنزلي، وعلي ذلك فإن المشاركون يوصون في استمرار أعمال التطوير لإلغاء الصورة السلبية للمرأة والتأكيد علي كونها إنسان منتج مشارك بجوار الرجل قادرة علي الإبداع والتفكير والابتكار فضلا عن تاريخ مشاركتها في العمل السياسي والنضالي وتقدم البشرية.

**سابعا : إلى وزارة الصحة :**

- أن المشاركات إذ يقدرن الجهود التي تبذل لرعاية المرأة في فترة الإنجاب يركزن بشدة علي ضرورة توفير برامج صحية للطفلة وللمرأة المسنة، مع نشر الوعي الصحي وخاصة بين المرأة الريفية.

**ثامنا : إلى المؤسسات الأهلية المعنية بالمشاركة السياسية للمرأة :**

- ضرورة تبني مجموعة من الآليات الأساسية التي يتعلق أولها ببناء قدرات المرأة وإكسابها مهارات سلوكية وإدارية متعلقة

بالعمل العام، كالقدرة على الاتصال الجيد واتخاذ القرار والتفاوض والتفكير الإبتكاري، بإكسابها مهارات خاصة بالعمل السياسي من أهمها تدريبها على كيفية خوض المعركة الانتخابية وبناء التحالفات المؤيدة لها، وطرح برامج انتخابية ناجحة، وكيفية اختيار المرشحين الأكفاء وفقاً لمعايير واضحة ... الخ.

**تاسعا : إلى مراكز الأبحاث المتخصصة :**

- اقتراح دراسة الفترة التالية مباشرة للانتخابات (ولو في غضون شهر أو شهرين) لمعرفة طبيعة العلاقة بين الفائزين في الانتخابات رجالاً ونساء وبين المواطن المحلي وكيفية استمرار وتوطيد هذه العلاقة.
- السعي للربط بين الدراسات التطبيقية وبين الانتخابات في الدوائر يمكن أن يفضي إلى نتائج إيجابية تنعكس على العملية الانتخابية فيها وخاصة فيما يتعلق بالتخطيط للتعامل مع المرأة كناخبة ومرشحة.

**عاشرا : إلى الجهات المانحة :**

تقديم خبرات إلي المؤسسات الراغبة للاستفادة من تجارب الدول النامية والمتقدمة في توفير مصادر تمويل مناسبة وميسرة للمشروعات الصغيرة التي تنسئها وتديرها النساء مع منح أولوية للنساء المعيلات أسر في الريف المصري وفي صعيد مصر.

# المحتويات






# برامج وأنشطة مؤسسة المركز المصري لحقوق المرأة

المركز المصري لحقوق المرأة هيئة مستقلة غير حكومية وغير حزبية وهو مهتم بالأساس بدعم ومساندة المرأة المصرية في نضالها من أجل حصولها على حقوقها كاملة وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل. ويعمل المركز على التصدي لكافة أشكال التمييز ضد المرأة وحفز السلطات التشريعية على إعادة النظر في كافة التشريعات التي تتعارض مع الدستور المصري والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق المرأة وفي مقدمتها الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

وفي هذا الإطار يهتم المركز من خلال برامجه بتنمية وعي المرأة وتأكيد أهمية مشاركتها في الحياة العامة كناخبة ومرشحة بالإضافة إلى تنمية وعيها القانوني من خلال تبسيط المفاهيم القانونية وتقديم المساعدات القانونية سواء بتقديم الاستشارات القانونية في المسائل والمشكلات التي تواجهها في حياتها اليومية أو برفع الدعاوي القضائية للدفاع عن المرأة والمطالبة بحقوقها. ويكتسب نشاط المركز أهميته أنه من المراكز القليلة التي تعني بدعم الحقوق المدنية والسياسية للمرأة بجانب الخدمات القانونية الأساسية والتي تقدم للنساء غير القادرات فضلاً عن برامج إعداد قيادات نسائية ويمتد نشاطه إلى كافة أنحاء الجمهورية (إلا أنه بدأ من منطقة دار السلام بالقاهرة ثم امتد بعد التجربة وتحقيق نتائج إيجابية إلى مناطق أخرى.

**ويهدف المركز إلى :**

١- نشر الوعي بحقوق المرأة كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان.

٢- تنمية حق المرأة في المشاركة في الحياة العامة وعلى وجه الخصوص حق الانتخاب والترشيح, في هذا الصدد يسعى المركز لمساعدة النساء على القيد في جداول الانتخاب وممارسة حق التصويت ونقل الخبرات الضرورية للمرشحات لخوض المعركة الانتخابية.

٣- تقديم المساعدة القانونية للنساء وذلك برفع الدعاوي القضائية لهن واستصدار الأحكام وتنفيذها وبوجه خاص للنساء اللاتي لا يستطعن مواجهة تكاليف التقاضي للدفاع عنهن, وكذلك تقديم الاستشارات القانونية لهن.

٤- رصد الانتهاكات والاعتداءات الواقعة على النساء سواء من قبل أفراد أو هيئات حكومية أو جماعات غير حكومية وإعداد التقارير عنها وإعلانها للرأى العام ... الضرورية لوقف الاعتداء ورده.

٥- رصد القوانين والتشريعات التي تقيد حقوق المرأة وتتناقض مع الدستور ... وعقد حلقات النقاش وورش العمل حولها لوضع التصورات ... تعديلها.

**برامج المركز**

- البرنامج الأول : التعليم المدني للمرأة.
- البرنامج الثاني : المساعدة القانونية للمرأة.
- البرنامج الثالث : مدرسة الكادر النسائي.
- البرنامج الرابع : بناء قدرات الجمعيات الأهلية.
- البرنامج الخامس : استخراج الأوراق الرسمية.



٨ / ١٠ شارع متحف المنيل
الدور ١٢ شقة ٢٨ منيل الروضة
القاهرة - مصر
تليفون: ٣٦٣٢٢٢٢ (٢٠٢)
فاكس: ٣٦٢٢٣٥٢ (٢٠٢)
E- Mail:ecwr@egyptonline.com